

جامعة ابن خلدون - تيارت



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني  
التخصص: اقتصاديات العمل  
بعنوان:

## العلاقة بين البطالة و التضخم

دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر (1970-2018)

تحت إشراف الأستاذ:

د. روابة محمد

من إعداد الطالب:

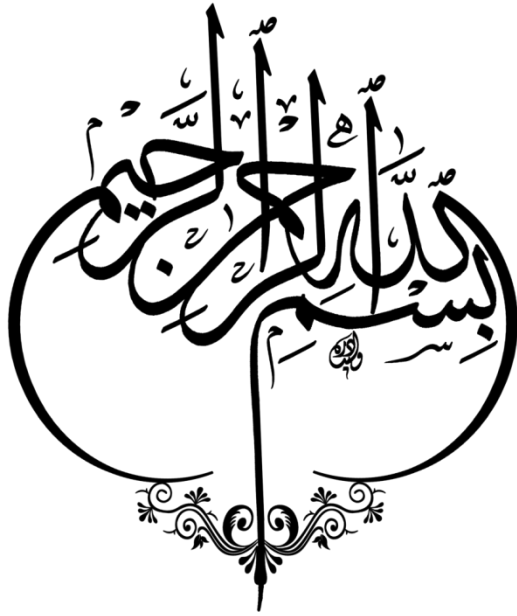
بن يحيى عبد الحق

### لجنة المناقشة:

- |                 |                                    |                      |
|-----------------|------------------------------------|----------------------|
| رئيساً          | أستاذ محاضر بجامعة ابن خلدون تيارت | - د. عابد عليّ       |
| مشرفاً و مقرراً | أستاذ محاضر بجامعة ابن خلدون تيارت | - د. روابة محمد      |
| عضواً مناقشاً   | أستاذ مساعد بجامعة ابن خلدون تيارت | - د. عبدالقادر مروان |

نوقشت بيوم: 2019/05/29

السنة الجامعية: 2018 / 2019





---

# التشكرات و الإهداء

---



## التشكرات

- 1 الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي فَضْلٍ وَ ذِي كَرَمٍ
- 2 حَمْدًا يَلِيْقُ بِهِ عَالِي الْمَقَامِ فَلَا
- 3 مَنْ اسْتَعَانَ بِهِ لَا شَكَّ وَفَقَهُ
- 4 ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ بِالرَّسَالَةِ قَدْ
- 5 وَالْآلِ وَالصَّحْبِ ثُمَّ التَّابِعِينَ لَهُمْ
- 6 وَ بَعْدُ: فَالشُّكْرُ مَوْصُولٌ لِمُشْرِفِنَا
- 7 وَ مَنْ يُنَاقِشُ إِثْرَاءً مُذَكَّرَتِي
- 8 وَ كُلٌّ مَنْ سَأَلُوا عَنْهَا بِمَنْشئِهَا
- 9 وَ كُلٌّ مَنْ كَتَبُوا فِيمَا نُرِيدُ وَ فِي
- 10 وَ كُلٌّ مَنْ عَلَّمُوهُمْ أَوْ بِذَاكَ فَهُمْ
- مَنْ كَانَ عَلَّمَنِي مَا كُنْتُ عَنْهُ عَمِ
- عِلْمٌ يُحِيطُ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْأُمَمِ
- وَ فِي تِقَاةِ فَنَيْلِ الْعِلْمِ مِنْ عِلْمِ
- أَتَى الْوَرَى بِكِتَابٍ فِي هُدَى عَمِمِ
- وَ مَنْ لَهُمْ تَبَعُوا بِالْفِعْلِ لَا بِفَمِ
- أَنْ قَدَّمَ الدَّعَمَ فَهَمَّا شَاحِنَ الْهِمَمِ
- ذَاتِ النَّقَائِصِ مِنْ بَدِئِ لِمُخْتَمَمِ
- وَ الْحَاضِرِينَ وَ مَنْ غَابُوا لِمُلْتَمَمِ
- مَا لَمْ نُرِدْ فَأَضَاؤُوا الدَّرَبَ فِي الظَّلَمِ
- كَانُوا لَهُمْ سَبَبًا فِي حَمَلَةِ الْقَلَمِ

[ بقلم: عبد الحق بن يحيى الجزائري ]



## الإهداء

- 11 كَذَاكَ أَهْدِي جُهُودِي وَالِدَيَّ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ إِذَا هُمَا ذَكَرْتَ قُمْ
- 12 هُمَا عَزِيَّائِي فِي دُنْيَا وَ آخِرَةِ مَنْ رَبِّيَانِي صَغِيرًا دَوْمًا سَامَ
- 13 وَ عَلَّمَانِي إِنْفَاقًا بِمَا لَهُمَا وَ بِالتَّسْبُعِ فِي أَيَّامِنَا الْقَدَمِ
- 14 وَ شَجَّعَانِي فِي كُلِّ الْخَطِيءِ قُدَمَا وَ عَزَّيَانِي عِنْدَ زَلَّةِ الْقَدَمِ
- 15 رَبِّي كَمَا رَبِّيَانِي اِرْحَمَهُمَا فَهُمَا لِكُلِّ بَرٍّ تَقِيٍّ وَجْهَهُ مُبْتَسِمِ
- 16 وَ لَسْتُ أَنْسَى إِذَا أَهْدَيْتُ إِخْوَتَنَا وَ كُلَّ أُخْتٍ إِذَا حَنَّتْ أَحْنُ دَمِ
- 17 وَ لَا الْأَحِبَّةَ مِنْ فَيْضِ الْجُلِيِّ وَ لَا مِمَّنْ تَوَطَّنَ فَاسْتَهْدَى إِلَى حُلْمِ
- 18 وَ كُلِّ طَالِبِ عِلْمٍ حِينَ يَطْلُبُهُ دُونَ التَّوَانِي وَ دُونَ الْخَوْضِ فِي عَدَمِ
- 19 وَ كُلِّ مَنْ قَدْ شَكَرْتُهَا هُنَا سَلَفًا وَ مَنْ نَسَيْتُ فَعُذِرِي صِيغَ فِي كَلِمِي
- 20 وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا قَرَارَ لَهُ ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ فَاقَ فِي الشَّيْمِ

[ بقلم: عبد الحق بن يحيى الجزائري ]



ملخص



## ملخص باللغة العربية

تتطرق الدراسة إلى العلاقة بين البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري، باعتماد أرقام الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 1970-2018، في محاولة لإثبات وجود العلاقة من عدمها، مع تحديد لطبيعتها و اتجاه سببيتها و مداها، إنطلاقاً من الإلمام بالإطار النظري و المفاهيمي لكلا الظاهرتين، وصولاً إلى تحليل معدلاتهما و علاقتهما ببعض، و محاولة الخروج بنموذج للتنبؤ بهما في ظلّ العلاقة بينهما. فأسفر التحليل المقام على فرضية وجود علاقة عن اضطراب واضح فيها ما بين عكسية و طردية، و الذي أكدته الدراسة التطبيقية و نفت الفرضية، و ذلك من خلال عدم وجود سببية على المديين: القصير و الطويل.

**الكلمات المفتاحية:** البطالة، التضخم، العلاقة، السببية، النموذج، المدى القصير، المدى الطويل.

## ملخص باللغة الإنجليزية

### **Abstract:**

The study examines the relationship between unemployment and inflation in the Algerian economy by using the numbers of Office for National Statistics for the period 1970-2018, in an attempt to prove the existence or nonexistence of the relationship, with determine its nature, direction and extent, starting from of the theoretical and conceptual framework of both phenomena, to analyze their rates and their relationship, in attempting to reaching a model of prediction from the relationship between them. The analysis based on the hypothesis of a relationship between them showed clearly disorder between direct and inverse relationship, which was confirmed by the applied study and refuted the hypothesis by proving the absence of causality in the short and long run.

**Keywords:** Unemployment, Inflation, Relationship, Causality, Model, short run, long run.



# الفهارس



# فهرس المحتويات

## التشكرات و الإهداء

III .....	التشكرات
IV .....	الإهداء

## ملخص

VI .....	ملخص باللغة العربية
VI .....	ملخص باللغة الإنجليزية

## الفهارس

VIII .....	فهرس المحتويات
XII .....	فهرس الجداول
XIII .....	فهرس الأشكال
XIV .....	فهرس الملاحق

## مقدمة

أ.....	توطئة
أ.....	إشكالية الدراسة
أ.....	فرضيات الدراسة
ب.....	أهمية الدراسة
ب.....	أهداف الدراسة
ج.....	حدود الدراسة
ج.....	صعوبات الدراسة

د	الدراسات السابقة	3
هـ	ما يميّز الدراسة	3
هـ	مناهج الدراسة	3
و	خطّة الدراسة	3

## الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي و النظري للبطالة و التضخم

2	تمهيد	2
3	المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي و النظري للبطالة	3
3	المطلب الأوّل: ماهيتها و قياسها	3
3	(1)- ماهيتها	3
4	(2)- قياسها	4
6	المطلب الثاني: أنواعها و نظرياتها	6
6	(1)- أنواعها	6
9	(2)- نظرياتها	9
12	المطلب الثالث: أسبابها و آثارها و علاجها	12
12	(1)- أسبابها	12
14	(2)- آثارها	14
15	(3)- علاجها	15
17	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري للتضخم	17
17	المطلب الأوّل: ماهيته و قياسه	17
17	(1)- ماهيته	17
17	(2)- قياسه	17
19	المطلب الثاني: أنواعه و نظرياته	19

19	(1) - أنواعه .....
21	(2) - نظرياته .....
23	المطلب الثالث: أسبابه و آثاره و علاجه .....
23	(1) - أسبابه .....
24	(2) - آثاره .....
25	(3) - علاجه .....
28	المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين البطالة و التضخم .....
28	المطلب الأول: مدخل للعلاقة بين البطالة و التضخم .....
28	(1) - نظرة تاريخية .....
29	(2) - اتجاه التغيير في العلاقة بين البطالة و التضخم .....
31	المطلب الثاني: جدلية العلاقة بين البطالة و التضخم .....
31	(1) - التأصيل لعلاقة فليس .....
33	(2) - جدلية منحى فليس .....
38	خلاصة .....
<b>الفصل الثاني: تحليل البطالة و التضخم و العلاقة بينهما و نمذجتها في الجزائر (1970-2018)</b>	
40	تمهيد .....
41	المبحث الأول: البطالة في الجزائر .....
41	المطلب الأول: عموميات عن البطالة في الجزائر .....
41	(1) - مفهومها .....
42	(2) - قياسها .....
42	المطلب الثاني: معدلات البطالة في الجزائر .....
43	(1) - إحصاؤها .....

44	..... تطورها (2)
50	..... المبحث الثاني: التضخم في الجزائر
50	..... المطلب الأول: عموميات عن التضخم في الجزائر
50	..... (1) - مفهومه
51	..... (2) - قياسه
52	..... المطلب الثاني: معدلات التضخم في الجزائر
52	..... (1) - إحصاؤها
53	..... (2) - تطورها
60	..... المبحث الثالث: علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر (1970-2018)
60	..... المطلب الأول: تحليل العلاقة بين البطالة و التضخم
60	..... (1) - التحليل بالقيم السنوية
63	..... (2) - التحليل بالمتوسّطات
64	..... المطلب الثاني: نمذجة العلاقة بنموذج متّجه الانحدار الذاتي (VAR)
64	..... (1) - الجانب النظريّ
69	..... (2) - الجانب التطبيقيّ
75	..... خلاصة

## خاتمة

77	..... توطئة
77	..... النتائج
77	..... أولاً: الجانب النظري
80	..... ثانياً: الجانب التحليلي
81	..... ثالثاً: الجانب التطبيقي

82.....	إثبات أو نفي صحّة الفرضيات
82.....	الإجابة على الإشكالية و التساؤلات
82.....	توصيات و اقتراحات

## فهرس الجداول

44 .....	الجدول رقم 1.2: تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر من 1970 إلى 2018
53 .....	الجدول رقم 2.2: تطوّر معدّلات التضخّم و مؤشّر أسعار المستهلك في الجزائر من 1970 إلى 2018
61 .....	الجدول رقم 3.2: علاقة البطالة بالتضخّم في الجزائر من 1970 إلى 1979
61 .....	الجدول رقم 4.2: علاقة البطالة بالتضخّم في الجزائر من 1980 إلى 1989
62 .....	الجدول رقم 5.2: علاقة البطالة بالتضخّم في الجزائر من 1990 إلى 1999
62 .....	الجدول رقم 6.2: علاقة البطالة بالتضخّم في الجزائر من 2000 إلى 2018
63 .....	الجدول رقم 7.2: علاقة البطالة بالتضخّم في الجزائر من 1990 إلى 1999
71 .....	الجدول رقم 8.2: اختبار استقرارية السلسلتين الزمنيتين: البطالة و التضخّم
72 .....	الجدول رقم 9.2: تحديد درجة الإبطاء المتلى للسلسلتين الزمنيتين: البطالة و التضخّم
73 .....	الجدول رقم 10.2: اختبار غرانجر للسببية
74 .....	الجدول رقم 11.2: اختبار تودا- ياماموتو للسببية

## فهرس الأشكال

- الشكل رقم 1.1: بين العلاقة السلبية بين التضخم و البطالة ..... 30
- الشكل رقم 2.1: منحى فليس يظهر التضخم الغير مستثير للبطالة (NAIRU) ..... 33
- الشكل رقم 3.1: منحى فليس في المدى القصير ..... 34
- الشكل رقم 4.1: منحى فليس في المدى الطويل ..... 36
- الشكل رقم 1.2: تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر من 1970 إلى 1989 ..... 45
- الشكل رقم 2.2: تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر من 1990 إلى 2018 ..... 47
- الشكل رقم 3.2: تطوّر معدّلات التضخم في الجزائر من 1970 إلى 1989 ..... 54
- الشكل رقم 4.2: تطوّر معدّلات التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2018 ..... 56
- الشكل رقم 5.2: تطوّر مؤشّر أسعار المستهلك في الجزائر من 1970 إلى 2018 ..... 59
- الشكل رقم 6.2: تطوّر معدّلات البطالة و التضخم في الجزائر من 1970 إلى 1989 ..... 60
- الشكل رقم 7.2: تطوّر معدّلات البطالة و التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2018 ..... 61
- الشكل رقم 8.2: تطوّر متوسطات البطالة و التضخم في الجزائر من 1970 إلى 2018 ..... 63
- الشكل رقم 9.2: تمثيل بياني للسلسلتين الزمنيتين البطالة و التضخم ..... 69
- الشكل رقم 10.2: دالتي الارتباط الذاتي للسلسلتين الزمنيتين البطالة و التضخم ..... 70
- الشكل رقم 11.2: الدائرة الأحاديّة ..... 73

## فهرس الملاحق

- 93 ..... مخرجات البرنامج الإحصائي 10 EViews©
- 94 ..... اختبارات ديكي - فولر المطور
- 95 ..... الملحق 01: الحالة الأصلية بدون ثابت و اتجاه عام
- 96 ..... الملحق 02: الحالة الأصلية بوجود ثابت
- 97 ..... الملحق 03: الحالة الأصلية بوجود ثابت و اتجاه عام
- 98 ..... الملحق 04: حالة الفرق الأول بدون ثابت و اتجاه عام
- 99 ..... الملحق 05: حالة الفرق الأول بوجود ثابت
- 100 ..... الملحق 06: حالة الفرق الأول بوجود ثابت و اتجاه عام
- 101 ..... اختبارات فيليبس - بيرون
- 102 ..... الملحق 07: الحالة الأصلية بدون ثابت و اتجاه عام
- 103 ..... الملحق 08: الحالة الأصلية بوجود ثابت
- 104 ..... الملحق 09: الحالة الأصلية بوجود ثابت و اتجاه عام
- 105 ..... الملحق 10: حالة الفرق الأول بدون ثابت و اتجاه عام
- 106 ..... الملحق 11: حالة الفرق الأول بوجود ثابت
- 107 ..... الملحق 12: حالة الفرق الأول بوجود ثابت و اتجاه عام
- 108 ..... إضافة لاختبارات الاستقرارية مرة واحدة لجميع متغيرات النموذج (من عمل الطالب).
- 111 ..... مخرجات الإضافة
- 112 ..... بعض منشورات الديوان الوطني للإحصائيات
- 113 ..... بعض منشورات البطالة
- 116 ..... بعض منشورات التضخم
- 120 ..... بعض منشورات بنك الجزائر



# مقدمة





## توطئة

لقد بات موضوع التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل في سياسات الدول، قصد تحقيق الرفاه لشعوبها، دون المساس بحق الأجيال القادمة، سواءً من حيث الحفاظ على الموارد و استخدامها استخدامًا عقلائيًا، أو المحافظة على البيئة من زخم التطور في مختلف الميادين، و الذي أضرب بها و لا يزال، و هذا ما يحفز الاقتصاديين في مختلف الأمصار و يصعب مهمتهم في نفس الوقت في مختلف الدراسات، إذ أنّ تحقيق الرفاه للشعوب لا يمكن أن يتأتى دون إنماء مؤشرات الاقتصاد الكلي بسياسة اقتصادية رشيدة، هذه الأخيرة التي تذكر بعض المراجع أنّ لها أربعة أهداف أساسية، و المتمثلة في: نمو الناتج، التوازن الخارجي، القضاء على البطالة، استقرار الأسعار (لا تضخم)، و ما يهمننا في دراستنا هذه على وجه الخصوص مؤشري البطالة و التضخم، إذ أنّ ضمان نسب عالية من التشغيل، و الذي يترتب عنه انخفاض نسب البطالة، سيعزز الطلب الفعال، ممّا قد يدفع بالأسعار للارتفاع، و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية، و خصوصًا مع نسب الإنتاج المنخفضة، و العكس صحيح، ممّا يخلق صعوبة في اتخاذ القرارات لدى الأجهزة المسؤولة في مشكلات مماثلة، في ظلّ غياب رؤية واضحة عن المؤثرات و العلاقات التي تربط هذه المؤثرات ببعضها.

## إشكالية الدراسة

و من ذلك المنطلق نطرح الإشكالية الأساسية في دراستنا، ألا و هي:

• هل توجد علاقة بين البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري؟

و التي تنطوي على مجموعة من الأسئلة الفرعية:

• إذا كانت موجودة فما هي هذه العلاقة، و ما طبيعتها؟

• هل هي علاقة في المدى القصير أو الطويل؟

• و هل هي في اتجاه واحد أو في اتجاهين؟

## فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة السابقة تم افتراض مجموعة من الفرضيات، هي:



- وجود علاقة بين البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري.
- أنّ طبيعة هذه العلاقة بين البطالة و التضخم خطيّة.
- أنّ هذه العلاقة بين البطالة و التضخم عكسيّة.
- و أنّها علاقة على المدى الطويل.
- و أنّها في اتجاهين.

## أهمية الدراسة

يُعدّ مؤشر البطالة و التضخم مؤشّرين هامّين لمعرفة درجة الرّفاه التي وصلت إليها المجتمعات على اختلاف الأنظمة الاقتصاديّة التي تحكمها، هذا عدا تأثير منحاهما السلبي على جوانب أخرى غير الاقتصاديّة في المجتمعات، و التي تمسّ في بعض الأحيان أمنها و استقرارها، هذا عدا فقدان الثقة في معدّي السياسات إذا وصل الأمر إلى نتائج كارثيّة في كلّ مرّة، و بما أنّ الواقع العملي يفرض في كثير من الأحيان تأتّر الظواهر ببعضها البعض، و يُعزى ما تبقي للآراء المتضاربة بين الاقتصاديين، و الذي يحتاج في الغالب لإثباتات عمليّة تستند على أرقام يعكسها الواقع، فإنّ هذه الأسباب التي أدرجناها، و أسباب أخرى قد أغفلناها توجّهًا لطول هذه الفقرة، و أخرى لم نخط بها علمًا تجلّت لنا أهميّة هذه الدراسة.

## أهداف الدراسة

تنطوي هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف نريد الوصول إليها، نسردها في النقاط الآتية:

- التعرّف على الجانب النظري للبطالة و التضخم عمومًا، و آراء الاقتصاديين في العلاقة بينهما.
- التعرّف على الجانب النظري للبطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري، و معرفة مدى مطابقة المفاهيم لطروحات الاقتصاديين، و النبش في طرق الإحصاء و المسوح و القياس.
- تحليل معدّلات البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري، قصد التعرّف أكثر على ما تخلّله من اختلالات و انتعاشات و أسبابها، و بالتالي الإحاطة بشيء من هذا الاقتصاد.
- تحليل العلاقة بين البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري، على فرضية وجود علاقة بينهما، لمعرفة مدى مطابقة اتجاهاتها مع الإطار النظري.

- محاولة بناء نموذج للتنبؤ بمعدلي البطالة و التضخم في ظلّ العلاقة بينهما، على ضوء البيانات المقتبسة من واقع الاقتصاد الجزائري.

## حدود الدّراسة

لا تخلو الدّراسات على خطى السّابقين من تحديد للإطارين: المكاني و الزّمني، و على ذلك حدّدناهما في دراستنا هذه كما يلي:

- الإطار المكاني: دراسة البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري.
- الإطار الزمني: ركّزت الدّراسة على الفترة الممتدّة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2018، دون فجوات على طول الفترة، أي أنّها شملت جميع السنوات دون استثناء.

## صعوبات الدّراسة

لقد واجهتنا في دراستنا مشكلتين أساسيتين:

**الأولى:** الاختلاف في بعض المسائل بين الكتب، ممّا يجعل الباحث يقف موقف الحيرة في اختيار أي المعلومات التي تخدم البحث أكثر، و إن كان في أغلب الأحيان يراها كذلك، ممّا يضطرّه لإيراد بعضها دون البعض الآخر في حالة غزارتها، أو الجمع بينها في حالة قلّتها، هذا عدا الإطناب في بعض المراجع، ممّا اضطرّنا لتلخيص محتوى ما ورد فيها للنقاط التي تهّمنا.

**الثانية:** و هي المشكلة الأهمّ، و التي تتمثّل في جمع البيانات الخاصّة بالبطالة، في ظلّ حذف أغلبها من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات، و هي على وجه التحديد بيانات عقدي السبعينات و الثمانينات، و بعض من سنوات التسعينات، ممّا اضطرّنا للبحث في ثنايا المذكرات، و التأكّد من صحّتها بحساب المعدّلات ممّا نملكه من بيانات و مقارنتها بما وجدناه، إلى أن وصلنا إلى البيانات المطابقة في صحّتها لما نملك، أمّا البقية فقد أخذناها ممّا حسبناه.

## الدراسات السابقة

لن نورد في هذا العنصر من مقدّمنا كلّ الدّراسات السابقة، و المقصود هنا الدّراسات التي بين يدينا، كما أنّنا لن نورد كلّ النتائج التي وصلت إليها، و سنقتصر على أهمّها بإيراد ما تشابه أو اختلف بينها، على أنّنا سُنقنا ترتيبها على حسب السنة التي تمّت فيها الدّراسة:

**2014:** الدّراسة القياسيّة للدكتورين: هشام لبزة و محمد الهادي ضيف الله، من جامعة الوادي، و التي نشرت في مجلّة رؤى اقتصاديّة، تحت عنوان: «دراسة السببيّة الاقتصاديّة بين ظاهري التضخّم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010»، و التي اعتمدت فيها أرقام البنك الدّولي، و ركّزت على دراسة السببيّة بمنهجية: سيمس و غرانجر، و خلصت إلى أنّه لا توجد علاقة سببيّة في الاتجاهين حسب سيمس، و العكس تمامًا حسب سببيّة غرانجر، مع الإشارة إلى ضعف التأثير من التضخّم نحو البطالة.

**2015:** الدّراسة القياسيّة للطالبة: غومة ليلي، لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تحت عنوان: «محاولة تقدير العلاقة بين البطالة و التضخّم وفق منحنى فلييس حالة الجزائر 1970-2013»، و التي اعتمدت فيها إحصائيات البنك الدّولي، و ركّزت على منحنى فلييس في محاولة لإسقاطه على الاقتصاد الجزائري، بغرض تحديد أكثر فترة متوافقة معه، و قد وصلت إلى أنّ أحسن فترة تتوافق مع منحنى فلييس القائل بعكسيّة العلاقة هي: 1990-2013، و أنّ ما قبلها كان في خضمّ علاقة طردية، و ذلك إقرار بوجود العلاقة.

**2016:** في هذه السنة وجدنا دراستين:

1. الدّراسة القياسيّة للطالب: صحراوي محمد نجيب، لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، من جامعة ورقلة، تحت عنوان: «دراسة العلاقة السببيّة بين مشكلتي البطالة و التضخّم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014»، و التي اعتمدت فيها أرقام الديوان الوطني للإحصائيات، و التي ركّزت على وجود العلاقة السببيّة من عدمها، و خلصت إلى عدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، و عدم وجود أثر للسببية في الاتجاهين في الاقتصاد الجزائري.

2. الدّراسة التحليلية للطالبين: مقدّم سلمان و أميرة عبدالله، لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، من جامعة تلمسان، تحت عنوان: «البطالة و التضخّم حالة الجزائر 2000-2015»، و التي اعتمدا فيها أرقام البنك

الدولي، و التي ركزت على طبيعة العلاقة بين الظاهرتين وفق منحني فليبس، و خلصت إلى وجود علاقة مضطربة بين طردية و عكسية طوال فترة الدراسة.

**2017:** الدراسة القياسية للطالبة: سمية بلقاسم، لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، من جامعة باتنة، تحت عنوان: «إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري»، و ذلك للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2014، و التي اعتمدت فيها أرقام الديوان الوطني للإحصائيات، و التي ركزت على وجود العلاقة و سببيتها، و خلصت إلى عدم وجود علاقة في المدين القصير و الطويل، و عدم وجود سببية بينهما.

## ما يميّز الدراسة

تمتاز هذه الدراسة عن سابقتها بما يلي:

- طول فترة الدراسة، و التي تشمل 49 سنة للفترة الممتدة من 1970 إلى 2018.
- اعتماد تحليل سنوي و متوسطي، يعتمد استقراء البيانات عن كل سنة أو فترة، من السنة أو الفترة التي تسبقها، لتحديد طبيعة العلاقة بين الظاهرتين محل الدراسة.
- اعتماد نموذج: متجه الإنحدار الذاتي في تقدير العلاقة.
- اعتماد منهجية السببية للأجل الطويل: تودا - ياماموتو.

## مناهج الدراسة

نظرًا لتوجه الدراسة بين التحليل و القياس على حالة الجزائر كان لزامًا أن تتبع المناهج الآتية:

**المنهج الوصفي:** و الذي يجلو في استقراء مختلف المراجع من كتب و مجلات، و رسائل و أطروحات، و وثائق من مصادر رسمية، للإلمام بكل ما يتعلّق بالظاهرتين: البطالة و التضخم، قدر الإمكان.

**المنهج التاريخي:** و الذي استعرضنا فيه تطورات معدّلات البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري، مع إعطاء بعض التفسيرات للتغيرات البارزة فيها، و التي تشكّل اضطرابًا واضحًا، على حسب السائد في الفترة المعنية بذلك.



المنهج التحليلي: و استخدمت على وجه الخصوص مع البيانات الإحصائية للبطالة و التضخم و العلاقة بينهما في الاقتصاد الجزائري، و كذلك في تحليل نتائج مخرجات البرنامج الإحصائي المستخدم في الدراسة في الجانب التطبيقي.

## خطة الدراسة

للتطرق للموضوع ارتأينا أن تكون موزعة على فصلين، وفقاً للخطة الآتية:

### مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للبطالة و التضخم، و قسمناه لثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للبطالة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري للتضخم

المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين البطالة و التضخم

الفصل الثاني: تحليل البطالة و التضخم و العلاقة بينهما و نمذجتها في الجزائر (1970-2018)،

و قسمناه كسابقه لثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البطالة في الجزائر

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر (1970-2018)

خاتمة: و التي تسرد نتائج الدراسة مقسمة إلى ثلاثة جوانب تشمل: النظري و التحليلي و التطبيقي،

وتفصيل في صحة الفرضيات التي قامت عليها، و تجيب عن التساؤلات المطروحة، و تورد بعض التوصيات.



---

# الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري للبطالة و التضخم

---



## تمهيد

إنّه لمن الأهميّة بمكانِ التطرّق في أيّ دراسة كانت لإطارها النظريّ، لإيضاح المصطلحات و المفاهيم التي تستند عليها، قصد رسم مسارات واضحة و محدّدة لتحقيق انطلاقة سليمة، مبنية على أسس سليمة نسبياً، توصلنا إلى نتائج مرجّوة على حسب ما بنيت عليه، و على ذلك تناولنا في هذا الفصل الإطار النظريّ للبطالة و التضخم، الظاهرتين اللتان تؤزقان الكثير من الاقتصاديين، خصوصاً منذ أزمة الكساد العظيم في 1929، و أزمة الركود التضخمي أواخر الستينات، و لعلّ لهذه الأزمات الدور الفاعل في التنبيه للخطأ الفكري الذي قد يقع فيه الاقتصاديين، و على العموم فيما يختصّ بالظاهرتين، حاولنا قدر الإمكان تقصي زُبدة الزُبدة، من ثنايا الكتب و البحوث و غيرها، و ذلك للإلمام بكلّ ما يتعلّق بالبطالة و التضخم، كما حاولنا طرح المعلومات حسب الموضوعات بتوازٍ بينهما، فلم نترك عنصراً في أحدهما إلّا تناولناه في الآخر، من ماهية و طريقة قياس و أنواع و نظريات مفسّرة، و أسباب و آثار و طرق علاج، و أجرينا العلاقة بينهما، لما كان هو الموضوع الأساس في طرحنا.

فقسّمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للبطالة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري للتضخم

المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين البطالة و التضخم





## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للبطالة

إنّ ظاهرة البطالة معروفة في الشعوب القديمة إلى يومنا هذا، و تشهد معدّلاتها في عصرنا الحالي تزايداً مستمرّاً، في مختلف البلدان سواءً كانت متقدّمة أو نامية، و هي على قدم الدّراسة من مختلف المختصّين في مختلف المجالات كعلمي الاجتماع و الاقتصاد، إلّا أنّ كلّ واحد منهم يتناولها من منظوره الّذي هو منوط به، فتختلف المخرجات و إن كانت أهدافها واحدة، و هي تشخيص الظاهرة.

### المطلب الأول: ماهيتها و قياسها

ستعرّف في هذا المطلب على التعريفين: اللّغويّ و الاصطلاحي للبطالة، و ما يرتبط بها من مصطلحات، و من ثمّ نتطرّق إلى كيفة قياس معدّلاتها.

#### 1- ماهيتها

**1- تعريف لغوي:** جاء في لسان العرب بطل الشيء يبطل بطلاً و بطلواً و بطلاناً: ذهب ضياعاً و خُسراً، و بطل الأجير - بالفتح -، يتبطل بطلاناً و بطلاناً أي: تعطل فهو بطل<sup>(1)</sup>.

**2- تعريف اصطلاحي:** تعرف البطالة عند الاقتصاديين وفق مفهومين:

أ. المفهوم الرسمي: «مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل، وذلك خلال فترة زمنية معينة»<sup>(2)</sup>. و هنا نستبعد من حجم العمل المعروض، كبار السنّ و الأطفال دون السنّ القانونيّ للعمل و الّذي يختلف من دولة لأخرى، بغضّ النظر عن قدرتهم عليه. و في هذا السياق و بعيداً عن اللبس، و جب التطرّق إلى تعريف البطال، و لعلّ أكثره شيوعاً و اعتماداً هو التعريف الّذي أوصت به منظّمة العمل الدوليّة، في مؤتمر بجنيف عام 1954، و الّذي نفتح بشكل دوريّ، مع بقاء المعايير الأساسيّة الّتي بني عليها التعريف، و بناءً على ذلك، يعتبر الشخص عاطلاً عن العمل إذا كان خلال الفترة المرجعية:

(أ) بدون عمل: أي لم يكن أجيراً أو يعمل لحسابه الخاصّ المحدّد في التعريف الدولي.

1 - ابن منظور، لسان العرب، النسخة الإلكترونيّة.

2 - جميل أحمد محمود خضر، مصطفى شلابي محمد غانم، متولي عبد المؤمن محمد المرسي، البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربيّة، القاهرة - مصر، 2013، ص 17.



(ب) **مُتاحًا حاليًا للعمل**: أي أنه متاح للعمل عند مستوى الأجر السائد، أو لحسابه الخاص خلال الفترة المرجعية.

(ج) **يبحث عن عمل**: أي أنه اتخذ خطوات محدّدة في فترة زمنية معيّنة، للبحث عن عمل مدفوع الأجر أو العمل لحسابه الخاص<sup>(1)</sup>.

و قد تراوحت الفترة المرجعية في معظم التعدادات الوطنية من إطار زمني لفترة قصيرة مدتها يوم واحد إلى فترة طويلة مدتها شهر، و الأكثر شيوعاً هو أسبوع واحد<sup>(2)</sup>. و هناك ثلاث شروط هامة في هذا الإطار ليعتبر الشخص عاطلاً:

1- ألا يكون الشخص قد استخدم خلال الفترة المرجعية.

2- أنه كان بإمكان الشخص أن يعمل في الفترة المرجعية ذات الصلة، أو كان بإمكانه أن يبدأ العمل بعدها على الفور إذا كانت قد عرضت عليه وظيفة أثناء تلك الفترة.

3- أنه في الماضي القريب كان الشخص يبحث عن العمل بنشاط<sup>(3)</sup>.

**ب. المفهوم العلمي**: تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها « الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداماً كاملاً و/أو أمثلاً، و من ثمّ يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل؛ مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عمّا كان يمكن الوصول إليه»، و تميّز بعدين لهذا التعريف من ناحية عدم الاستخدام لقوة العمل؛ الكامل و يجلو في البطالة السافرة و الجزئية، و غير الأمثل و الذي يترتب عنه أن تقلّ الإنتاجية المتوسطة للفرد عن حدّ أدنى معيّن<sup>(4)</sup>.

## 2- قياسها

يرجّح الاقتصاديون أنّ هناك مقياسين لقياس البطالة، وهما:

1- **المقياس العلمي**: و يرتبط بمجموعة من المصطلحات، نسردها فيما يلي:

1 - David Byrne and Eric Strobl, **Defining Unemployment in Developing Countries : The Case Of Trinidad And Tobago**, P04.

2 - مكتب العمل الدولي، دليل قياس السكان الناشطين اقتصادياً والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، نيويورك - الولايات المتحدة، 2011، ص 48.

3 - المرجع السابق، ص 78.

4 - السيد محمّد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2008، ص 318.



• **العاملون:** و هم الذين ينجزون أي عمل مقابل أجر، علاوة على الأشخاص الذين لديهم وظيفة إلا أنهم متغيبون بسبب المرض أو الإضراب أو الإجازة.

• **العاطلون عن العمل:** تضم هذه المجموعة الأشخاص غير العاملين، إلا أنهم جادون في البحث عن عمل أو ينتظرون العودة إلى عملهم. بتعبير أدق، يكون الشخص عاطلا عن العمل إذا كان لا يعمل، إضافة إلى بذل جهود محددة للعثور على عمل خلال الأسابيع الأربع الماضية، سرح مؤقتاً من عمله و ينتظر أن يستدعي للعمل مجدداً، أو ينتظر تسلم عمله خلال الشهر المقبل. و كي يعتبر الشخص عاطل عن العمل، فإن عليه أن يعمل أكثر من مجرد التفكير في العمل.

• **ليسوا ضمن القوى العاملة:** و هذا يشمل السكان البالغين ممن هم على مقاعد الدراسة، أو من ربات البيوت أو المتقاعدين أو المرضى، بحيث أنهم لا يستطيعون العمل، أو أنهم ببساطة لا يبحثون عنه.

• **القوى العاملة:** و تضم جميع الأشخاص العاملين و العاطلين عن العمل<sup>(1)</sup>.  
و يقاس وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدّل البطالة} = \text{عدد العاطلين} / \text{إجمالي القوى العاملة} \times 100 \text{ (2)}$$

**2- المقياس الرسمي:** و يرتبط بمجموعة من المصطلحات، نسردها فيما يلي:

• **الإنتاجية المتوسطة الفعلية:** المقصود بالإنتاجية المتوسطة، تلك الإنتاجية التي تُعنى بمتوسط إنتاجية عوامل الإنتاج<sup>(3)</sup>، و المقصود هنا إنتاجية العامل الحقيقية، باعتبار العمالة أحد عوامل الإنتاج.

• **الإنتاجية المتوسطة المحتملة:** هي أن لا تقلّ إنتاجية العامل عن حدّ أدنى معيّن، كما تعرف على أنّها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات<sup>(4)</sup>.

• **معدّل البطالة الطبيعي:** هو معدّل البطالة الشامل للبطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية، و الذي يُرجّح أنّ وصول الاقتصاد للتوظيف الكامل لا يعني أن تكون البطالة مساوية للصفر، فهناك قدر من البطالة

1 - بول آسامويلسون، وليام نوردهاوس (ترجمة: هشام عبد الله)، الاقتصاد، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 596.

2 - السيد محمّد أحمد السريتي و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 320.

3 - سلسلة جسر التنمية، الإنتاجية و قياسها، المعهد العربي للتخطيط و التكوين، العدد 61، مارس 2007، ص 04.

4 - السيد محمّد أحمد السريتي و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 323.

يوجد في أيّ لحظة و لا يمكن اختفاؤه<sup>(1)</sup>. كما يمكن تعريفه على أنه ذلك المعدل الذي يبقى (يحفظ) معدل الأجر الوسطي (المتوسط) الحقيقي مستقرة، و الذي يبقى، أيضا، معدل الأسعار مستقرة، عند انعدام الزيادة في إنتاجية العمل<sup>(2)</sup>.

و يرتبط بالعلاقات التالية:

$$\text{الناتج الفعلي} = \text{قوة العمل} \times \text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}$$

$$\text{الناتج المحتمل} = \text{قوة العمل} \times \text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}$$

$$\text{فجوة الناتج} = \text{الناتج المحتمل} - \text{الناتج الفعلي}$$

$$\text{فجوة البطالة} = \text{فجوة الناتج} \div \text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}$$

و يقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}} \quad (3)$$

## المطلب الثاني: أنواعها و نظرياتها

سنسرد أنواع البطالة مقسّمة إلى معايير، و بعض من النظريات المفسّرة لها بين: قديمة و حديثة.

### 1- أنواعها

هناك عدّة أنواع للبطالة، و قد تتداخل فيما بينها، و يمكن أن نتناولها وفق معايير، كالآتي:

#### المعيار الأول: من حيث تأثير السوق:

أ. البطالة الاحتكاكية: يمكن أن يعرف هذا النوع من البطالة بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، و قد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل و في التكنولوجيا، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل و أكثر أجرة، أو الانتقال من منطقة إلى أخرى، و هذا النوع يمثّل ظاهرة مؤقتة.

1 - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأداب، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1998، ص 31.

2 - وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكية والحديثة والهجوم النيو كلاسيكي المضاد، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2012، ص 656.

3 - السيد محمد أحمد السريتي وآخر، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 323.



ب. **البطالة الهيكلية:** قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد الوطني، كتحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، و الذي يتطلب تدريباً و تأهيلاً لاختلاف المتطلبات بين الاقتصادين، كما يمكن أن يحدث هذا النوع من البطالة عند الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب إنتاجية أكثر تطوراً، و هذا النوع يمثل ظاهرة قد تحتاج إلى وقت أطول<sup>(1)</sup>.

ج. **البطالة الفنية:** تنشأ هذه البطالة من التحسينات الفنية التي تطرأ على الصناعة. تدهور الصناعات القديمة و اضمحلالها، و نشوء محلها صناعات جديدة و ما يستتبع ذلك من تدخل القوة الميكانيكية، و تطبيق الطرق الحديثة في الإنتاج، و حلولها محلّ العمل اليدوي<sup>(2)</sup>.

### المعيار الثاني: من حيث توقيت البطالة:

أ. **البطالة الدورية:** هذا النوع من البطالة يتأثر بحركة الاقتصاد الوطني و التغيرات التي تحدث فيه، ففي حالة الرواج و الازدهار الاقتصادي، يقترب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل فيختفي هذا النوع، بينما في ظل حالة الركود و التدهور الاقتصادي قد يعاني الاقتصاد من ظهوره.

ب. **البطالة الموسمية:** يرتبط هذا النوع أساساً بالأنشطة ذات الطابع الموسمي، و تبعاً لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة، و هذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم، بينما يقل في موسم آخر. و يمكن معالجته بتعلم عمالي تلك الأنشطة مهناً و وظائف أخرى بالإضافة لوظيفتهم الأساسية، لإيجاد فرص عمل خارج مواسم أنشطتهم الأصلية<sup>(3)</sup>.

ج. **البطالة الجزئية:** تتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة<sup>(4)</sup>.

1 - محمود الوادي، أحمد العساف، وليد صافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 191.  
 2 - محمد طاقة، محمد الزبيد، وليد أحمد صافي، حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)، إثراء للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص 310، 312.  
 3 - محمود الوادي و آخران، مرجع سبق ذكره، ص 192-193.  
 4 - السيد محمد أحمد السريتي و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 319.



### المعيار الثالث: من حيث الظهور و الخفاء:

أ. البطالة المقنعة: يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجوراً، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر<sup>(1)</sup>.

ب. البطالة السّافرة: تنشأ بفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، و يرجع ذلك لعدم مساندة الزيادات في فرص العمل للزيادة في اليد العاملة بفعل النموّ السّكانيّ السّريع، و قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطنيّ<sup>(2)</sup>.

### المعيار الرابع: من حيث إرادة العامل:

أ. البطالة الاختيارية: تنشأ حين يختار العامل الفراغ و يرفض بإرادته و معرفته، تلك الوسائل أو السبل، التي لو اتّبعتها لاستطاع أن يحصل على العمل.

ب. البطالة الإجبارية: تنشأ حين يكون العامل قادراً على العمل و راغباً فيه بموجب معدلات الأجور السائدة و لكنّه لا يجده<sup>(3)</sup>.

ج. البطالة السلوكية: وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحصاء بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دُنيا خوفاً من نظرة المجتمع، وبذلك تركت العديد من المهن التي صُنّفت ضمن الوظائف الدنيا، كالعمل في تنظيف الشوارع و جمع القمامة.

### المعيار الخامس: من حيث طبيعة العامل:

أ. البطالة الوافدة: و تظهر في الدّول التي يأتيها العديد من أبناء الدّول المجاورة، هرباً من البطالة في بلادهم، للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة، مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدّولة على الوظائف المتاحة، خاصّة و أنّهم يقبلون أجوراً تقلّ بكثير عمّا يمكن أن يقبله العمّال المحليّون<sup>(4)</sup>.

ب. بطالة المتعلّمين: وجود فائض من متخرّجي الجامعات لا يتلاءم مع الطلب في سوق العمل.

ج. بطالة المتسوّلين: يظهر هذا النوع مع ندرة الوظائف و المهن، ممّا يضطرّ العاطلين للتسوّل.

1 - محمود الوادي و آخران، مرجع سبق ذكره، ص 193.

2 - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصاديّ و سياسة التشغيل، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 236.

3 - محمد طاقة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 310، 312.

4 - موسى رحمان، حنان بقات، نمذجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، مجلة روى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي - الجزائر، العدد 10، جوان 2016، ص 121.



### المعيار السادس: من حيث استمرارية البطالة:

أ. البطالة المزمّنة: و هي التي تستمر لفترة طويلة من الزمن؛ حيث تنتج عن عدم مرونة الاستثمار و جهوده، فيكون الأمل في الإصلاح ضعيفاً لرسوخ أسباب البطالة، من ضعف الجهاز الإنتاجي، و قلة رأس المال، و التقلب الشديد في سوق العمل مع انعدام الخبرات و ضآلة المدخرات.

ب. البطالة المستمرة: هي عمل الأشخاص في مستوى أقل من مؤهلاتهم، أو يعملون عملاً و لكنهم لا يضيفون شيئاً إلى الإنتاج الوطني. فهم في حالة عمالة ظاهرية فقط بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع و خدمات، و بهذا فهي تشبه البطالة المقنعة.

ج. البطالة العارضة: و تمتد عادة لفترة قصيرة من الزمن، و تشكل جزءاً من عملية بحث العامل عن عمل مناسب، و بحث رب العمل عن العامل المناسب<sup>(1)</sup>.

## 2- نظرياتها

### 1. النظريات القديمة:

أ. النظرية الكلاسيكية: يعتمد تفسير الكلاسيك على قانون «ساي» القاضي بأن العرض يخلق الطلب المقابل له دائماً، و عدم تدخّل الدولة في الاقتصاد، و النقابات في سياسات الأجور، لأنّ السوق يعود للتوازن من تلقاء نفسه بفعل اليد الخفية، وعلى ذلك فإن وجود بطالة في سوق العمل يدفع الأجر الحقيقي نحو الانخفاض، و من ثم يتمدد الطلب على العمل حتى تزال البطالة نهائياً. و عليه فالإتجاه نحو التوظيف الكامل يستلزم مرونة الأجر الحقيقي في اتجاه النزول، و من ذلك المنطلق فلا وجود لبطالة إجبارية في نظر الكلاسيك، إلّا ما كان من البطالة الاحتكاكية و الاختيارية.

ب. النظرية النيو كلاسيكية: يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة، يظهر فيها عنصر العمل حاملاً لعدد من الخصائص الذي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور، المساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق ونهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي

1 - محمود إبراهيم مقداد، مها محمّد نافذ بهلول، المحدّثات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية، سلسلة كتاب الاقتصاد الفلسطيني، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، 2016، ص 38-40.



فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظيف الكامل . فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور، و من ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض. و ينطوي ذلك على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاضا في سعر الفائدة وبالتالي زيادة في الاستثمار والتوظيف والدخل. ونتيجة لذلك يصير الوضع التوازني النهائي عند مستوى الدخل وسعر الفائدة وهنا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائيا.

**ج. النظرية الكينزية:** نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب، أما في جانب النقابات فهي جزء من المجتمعات، و أنّ هناك تشريعات للحد الأدنى للأجور، فجاء بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، و أن حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، و الميل إلى الاستهلاك، و مقدار الاستثمار. إذ أنّ هذين الأخيرين هما اللذان يحددان حجم الاستخدام، ومن ثم حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية، و ليس العكس. فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك و الميل للاستثمار. و على ذلك التوازن الكلي في الاقتصاد لا يتحقق عند التوظيف الكامل فقط، بل يتحقق عند أي مستوى من مستويات التوظيف، ومن ثم يتحقق مستوى البطالة، و قد يظل فترة طويلة دونما فترة في الاقتصاد على إجراء تصحيح ذاتي أو معالجة ذاتية لهذه البطالة، و فقط يأتي العلاج في الأجل القصير من خلال تحريك الطلب<sup>(1)</sup>.

**د. النظرية الماركسيّة:** ترى المدرسة الماركسية أن التحولات الاجتماعية التي تترافق مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدينة بحيث ترتفع نسبة العاطلين بينهم، و في نفس الوقت يشكلون احتياطا ضروريا للرأسماليين حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال و استبدالهم بمؤلاء المتعطلين. و بصفة عامة ينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي





خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار و ذات آثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من الناس ينجم عنه آثار سياسية مهمة<sup>(1)</sup>.

## 2. النظريات الحديثة:

أ. نظرية البحث عن عمل: طبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم و التفرغ للبحث، و جمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم و هيكل الأجور المقترن بها. و من ثم فإنه وفقاً لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة و الاستخدامات المختلفة، و من ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها، و ذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة. وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، و السبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، و ينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبرات تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. و بالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

ب. نظرية الاختلال: وفقاً لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، و يرجع الجمود إلى عجزها في التغيير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير. ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، و من ثم ظهور البطالة الإجبارية. و ينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع؛ حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، و نظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع. تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة: تدعى الأولى البطالة الكلاسيكية أما الثانية فتدعى البطالة الكينزية. و الجديدي في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية و الكينزية،



وهذا يعني أن نوع البطالة و أسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

**ج. نظرية تجزئة سوق العمل:** تبني هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، و تهدف إلى تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى. تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال و التحرك داخل كل سوق، و لا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد و الوظائف بكل منهما.

— **السوق الرئيسي:** سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال و عمالة على درجة عالية من المهارة، و من ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل و أجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

— **السوق الثانوي:** هو سوق المنشآت الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، و يتسم هذا السوق بانخفاض الأجور، فضلاً لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات، و من ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة.

و نشير هنا إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة في السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة، و من ثم فإن معدل البطالة و طول فترات عادة ما تكون أقل، ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثالث: أسبابها و آثارها و علاجها

يعرض هذا المطلب لبعض الآراء في أسباب و آثار و علاج البطالة.

### 1- أسبابها

يؤثر في البطالة عدد من العوامل، منها ما هو أساسي و منها ما هو ثانوي، نسردها فيما يلي:

1 - دادن عبد الغاني، بن طجين محمد عبدالرحمن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2012، ص 178.



## 1. العوامل الأساسية:

أ. النمو السكاني: يمثل النمو السكاني المتسارع، و خاصة في العصر الحديث، أهمّ معوقات التنمية عامّة، كما يقف كسبب رئيسي في ارتفاع معدلات البطالة، و خصوصًا بانخفاض معدلات الوفيات و ارتفاع معدلات المواليد، جزاء تحسّن المستوى المعيشي و الصحي، و ارتفاع متوسطات الأعمار.

ب. قصور جهود التنمية و تواضع الأداء الاقتصادي: فالتنمية في أحد تعاريفها زيادة فرص حياة بعض الناس، شريطة عدم نقصانها من بعض آخر في نفس الوقت، و طبقًا لهذا فإنّ الدولة بكلّ أنساقها و قطاعاتها تكون منوطة بهذه المهمة.

ج. التقدّم التكنولوجي: فالتغيّر التكنولوجي يعدّ العامل الأساسي المفضي إلى الإزاحة الأولى للعمّال (البطالة عامّة و الهيكلية خاصّة)، و هنا يكمن القول أنّه كلّما ازدادت سرعة التغيّر التكنولوجي و استخدامه، زادت نسبة البطالة.

د. ارتفاع الأجور: أي أنّه كلّما كانت البطالة عالية، يكون هناك ضغط على الأجور النقديّة، يدفعها إلى الأسفل، و لكن إذا كان معدّل البطالة منخفضًا، فإنّ قوّة العمل تصبح نادرة، و عادة ما يتنافس أصحاب العمل للحصول عليها، فترتفع الأجور النقديّة، و إذا ارتفعت عادت الدورة من جديد.

## 2. العوامل الثانوية:

أ. تشغيل صغار السنّ: و هذه المسألة مرتبطة بعدد السنوات الإلزامي، و الذي يختلف من دولة لأخرى، ففي الدول الصناعيّة الأكثر تقدّمًا يكون حتّى المرحلة الثانوية، بينما في دول أخرى قد يتوقّف عند المرحلة الابتدائيّة أو المتوسطة، و في بعضها لا يكون هناك إلزام على الإطلاق.

ب. رفع سنّ التقاعد: و الذي يحول دون فرص الإحلال لقوّة العمل الجديدة و الناشئة، محلّ كبار السنّ، و سبب هذه القلّة في الإحلال تحسّن الظروف المعيشيّة و الصحيّة، و ارتفاع متوسط الأعمار.

ج. خروج المرأة في مجال العمل: و ذلك بالإضافة للعوامل السابقة، و ارتفاع نسبة الإناث يقلل من حظوظ الذكور في العمل، و المخيف أنّ هذه النسبة في تزايد يوميًا بعد آخر في مختلف القطاعات، ممّا يخلق مشاكل أخرى غير البطالة كالعنوسة.



د. الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية: و ذلك ما نجده في سياسات بعض الدول النامية، مما يخفّض نسب العمالة المحليّة باستقطاب العمالة الأجنبية.

هـ. تقييد الهجرة للخارج: بالرغم من أنّ للهجرة مساوئها، إلا أنّها في حالة ارتفاع نسبة القوّة العاملة بما يسبّب فائضاً في سوق العمل جيّدة للتخفيف من حدّة البطالة<sup>(1)</sup>.

## 2- آثارها

يترتب على البطالة عدّة آثار سلبية، سواء على مستوى الأفراد العاطلين، أو على مستوى المجتمع ككلّ، ولعلّ أهم هذه الآثار يتمثل فيما يلي:

### أ- الآثار الاقتصادية:

يترتب على البطالة إهدار لجزء من موارد المجتمع، و من ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما، كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلاً عن أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها، مما يؤدي إلى زيادة معدّلات التضخم، و هذا الأمر بدوره يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي. كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخل، فضلاً عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

### ب- الآثار الاجتماعية:

يشعر المتعطّلون باليأس و الإحباط و عدم الانتماء، مما يترتب عليه العديد من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية و ارتفاع معدّلات الجريمة مثل: القتل و السرقة و خاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطّلهم، بالإضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات و المعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم و التدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة، و بخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية

1 - أحمد حويّتي و عبد المنعم بدر، علاقة البطالة بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي، أكاديميّة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، الرياض - المملكة العربيّة السعوديّة، 1998، ص 93 - ص 128 - بتصرّف.



طويلة. كما أنها تؤدي إلى مزيد من الاختلاف في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، و من ثم زيادة حدّة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع<sup>(1)</sup>.

### ج- الآثار السياسية و الأمنية:

تهدد البطالة الاستقرار السياسي و الأمني للمجتمع نظراً لمعاناة العاطل عن العمل من ضعف مشاعر الانتماء للوطن مع ميله إلى السلبية أو العنف، و يمكن أن تكون كذلك سبباً في تفشي الانحرافات بشتى صورها، فالبطالة تساهم بشكل رئيسي في زيادة معدلات الجريمة و العنف، نتيجة اللجوء بعض الشباب تحت وطأة الشعور بالحرمان الاقتصادي، و التفاوت الاجتماعي إلى الطرق غير المشروعة لتحقيق أهدافهم، و التي قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم للحصول على مقابل مادي، أو تنفيساً لشحنة الغضب و الحقد على المجتمع<sup>(2)</sup>.

### 3- علاجها

سعى كثير من المفكرين إلى حل مشكلة البطالة، واقترحوا لهذا الغرض عدداً من النظريات و الحلول، واعتقد كل منهم أن حله يصلح أن يكون دواءً لمعالجة مرض البطالة و اجتثاثه من جذوره. و التي منها:

**1. تنظيم الأعمال الصناعية على أسس ثابتة مستقرة:** التقلبات في بعض الصناعات تولّد البطالة من حين لآخر، و علاج ذلك بتطوير الإدارة و تحسينها و إبعاد مساوئها و قلة أكتراثها، و الاعتناء لدرجة كبيرة بمعرفة الطلب المتوقع. و يقرن بعض الاقتصاديين استمرارية الإنتاج المنتظم بقابليّة الناتج للدوام و اتسامه بالتماثل، و ذلك بتخزين فائض الكساد لوقت الرواج تلبية للطلب المتزايد. و قد يتحقق الانتظام و الثبات في الإنتاج بالبيع بالتجزئة، أو إلى تجار التجزئة مباشرة، أو بتخفيض الأسعار.

**2. تنظيم الائتمان و الأشغال العامة:** يرى الاقتصاديون خفض عمليات الائتمان وقت الرواج بوضع قيود و رفع سعري الخصم و الفائدة، لأن توسّعها للأغراض الاستثمارية في هذه الفترة يؤدي إلى أزمة و من ثم تفشي البطالة، أمّا في فترة الكساد فيجب العكس، مع مراعاة أن تكون لغرض الإنتاج لا المضاربة، أمّا فيما يخصّ الأشغال العامة فيقع على السلطة تقليل هذه الأعمال في فترة الرواج، و توسيع أعمال الإنشاء

1 - السيد محمّد أحمد السريتي و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 331.

2 - محمد مازن الأسطل، العوامل المؤثرة على معدّل البطالة في فلسطين (1996-2012)، رسالة ماجستير تخصّص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2014، ص 43.



في فترة الكساد والبطالة، و هذا التوسيع يستلزم عادة زيادة الائتمان بواسطة إصدار سندات من قبل الدولة لأجل أن يكتب الجمهور فيها، أو تقوم الدولة بالاقتراض من البنوك.

**3. إقتسام العمل و تقصير يوم العمل:** يرى بعض الاقتصاديين كحلّ لتسريح العمّال وقت الكساد، جعل التوقيت التامّ جزئياً، مع المحافظة على نفس الأجر للوحدة الواحدة، و المتضمن بالضرورة تناقص أجر العامل إلى مستوى الأجر الحدية، وفقاً لقبول العمّال. و يعاب على هذا النظام أنه قد يؤدي بالعمال الأكفاء إلى هجر أعمالهم لأعمال أخرى، كما أنّ إقتسام العمل يمكن أن ينطوي على مجاعة بطيئة. و كيفما كان هذا النقد، فإن هذا النظام يستهدف تغيير مستوى الأجر بحيث يصبح متماشياً مع فترة الكساد و الرواج.

**4. تأسيس مكاتب العمل:** تضطلع هذه المكاتب بمهمة الاستقصاء عن مكان العمل، بتغيير وضعية العمال من أماكن العمل الأقل نشاطاً و اكتظاظاً بهم، إلى أخرى عكسها. و يستفيد من هذه المكاتب على وجه الخصوص العمال غير الماهرين. ففي إنكلترا أسست مراكز خاصة بعمال البناء و الموانئ وظيفتها تنحصر في إرسال العمال من جهة إلى أخرى، أو تقوم بتوزيعهم على مختلف المنشآت و المقاولين كلّما دعت الحاجة لذلك. و الواقع أن هذه المكاتب لا تخلق العمل، بل هي وسيلة للتقريب بين العمال الذين لا عمل لهم و الأعمال التي بدون عمال. وبهذا تخف وطأة البطالة.

**5. التخطيط:** يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن أكثر الصعوبات الاقتصادية يمكن التغلب عليها لو أمكن اجتثاث الاضطراب من مصدره. ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريق جعل الإنتاج في الصناعات الإنشائية يسير النظام، لأن هؤلاء يعتقدون أن مصدر البطالة هو الصناعات الإنشائية، باعتبار أن البطالة إذا ظهرت في هذه الصناعات فلا تلبث أن تنتقل إلى الصناعات الأخرى، و يرون أن الأنظمة الاقتصادية للمجتمعات الحديثة بحاجة إلى التخطيط لتوجيه الإنتاج في الصناعات الإنشائية نحو الاستقرار والثبات، وبالتالي إبعاد شبح البطالة عن هذه المجتمعات<sup>(1)</sup>.



## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري للتضخم

إنّ التضخم ظاهرة اقتصادية قديمة كانت تنتج من الغشّ بالزيادة في النقود، إلا أنّها كانت تعالج و يدوم علاجها إلى حوالي ربع قرن، و لكن مع الحرب العالمية الثانية أصبحت ظاهرة اقتصادية و اجتماعية مركّبة لا تتراجع، و تدوم لسنوات بغضّ النظر عن البلد، و خصوصاً تحت إطار العوامة التي أصبحت فيها الدول تتأثر بأزمات بعضها، في ظلّ التبادلات الاقتصادية.

### المطلب الأول: ماهيته و قياسه

سنتعرّف في هذا المطلب على التعريفين: اللغويّ و الاصطلاحي للتضخم، و كيفية قياس معدّلته.

#### 1- ماهيته

**1- تعريف لغوي:** جاء في لسان العرب الضخم الغليظ من كلّ شيء، و يُستعار فيقال: أمر ضخم و شأن ضخم و طريق ضخم واسع<sup>(1)</sup>، و تضخم على صيغة تفعل تأتي في اللغة لثلاث معانٍ: التكلّف و الصيرورة و الموافقة أو ما يعرف أيضاً بالمطاوعة، و هو المعنى المراد في تضخم.

**2- تعريف اصطلاحي:** يُعرف التضخم عند الاقتصاديين بأنه: «الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار»، و هذا يعني أنّ ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض الأسعار سلع أخرى لا يعتبر تضخماً، كما أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار و في وقت واحد لا يعدّ تضخماً، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها<sup>(2)</sup>؛ و يقصد بالمستوى العام للأسعار: «المتوسط المرجّح لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد»<sup>(3)</sup>.

#### 2- قياسه

تختلف المعايير و المؤشرات المستخدمة لقياس القوى التضخمية باختلاف النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه الظاهرة، وقد ارتأينا أن نختار منها المؤشرات التالية:

- تطور الأرقام القياسية لنفقات المعيشة

1 - ابن منظور، مرجع سبق ذكره.

2 - محمود الوادي و أخران، مرجع سبق ذكره، ص 182.

3 - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمّان - الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص 162.



- تطور كمية وسائل الدفع، أو معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي
- تطور حجم الفجوة التضخمية، على المستوى الكلي للاقتصاد.

### 1. تطور الأرقام القياسية لنفقات المعيشة:

يتفق الباحثون الاقتصاديون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتباره مؤشراً لقياس التضخم كونه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لجمهور المستهلكين. و يقاس التضخم بمؤشر الأسعار، بالتسليم أنّ مظهره العام هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، و الذي يتحدّد بمقارنته بسنة الأساس، وفقاً للعلاقة:

$$\pi = \frac{P_2 - P_1}{P_1} \times 100$$

بحيث:  $\pi$  - معدّل التضخم من خلال تطوّر الأرقام القياسية.

$P_1$  - المستوى العام للأسعار في السنة الأولى.

$P_2$  - المستوى العام للأسعار في السنة الثانية.

### 2. تطور كمية وسائل الدفع، أو معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:

و هو مؤشر ذو طابع تركيبى، يستند إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي حاولت أن تستخلص مقاييس و مؤشرات لقياس «الضغط التضخمي» أو «الاستقرار النقدي»، عن طريق مقارنة التغير في كل من الطلب النقدي و العرض الحقيقي من السلع و الخدمات، و طبقاً لهذه النظرية فإن معامل الضغط التضخمي أو الاستقرار النقدي بصورته البسيطة، يأخذ الشكل التالي:

$$\beta = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

بحيث:  $\beta$  - معدّل الاستقرار النقدي أو التضخمي.

$\frac{\Delta M}{M}$  - معدّل التغير في كمية وسائل الدفع (كمية النقود).

$\frac{\Delta Y}{Y}$  - معدّل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

إذا كان  $\beta$  معدومًا فهناك استقرار نقدي، أمّا إذا كان موجبًا، فذلك يعني أنّ الطلب الكلي النقدي يفوق العرض الحقيقي من السلع و الخدمات، أي أنّ اتّساع هذا الفارق يشير لنمو القوى التضخميّة، أمّا إذا كان سالبًا فهو يشير لانكماش نقدي و انخفاض في المستوى العام للأسعار.





### 3. معيار فائض الطلب، أو تطور حجم الفجوة التضخمية:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال و يمكن - بحسب هذه النظرية - قياس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية بدلالة إجمالي فائض الطلب، باستخدام الصيغة التالية:

$$D_x = (C_p + C_g + I + E) - GDP$$

بحيث:  $D_x$  - إجمالي فائض الطلب.

$C_p$  - الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

$C_g$  - الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

$I$  - الاستثمار.

$E$  - المخزون.

$GDP$  - إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة)<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: أنواعه و نظرياته

سنسرد أنواع التضخم مقسّمة إلى معايير، و بعض من النظريات المفسّرة لها بين: قديمة و حديثة.

#### 1- أنواعه

يستخدم بعض الاقتصاديين معايير للتمييز بين أنواعه، بحيث أنّ هذا التمييز لا يفصل بعض أنواعه عن بعض، بل هي مترابطة و متشابكة، و قد يكون بعضها متسبباً في بعض، عدا الخاصية التي تجمع بينها: عجز النقود عن أداء وظائفها كاملاً.

#### المعيار الأول: التضخم وفقاً لحدته (شدته)

طبقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع الثلاث التالية:

**1. التضخم المعتدل (الزاحف):** و يشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بشكل بطيء و متوقع، حيث يأخذ معدّل التضخم منزلة عشرية (أي أقل من 10%)، و هذا النوع من التضخم لا يحدث اختلالاً في التوازن الاقتصادي، كما أنّ الاقتصاديين الكينزيين يرون أنّ هذا التضخم لا يشكل أي خطورة على النشاط الاقتصادي.



**2. التضخم المتسارع:** ويشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة قد تصل إلى منزلتين عشريتين أو ثلاثة (أي بين معدل عشرة و حتى بضع مئات) خلال فترة زمنية بسيطة.

**3. التضخم الجامح:** وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بمعدلات عالية وسريعة جدًا حتى تصل إلى آلاف المرات في فترة وجيزة نسبية، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام ثقة الأفراد في النقود تماما ما يدعوهم إلى التخلص منها، وفي ظل هذه الظروف فإنه يصعب على السلطات الحكومية في هذه الحالة إعادة الاستقرار بوسائل مباشرة و غير مباشرة. و من ثم فهو يعد أخطر أنواع التضخم على الإطلاق.

### المعيار الثاني: التضخم وفقا لمصدر التضخم

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للتضخم، هما:

**1. التضخم المحلي (الداخلي):** و هو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد وطني معين و في زمان معين، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية و الوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي.

**2. التضخم المستورد:** و هو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم و هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، و خاصة العلاقات التجارية المرتبطة باستيراد السلع و الخدمات لاقتصاد وطني معين، و في زمان معين.

### المعيار الثالث: التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الأسعار

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

**1. التضخم الظاهر:** وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق، وذلك استجابة لفائض الطلب، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل أو التوازن بين العرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية.

**2. التضخم المكبوت:** وهو عبارة عن حالة لا تستطيع الأسعار فيها أن ترتفع أو تتزايد نتيجة لوجود القيود النقدية المباشرة والتي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها، مثل التسعير الجبري، نظام البطاقات، نظام التراخيص لبعض المواد الأولية<sup>(1)</sup>.



### المعيار الرابع: من حيث مصدر الضغط التضخمي

**1. تضخم جذب الطلب:** هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة)، فعند الوصول على التوظيف الكامل تؤدي إلى الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

**2. تضخم دفع النفقة:** هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات، حيث يعرف هذا التضخم بتضخم دفع الأجر<sup>(1)</sup>.

## 2- نظرياته

لقد سيطرت مشكلة التضخم المزمنا على اهتمام المفكرين الاقتصاديين، فعكفوا على دراسة أسباب هذه الأزمات التضخمية، من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لعلاج هذا الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، و ما يترتب عليه من آثار ضارة بالاقتصاد الوطني، و سنذكرها فيما يلي:

### 1. المدارس القديمة:

**أ- المدرسة الكلاسيكية:** يرجع الاقتصاديون الكلاسيك التضخم النقدي أساسا إلى ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار؛ نظرا لثبات حجم الإنتاج و سرعة دوران النقود، و هو نفس ما ذهبت إليه النظرية العامة لكينز، حيث تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية، و تكون الفجوة التضخمية هي التعبير عن هذا الاختلال بين الطلب و العرض.

**ب - المدرسة السويدية:** أضافت المدرسة السويدية إلى النظرية الكمية للنقود عاملا جديدا، فجعلت للتوقعات أهمية خاصة في تحديد العلاقة بين الطلب الكلي و العرض الكلي. و ترى هذه المدرسة أن هذه



العلاقة لا تتوقف فقط على مستوى الدخل - كما ترى النظرية الكينزية - و إنما تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار و خطط الادخار<sup>(1)</sup>.

**ج - المدرسة الكينزية:** يستند تحليل كينز على التقلبات بين العرض الكلي، و الطلب الكلي (استهلاك، استثمار، إنفاق حكومي)، فإذا كان الاقتصاد دون التوظيف الكامل، فزيادة الطلب الكلي تزيد من عرض السلع و الخدمات، و هذه الزيادة تستدعي زيادة الطلب الفعال و الإنتاج و الأرباح و التوظيف، و بالتالي لا تزيد الأسعار زيادة ملموسة، و في نفس الوقت قد تظهر اتجاهات تضخمية دعاها كينز بالتضخم الجزئي. أمّا إذا كان الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل فزيادة الطلب الكلي لا تزيد من العرض الكلي، و يتمخض عن ذلك ارتفاعات تضخمية في الأسعار<sup>(2)</sup>.

**د - المدرسة النقدية:** قد أدى استمرار التضخم النقدي مع وجود معدلات عالية من البطالة إلى انتشار ظاهرة التضخم الركودي، ممّا أدى إلى عودة اقتصادي مدرسة شيكاغو، و على رأسهم ميلتون فريدمان، إلى النظرية الكمية للنقود، حيث يرون أنه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخم و البطالة، و أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى نموّ النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج، أي أن حالة التضخم ترجع إلى زيادة واضحة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة.

**هـ - المدرسة الهيكلية (البنوية):** يرون في التضخم ظاهرة اقتصادية و اجتماعية، ترجع إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة بصفة خاصة في الاقتصاديات المختلفة. و كان شولتز أول من لفت الانتباه إلى أهمية التحليل الهيكلي للتضخم، الذي يبيّن وجود خلل هيكلي ناشئ عن عجز بنیان العرض عن التغيير ليتلاءم مع تغيير بنیان الطلب، نظرًا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، و يضيف إلى ذلك عدم وجود بطالة و الاقتراب من مستويات التشغيل العليا. و يشمل ارتفاع أسعار كلّ المنتجات سواء زاد أو انخفض الطلب عليها، فضلًا عن زيادة المنتجات الخام التي تصنع منها، نظرًا لقوة نقابات العمّال التي تُسهم في تجميد الأجور<sup>(3)</sup>.

1 - ودبيح طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 258.

2 - محمد طاقة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 283.

3 - ودبيح طوروس، مرجع سبق ذكره، ص 259.



## 2. المدارس الحديثة:

أ - مدرسة اقتصاديات جانب العرض: يتفقون مع النقدين في تفسير ظاهرة التضخم، إلا أنهم أتوا بفكرة جديدة مفادها أنّ الضرائب المرتفعة يمكن أن تعدّ سبباً جوهرياً من أسباب التضخم، فهي في رأيهم تكاليف، و عندما ترتفع التكاليف تتناقص الأرباح، و يصاب الموردون بالفشل و يهبط الإنتاج لكن الطلب سيستمرّ فترتفع الأسعار للسلع الباقية.

ب - مدرسة التوقعات العقلانية (الرشيده): ترجع هذه المدرسة التضخم إلى الاختلاف بين خطط الاستثمار و الادخار، بحيث إذا زاد الأول عن الثاني، فإنّ ذلك يعني أنّ الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي لهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع، هذا عدا أنّ مستوى الأسعار المتحقق في فترة ما، يتأثر بالتوقعات السعرية التي يجربها المنتجون و المستهلكون، و أنّ هذه التوقعات تكون سليمة، و غير باعثة على الاضطراب إذا كانت مبنية على معلومات صحيحة.

ج - المدرسة المؤسسية: ترجع هذه المدرسة مسؤولية مشكلة التضخم إلى قوتين (مؤسستين)، قوة المؤسسات الاحتكارية و سيطرتها على الأسواق، و على تكوين الأسعار بعيداً عن قواعد اللعبة في السوق، كما ترجع لقوة ردود أفعال مؤسسات النقابات العمالية الرامية إلى مصالح أعضائها<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثالث: أسبابه و آثاره و علاجه

يعرض هذا المطلب بعض الآراء في أسباب و آثار و علاج التضخم.

### 1- أسبابه

و يمكن تقسيمها إلى: الأسباب النقدية و الأسباب الغير النقدية

#### 1. الأسباب النقدية للتضخم: نذكر منها:

أ. التمويل بالعجز: وهو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية، والتي تصير بدورها غطاءً للعملة الورقية.



ب. تمويل النفقات العسكرية: النفقات العسكرية سواء منها التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها أو أثناءها، أو بعدها لمعالجة ويلات الحرب، سبب مهم أيضاً من أسباب التضخم.

ج. إصدار النقود البنكية: إن توسع البنوك في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نتائج الإصدار النقدي، وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياطي الكامل (100%) في هذه البنوك، ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول.

د. زيادة التكاليف أو النفقات: يقول علماء الاقتصاد الوضعي أنه من الممكن أن تنشأ حالة التضخم إذا طلب العمال الرفع من أجورهم وقدراتهم الشرائية أعلى من درجة مساهمتهم في الخدمات التي يقدمونها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2. الأسباب غير النقدية للتضخم: قد يرى البعض أن التضخم لا ينشأ عن فائض عرض النقود، و يبدو أن السبب يرجع إلى طبيعة علم الاقتصاد الراهن و موقفه من النقود، فهو لا يرى على أنها مجرد وحدة للحساب و وسيط للتبادل، و إنما هي أداة سياسية أكثر من كونها أداة اقتصادية، ولذلك ظهرت مفاهيم جديدة للتضخم غلب عليها الطابع السياسي. و كمثل على ذلك ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض لتفسير التضخم، و التي وقفت وراء البرنامج الاقتصادي للرئيس ريغان إبان حملته الانتخابية سنة 1979م، و كذلك وراء البرنامج الاقتصادي لمرغريت تاتشر. فأخذت هذه المدرسة تفسر التضخم على أساس الخطة السياسية.

فمهما يكن من أمر فإن هذا الزعم لا يخلو من بعض الحقيقة، ولكنه لا يقدم تفسيراً مستقلاً لحدوث ارتفاع عام في مستوى الأسعار، فهذه القوى غير النقدية لا يمكنها أن تؤثر بشكل مستمر على معدل التضخم إذا لم يصاحبها تغير مستمر في معدل نمو فائض العرض النقدي<sup>(1)</sup>.

## 2- آثاره

يترتب على التضخم المستمر في الأسعار آثار تمس أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة و لكن بصور متفاوتة، نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:

1 - فؤاد بن حدو، المعالجة والحلول الاقتصادية لمعضلة التضخم النقدي من منظور إسلامي (دراسة مقارنة مع النظام الوضعي)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ديسمبر 2018، <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1270>، تاريخ المعاينة: 2019/02/26.



**1. تأثير التضخم على الدخل:** يضر التضخم بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر، فأصحاب الدخل الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدخل الناشئة عن الأرباح من رجال أعمال و تجار و غيرهم الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار من وجود التضخم.

**2. تأثير التضخم على المديونية:** يستفيد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن، وذلك لكون المدين يقترض مبلغا من المال و يعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقة أقل، نظرا للارتفاع المستمر في الأسعار.

**3. تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:** للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات ، حيث أن الدولة التي تعاني من ارتفاع تجدد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الأخرى الأقل سعرا، وبذلك تزداد وارداتها و تقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو في أقل الحالات سوءا ينخفض حجم الفائض فيه.

**4. تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:** اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي. يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار، و إنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، و يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات و يزيد التشغيل وتنخفض البطالة. و تظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد و السريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء و المعتدل دافعا للنمو إذا ما صوحت بسياسات اقتصادية حكيمة<sup>(1)</sup>.

### 3- علاج

يمكن علاج التضخم من خلال أهم سياستين هما السياسة المالية و السياسة النقدية بالإضافة إلى الرقابة المباشرة، و التي سنتناولها كلاً على حدة كما يأتي:



**1. السياسة المالية:** تتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، و هي:

**أ. الإنفاق الحكومي:** إذ يمكن أن تقوم الحكومة بضغط الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي لأنه يؤدي إلى زيادة الطلب و من ثم التضخم. أما الإنفاق الاستثماري ربما يؤدي إلى تخفيض حدة التضخم لأنه يؤدي إلى زيادة الأسعار بالنسبة للسلع الرأسمالية في بداية الأمر لكن فيما بعد يؤدي إلى انخفاض أسعاره وانخفاض التضخم لأنه أدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات مقابل ثبات أو زيادة الطلب بنفس النسبة.

**ب. الضرائب:** فعندما يحصل التضخم يمكن للدولة معالجته بواسطة زيادة حجم الضرائب بصرف النظر عن تفاصيلها، إذ أنّ زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد و هذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع و الخدمات فتنخفض الأسعار و ينخفض التضخم<sup>(1)</sup>.

**ج. الدين العام:** عندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي أي بيعها للسندات الحكومية على الجمهور، فإنّه هذا البيع سيكون على ذوي الدخل المتوسطة و الكبيرة، أو هذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك (انفاقهم الاستهلاكي). و كذلك عندما يتعدّر على الحكومة تلافى العجز في فترة التضخم فإنّها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخميّة عن طريق تخفيض الاستهلاك<sup>(2)</sup>.

**2. السياسة النقدية:** يمكن استخدام السياسة النقدية بأدائها الكميّة و النوعيّة لعلاج التضخم، وهي:

### 1.2. الأدوات الكميّة:

**أ. سعر الفائدة:** من أجل معالجة التضخم تلجأ الدولة إلى رفع سعر الفائدة هذا يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق لأن الجميع يبحث عن الأرباح و بما أنّ ارتفاع سعر الفائدة يحقق الأرباح مع عدم التأكد بظروف السوق مستقبلاً، عندها سيلجأ المستثمرون إلى إيداع أموالهم في المصارف للحصول على سعر الفائدة، فتنخفض السيولة النقدية والطلب والتضخم.

**ب. نسبة الاحتياطي:** يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نسبة الاحتياطي النقدي الذي يعني كمية الأموال التي يجب أن تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي وهذا الأخير هو الذي يقرر نسبة الأموال التي

1 - حامد عبد الحسين الجبوري، التضخم وعلاجه، <http://fcds.com/economical/743>، تاريخ المعاينة: 2019/02/26.  
2 - وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص 184.





يجب أن تؤديها البنك لديه تبعاً للظروف الاقتصادية، فإذا حصل التضخم يرفع البنك المركزي هذه النسبة فتتخفف قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب فتتخفف الأسعار ومن ثم التضخم.

**ج. عمليات السوق المفتوحة:** يلجأ البنك المركزي إلى سياسة عمليات السوق المفتوحة لمعالجة التضخم، فعند حصول التضخم يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية كبائع للأوراق المالية، إذ أنّ بيع الأوراق المالية مقابل النقود التي يحصل عليها، يعني سحب السيولة النقدية من الأسواق، ومن ثم انخفاض الطلب و التضخم؛ لأنّ دخول البنك المركزي كبائع إلى الأفراد و البنوك التجارية و المؤسسات المالية، سيؤدي إلى تقليص الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية و تقل قدرتها على منح الائتمان فينتخف الطلب كنتيجة لانخفاض الإنفاق فيتلاشى التضخم.

## 2.2. الأدوات النوعية: في حال لم تؤدي الأدوات الكمية النتيجة المرغوبة يمكن اللجوء -بالإضافة

إلى الأدوات الكمية - إلى استخدام الأدوات النوعية التي يمكن الإشارة إلى بعض منها، كما يأتي:

**أ. تنظيم الائتمان الاستهلاكي:** كأن يرفع البنك المركزي قيمة القسط الأول أو تقصير مدد السداد ففي كلا الحالتين سينخفض الطلب على الائتمان فينتخف الإنفاق ومن ثم التضخم.

**ب. الإقناع الأدبي:** كأن يقوم البنك المركزي في حالة التضخم بتوجيه دعوة إلى إدارات البنوك الأخرى لتوخي الحيلة و الحذر في سياساتهم الإقراضية و الاستثمارية.

**ج. التأثير المباشر:** وذلك من خلال فرض العقوبات على البنوك التي تنتهج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السياسة النقدية كأن يرفض البنك المركزي إجراء عملية إعادة خصم لصالح البنوك التجارية عند إعلان عدم موافقته على سياساتها الاستثمارية، أو يرفض إمداد البنوك التجارية بالاحتياطيات النقدية الإضافية في حال تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة<sup>(1)</sup>.

**3. الرقابة المباشرة:** و تشمل بعض الإجراءات منها: التسعير، استخدام البطاقات (الكابونات) في توزيع السلع الضرورية، التشجيع على إنتاج السلع الضرورية، تخفيض القيود على الواردات لزيادة عرض السلع، رقابة الأجور و زيادة الأجور بدقّة عند زيادتها<sup>(2)</sup>.

1 - حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره.  
2 - محمد طاقة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 306.



## المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين البطالة و التضخم

قلّما تتسم الظواهر الاقتصادية بالاستقلالية عن بعضها البعض من ناحية التأثير، سواءً كان تأثيرها كبيراً أو صغيراً، باتجاهين أو باتجاه واحد، دون نكران أن تكون هناك عوامل غير اقتصادية، قد يكون لها التأثير الأكبر في تلك الظواهر، و ما يهمنّا هنا في إطار اقتصادي، طبيعة و اتجاه العلاقة بين ظاهريّ البطالة و التضخم، و هي التي يوجد فيها على غرار بعض العلاقات الأخرى، اختلافٌ بين الاقتصاديّين.

### المطلب الأول: مدخل للعلاقة بين البطالة و التضخم

قبل أن نعرض أشهر ما يروّج له حول العلاقة بين البطالة و التضخم، سنتطرق أولاً إلى تسليط الضوء على تاريخ هذه العلاقة بأعلامها و انتماءاتهم الفكرية، و من ثمّ نحاول عرض اتجاه التغيّر فيها.

#### 1- نظرة تاريخية

تجدر الإشارة إلى أنّ الشخصيات الرئيسية في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، مثل آدم سميث و ديفيد ريكاردو و جون ستيوارت ميل، كانت في المقام الأول مهتمة بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل و تقلبات دورة العمل. و على الرغم من هذا الفضول العام للنمو على المدى الطويل، إلا أن هناك بعض التحقيقات المبكرة في العلاقة بين التضخم و البطالة، و هم ديفيد هيوم David Hume (1752)، و هنري ثورنتون Henry Thornton (1802)، و إيرفينج فيشر Irving Fisher (1926)، استشهد بها همفري Humphrey في 1985<sup>(1)</sup>. فقد بيّن ديفيد هيوم أن تغيرات الأجور و الأسعار ستكون سبباً في تغير مستويات الإنتاج و البطالة بشكل واضح، كما فسّر الاقتصادي الأمريكي إيرفينج فيشر Irving Fisher سلوك الأجور النقدية مشيراً إلى أن حالة التضخم في الاقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة في حين ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد، و أطلق على تحليله اسم أثر فيشر<sup>(2)</sup>. في وقت لاحق، أجرى تيرجين Tinbergen أول دراسة اقتصادية قياسية في عام 1936 و وجد سببية التضخم. و مع ذلك، فإن العلاقة بين التضخم و البطالة أصبحت مرادفة لدراسة ألان ويليام فليس Alban William (1958)

1 - GERGŐ MOTYOVSKZI, *The Evolution of Phillips Curve Concepts and Their Implications for Economic Policy*, Central European University, 2013 Winter Trimester, P 02.

2 - نبيل مهدي الجنابي، جنان سليم هلال، طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى Phillips، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2010، ص 98.



Phillips، على الاقتصاد البريطاني بين عامي 1861 و 1957، بالتحقيق فيما إذا كانت هناك علاقة بين معدّل التغير في الأجر النقدي و معدّل البطالة<sup>(1)</sup>، و قد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، و معدّل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن. و هذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجر النقدي، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجر النقدي. و في عام 1960 قام الاقتصادي ريتشارد ليسبي R. Libsey بتناول هذه الفكرة في مقالة شهيرة له في مجلة الإيكونوميكا، و أكدها من خلال إثباته وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر النقدي و معدلات التغير في الطلب على سوق العمل، و استخدم بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في سوق العمل، و تبين له، أنه كلما زاد فائض الطلب على العمل في كل صناعة (و هو ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها) ارتفع معدل الأجر. ثم تبين بعد ذلك وجود نفس هذه العلاقة في عدد من البلدان الصناعية. و بعد ذلك قام كل من بول سام ولسون Paul A. Samuelson و روبرت سولو R. M. Solow بتطوير الفكرة، و انتهيا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدّل التضخم و معدّل البطالة<sup>(2)</sup>.

## 2- اتجاه التغير في العلاقة بين البطالة و التضخم

هناك اتجاهين متناقضين للعلاقة بين البطالة و التضخم بين إيجابي و سلبي، و كلاهما لا يخرج عن الإطار الكلي للاقتصاد، و لا يخرج عن مصطلحين أساسيين يرتبطان بالسوق في الأساس و هما: الطلب الكلي، و العرض الكلي، و بالتغير فيهما سنحاول تبين اتجاه العلاقة بين البطالة و التضخم.

أ. الاتجاه الإيجابي (تغير الطلب الكلي): لنفرض أن الاقتصاد كان متوازنا عند النقطة A كما في

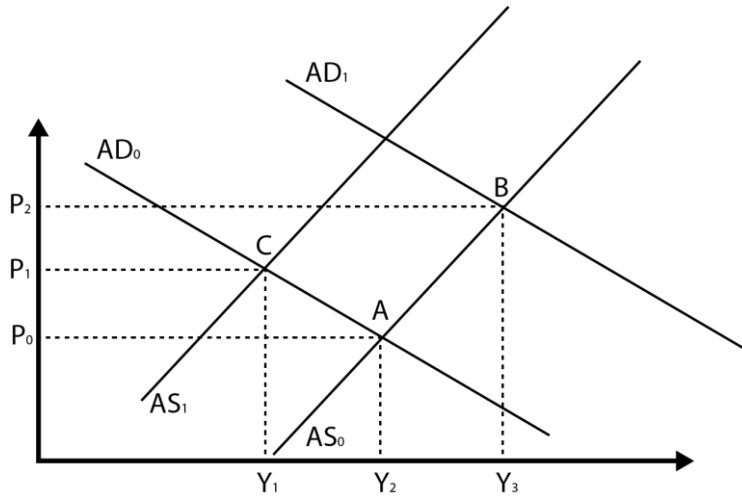
الشكل (1.1) حيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي.

1 - Findik Özlem Alper, **Relationship between inflation and unemployment: the ardl bound testing approach for turkey**, UTEAD JITER, Volume 1, December 2017, P72.

2 - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 362.



### الشكل رقم 1.1: بين العلاقة السلبية بين التضخم و البطالة.



المصدر: هشام ليزة، محمد عبدالهادي ضيف الله، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ص 09.

حيث كان حجم الناتج  $Y_2$ ، و مستوى الأسعار  $P_0$  و لنفرض أن الطلب الكلي قد ازداد بفعل أحد العوامل، غير عامل السعر. مثلاً في حالة ازدياد الكتلة النقدية  $M$  ينتج عنها ارتفاع الطلب الكلي، و هذا يؤدي إلى نقل منحنى الطلب من الوضع  $AD_0$  إلى الوضع  $AD_1$ ، و بهذا ينتقل وضع التوازن من النقطة  $A$  إلى النقطة  $B$ .

نلاحظ أن الانتقال إلى وضع التوازن الجديد قد ارتبط بارتفاع حجم الناتج من  $Y_2$  إلى  $Y_3$  مما يعني انخفاض معدل البطالة، كما أنه ارتبط بارتفاع مستوى الأسعار من  $P_0$  إلى  $P_2$  مما يعني في النهاية ارتفاع معدل التضخم، في هذا المثال يرتبط انخفاض البطالة مع ارتفاع معدل التضخم أي أن العلاقة بين البطالة و التضخم عكسية.

على العكس من ذلك إذا انخفض الطلب الكلي من جراء عوامل خارجية كما في حالة انخفاض العرض النقدي فسينخفض حجم الناتج و سينخفض مستوى الأسعار كما في الانتقال من النقطة  $B$  إلى النقطة  $A$ ؛ وهذا يدل على ارتفاع معدل البطالة قد ترافق بانخفاض معدل التضخم، و أنّ العلاقة بين البطالة و التضخم في هذه الحالة أيضاً هي علاقة عكسية أي سلبية .

ب. الاتجاه السلبيّ (تغير العرض الكلي): سوف نعود إلى الشكل (1.1)، و نفترض أن التوازن كان عند النقطة  $A$ ، و نفترض أن العرض الكلي قد انخفض لأسباب خارجية مثل الارتفاع المفاجئ في تكاليف الإنتاج، في هذه الحالة سينتقل منحنى العرض الكلي  $AS_0$  نحو اليسار إلى الوضع  $AS_1$ ، و ينتقل وضع التوازن من النقطة  $A$  إلى النقطة  $C$ ، و نلاحظ أن هذا الوضع التوازني الجديد يتصف بارتفاع مستوى



الأسعار و انخفاض مستوى الناتج عما كان عليه في النقطة  $A$ ، أي أن الانتقال من  $A$  إلى  $C$  ترافق بارتفاع معدّل التضخم و ارتفاع مستوى البطالة في آن واحد.

ويحدث العكس إذا افترضنا أن العرض الكلي قد ارتفع لأسباب خارجية (غير تغير الأسعار)، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار و ازدياد الناتج، في هذه الحالة يترافق انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة و تظل العلاقة إيجابية بين البطالة و التضخم<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني: جدلية العلاقة بين البطالة و التضخم

لعلّ أشهر ما يذاع في العلاقة بين البطالة و التضخم هو علاقة فلييس، و لذلك سنقف عند هذه العلاقة محاولين التأصيل لها، و من ثمّ تبين أبرز الآراء في الجدلية القائمة حولها.

### 1- التأسيس لعلاقة فلييس

أ. علاقة الأجور بالبطالة: لقد قام فيلييس سنة 1958 بدراسة إحصائية على اقتصاد المملكة المتحدة خلال الفترة 1861 - 1957، من أجل اختبار فرضية أن الأجور الاسمية و البطالة ترتبطان عكسياً، و إذا افترضنا أن  $U_n$  هو معدّل البطالة الطبيعي، و الذي يتماشى مع حالة التشغيل الكامل، و أن  $U$  هو البطالة الحقيقية فإذا كان:

$U = U_n$  - فهي حالة توازن مصاحبة لحالة التوظيف الكامل، و ليس هناك أي ضغط على الأجور الاسمية، و  $U$  هو معدّل الأجر غير المستشير للبطالة (NAWRU).

$U > U_n$  - هناك حالة أقل من التشغيل الكامل، و البطالة تدفع معدّل الأجر الاسمي نحو الانخفاض.

$U < U_n$  - و هي حالة أكبر من التشغيل الكامل، و هناك ضغوط لارتفاع معدّل الأجر الاسمي، و كنتيجة لذلك فإن معدّل الأجر الاسمي هو دالة متناقصة في الفرق بين معدّل البطالة الحقيقي و الطبيعي.

و بالتالي يمكننا كتابة العلاقة التالية:

$$W = \alpha(U - U_n), \quad \alpha < 0$$

1 - هشام لبزة، محمد عبدالهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 09.



حيث أن قيمة  $\alpha$  المطلقة تقيس لنا مرونة الأجور في حالة عدم التوازن في سوق العمل، أو بصيغة أخرى سرعة توازن الأجور؛ ففي حالة الجمود المطلق للأجور  $\alpha = 0$ ، و في حالة المرونة المطلقة  $\alpha = -\infty$ .<sup>(1)</sup>

ب. علاقة التضخم مع الأجور: من خلال النظرية الكينزية يمكننا كتابة المعادلة التالية التي توضح كيفية تشكيل الأسعار:

$$P = CM + (tm \cdot CM) = CM(1 + tm)$$

حيث:  $CM$ : التكلفة المتوسطة،  $tm$ : معدّل الهامش.

و بما أن التكلفة المتوسطة  $CM$  مساوية للتكلفة الثابتة الوسطية  $CFM$  و التكلفة المتغيرة الوسطية  $CVM$ ، فإننا يمكننا كتابة المعادلة السابقة على الشكل التالي:

$$CM = CFM + CVM = CFM + \frac{WL}{M} = CFM + W \frac{L}{M} = CFM + W \frac{L}{PM}$$

و في الأخير نحصل على المعادلة التالية:

$$P = (1 + tm) \left[ CFM + \frac{W}{PM} \right]$$

من خلال المعادلة السابقة يمكننا أن نستنتج أن المستوى العام للأسعار عند مستوى عرض كلي معين

هو: - دالة متزايدة في معدّل الهامش.

- دالة متزايدة في معدّل الأجر الاسمي.

- دالة متناقصة في إنتاجية العمل.

و إذا علمنا أن التكلفة الثابتة الوسطية لا تتغير مع تغير الكمية المنتجة، و إذا افترضنا أن معدّل الهامش ثابت فإننا نحصل على المعادلة التالية<sup>(2)</sup>:

$$(1 + \Delta P) = \frac{1 + \Delta W}{1 + \Delta PM} \Rightarrow \Delta P = \Delta W - \Delta PM$$

ج. علاقة التضخم بالبطالة: لقد قام كل من بول سام و يلسون Paul Samuelson و روبيرت سولو Robert Solow سنة 1959، بطرح مسألة المراجعة، حيث تم تعويض الأسعار بالمستوى العام للأسعار

$NGP$ ، و من خلال النفطين السابقين، إستنتجنا العلاقتين التاليتين:

$$W = \alpha(U - U_n)$$

1 - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية السياسية الإتفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية النماذج التنموية الاقتصادية، مكتبه حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 185.

2 - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 184.

$$\Delta NGP = \Delta W - \Delta PM, \Delta NGP = \Delta P$$

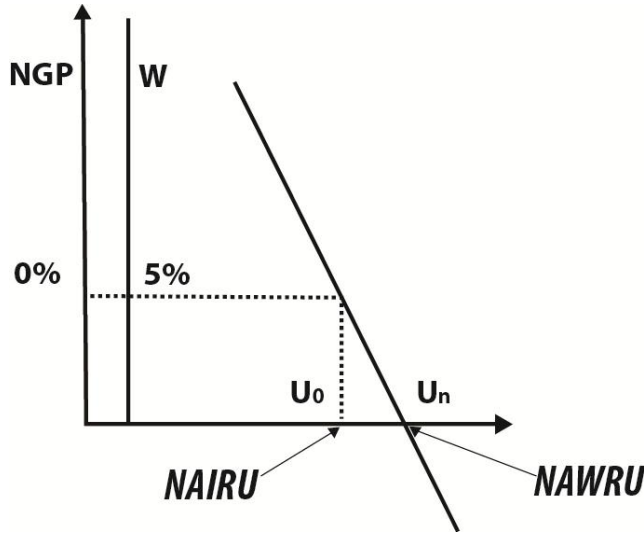
وبالتالي يمكننا مزج المعادلتين السابقتين فنحصل على:

$$\Delta NGP = \alpha(U - U_n) - \Delta PM$$

وإذا افترضنا تطور الإنتاجية الوسطية بـ 5% فإن كل تغير في معدّل الأجر الاسمي الذي يتجاوز 5%

سيؤدي إلى زيادة التضخم، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 2.1: منحنى فلييس يظهر التضخم الغير مستثير للبطالة (NAIRU).



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 187.

من خلال الشكل السابق و في المجال بين  $U_0$  و  $U_n$  لدينا:  $PM > W$ ، و هو ما يؤدي إلى حدوث معدّلات تضخم سالبة، أما على يسار  $U_0$  يكون لدينا:  $PM < W$ ، و هو ما ينتج عليه تضخم موجب، وبالتالي فإن النقطة  $U_0$ ، هي مستوى البطالة الذي يتماشى مع مستوى عام للأسعار مستقر، أو ما يعرف بـ (NAIRU)<sup>(1)</sup>.

## (2) - جدلية منحنى فلييس

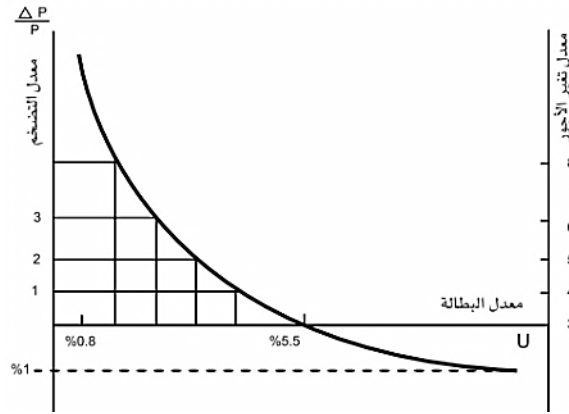
أ. المدى القصير: توقّف اهتمام النظرية العامّة لكينز في ظلّ السياسات و التحليل الاقتصاديين، على مسألة البطالة و التوظّف، و هو أمر منطقيّ عقب أزمة الكساد العظيمة 1929-1933، بيد أنه عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، و من هنا

1 - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 186.



بدأ الاهتمام بالعلاقة ما بينهما، و لعلّ أهمّ الدراسات دراسة فلييس في عقد الستينيات حيث سيطر الفكر الكينزي<sup>(1)</sup>، و كما ذكرنا سابقاً فقد خلص فلييس إلى وجود علاقة عكسيّة بين البطالة و التضخم، و هذا ما يوضّحه الشكل رقم (3.1).

### الشكل رقم 3.1: منحني فلييس في المدى القصير.



المصدر: د. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

إن المحور الرأسي على الجانب الأيمن يزيد على المحور الرأسي على الجانب الأيسر بمقدار ثابت هو 3% سنوياً، الأمر الذي يعني أن معدل التضخم السنوي يقل بمقدار 3% سنوياً عن معدل الزيادة السنوي للأجور النقدية. و السبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد سنوياً بمعدل 3%، و أن الأسعار تتحدد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة، و يلاحظ أن هذا الافتراض متعسف لأنه يهمل عناصر التكاليف الأخرى، و يوضح لنا ميل منحنى فلييس عند كل نقطة، شرطاً مهمّاً للمبادلة بين البطالة و التضخم في الأجل القصير، و هو عدم توقع تضخم الأسعار و الأجور، بمعنى أن يكون الاقتصاد الوطني قد استقر عند معدل ثابت لتضخم الأسعار و الأجور<sup>(2)</sup>.

كما يشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة و التضخم معاً في الوقت نفسه، نظراً لوجود تعارض بين هديّ الحدّ من البطالة و الحدّ من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال اتباع سياسات مالية و نقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، و العكس صحيح. لذلك يصبح على واضعي

1 - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 361، 362.

2 - المرجع السابق، ص 363، 364.





السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة، و علاج مشكلة التضخم طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين سيزترتب عليها زيادة حدة المشكلة الأخرى<sup>(1)</sup>. و تجدر الإشارة إلى أنّ تفسيرات المنحنى أعطت أهمية بالغة للتوقعات التضخميّة، فكانت التوقعات الساكنة حسب الكينزيين، و الذي مفاده أنّ التضخم المتوقع ثابت، و بالتالي فإنّ العلاقة العكسيّة بين البطالة و التضخم لن تتغيّر من سنة لأخرى<sup>(2)</sup>.

**ب. المدى الطويل:** إنّ منحنى فيليبس، و إن كان قد تمتع بمصداقية نظرية و عملية خلال الفترة 1959 - 1969، و اعتبر بمنزلة أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي و أداة رئيسية في رسم و تحديد السياسات الاقتصادية، إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت للاهتزاز الشديد. ففي السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظلّ يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة، الأمر الذي يعني أن منحنى فيليبس قد تحرك للأعلى. و هذا هو فعلا ما حدث خلال الفترة 1968 - 1990، حيث وقعت الكينزية في ورطة الركود التضخمي، و التي عجزت عن تفسيرها<sup>(3)</sup>.

في عام 1968، أكد ميلتون فريدمان Milton Friedman رائد المدرسة النقدية أن منحنى فيليبس كان فقط ينطبق على المدى القصير، و على المدى الطويل فإن السياسات التضخمية لن تقلل البطالة. و ادعى أن فيليبس ارتكب ثلاثة أخطاء (1) فشل في التمييز بين الأجور الاسمية و الأجور الحقيقية (2) أنه تجاهل المقايضات المؤقتة و الدائمة بين التضخم و معدل البطالة و (3) أنه لم يحدد دوراً متوقعاً التضخم. و وفقاً لتصوره هناك مدى طويل واحد، و هو معدّل البطالة الطبيعي الذي يتوافق مع كلّ معدّل تضخم<sup>(4)</sup>. و العودة إلى «معدل البطالة الطبيعي» هو شبه حتمي، و لا يمكن الالتفاف عليه. و إذا كان بالإمكان تحريك هذا المعدل في الأجل القصير، فإنه يتصحح عن طريق السلوكيات المرتبطة بالتوقعات التضخمية<sup>(5)</sup>، و هي توقعات تكيفية في نظر النقديين، طالما أن معدلات التضخم لا تتغير إلا بشكل

1 - قنوني الحبيب، بن عده محمد، ريغي مليكة، البطالة و التضخم في الجزائر- دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة معسكر، العدد 11، 2014، ص 118.

2 - نبيل مهدي الجنابي و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 101.

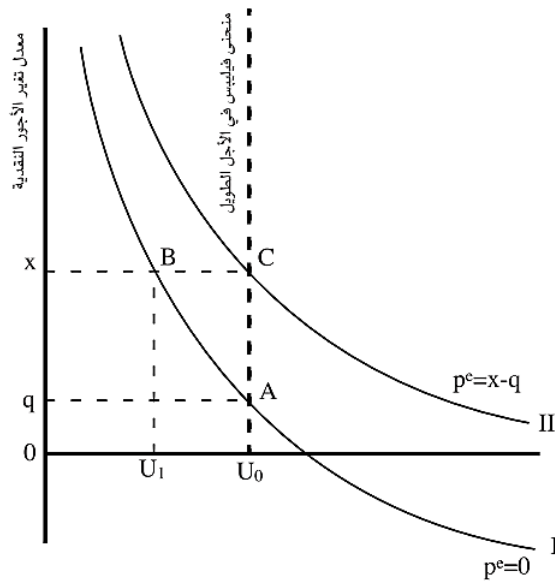
3 - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 361، 362.

4 - SHWETA SHEKHAR, TANYA JAIN, Relationship between unemployment and inflation rate: Phillips curve, B.A. ECONOMICS (HONOURS), GARGI COLLEGE, UNIVERSITY OF DELHI, P01.

5 - وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 655.

بطيء، إذ ينتقل المنحنى إلى الأعلى أو أسفل حسب معدل التضخم في السنة الماضية ارتفاعاً و انخفاضاً<sup>(1)</sup>. في الأجل الطويل، يغلب الاقتصاد الحقيقي، وحينها يفهم طرح Friedman المؤيد لربط المداحيل بمؤشر للأسعار<sup>(2)</sup>. ومفهوم «معدل البطالة الطبيعي» كان قد لعب دوراً مركزياً في البرهان الذي أقامه فريدمان، و الحديث عن ذلك المعدل يدفع إلى القول بأن بعض عناصره المحددة هي من طبيعة مؤسساتية، كوجود النقابات، على سبيل المثال، أما بعض العناصر الأخرى، المتبقية، فهي من طبيعة قانونية، كالحد الأدنى للأجور. وهو يعني أنه، أخذ بالاعتبار لبنية العرض والطلب في الاقتصاد<sup>(3)</sup>. و بالرجوع إلى الشكل رقم (4.1).

#### الشكل رقم 4.1: منحنى فلييس في المدى الطويل.



المصدر: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

يمثل (I) منحنى فلييس الأصلي حيث التوقعات التضخميّة معدومة ( $P^e = 0$ )، و A هي نقطة التوازن حيث يتساوى المعدل الفعلي بالمتوقع لتغيّر الأسعار بالصفر  $q$ ، و ذلك بافتراض ثبات جانبي العرض و الطلب الكليين و كلفة وحدة العمل، و تزايد معدلي الأجر الحقيقي و النقدي بنفس وتيرة معدّل

1 - نبيل مهدي الجنابي و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 106.

2 - وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 655.

3 - المرجع السابق، ص 656.



الإنتاجية، و تساوي معدّل البطالة الحقيقي بالطبيعي  $U_0$ . و بافتراض توسّع في الاقتصاد أدى لخفض معدّل البطالة إلى  $U_1$ ، و في حالة الرواج يزداد الطلب على اليد العاملة، ممّا يرفع معدّلات الأجور النقدية إلى النقطة  $x$ ، وبذلك يكون الاقتصاد الوطني قد تحرك على منحنى فيليبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة هي  $B$ . و نظرًا لتزايد معدلات الأجور عن معدّلات الإنتاجية، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. و بافتراض ارتفاعه بنسبة مئوية سنوية مقدارها  $(x-q)$ ، فبتكليف التوقعات التضخّمية مع الفعلية، ينتقل منحنى فيليبس إلى وضع جديد (II)، و هو المنحنى الذي لا يمثّل وضعًا مستقرًا، إذ أنّه إذا ظلّ معدّل البطالة أقلّ من المعدّل الطبيعي  $U_0$ ، ستستمرّ الأجور في الارتفاع أكبر من  $x$ ، و معدّل التضخّم ممّا يغيّر المعدّل المتوقع للتضخّم. و يغيّر وضع منحنى فيليبس للأعلى بشكل متواصل، بانعدام وجود نقطة توازن إلاّ عند معدّل البطالة الطبيعي، ليكون تساوي التغير في الأسعار المتوقع مع الفعلي في نقطة التوازن  $C$ <sup>(1)</sup>.

و تجدر الإشارة أنّ ميلتون فريدمان أعاد صياغة معادلة تكوين الأجور بإضافة التوقعات التضخّمية، حيث كانت بمنظور فيليبس وفقًا للعلاقة<sup>(2)</sup>:

$$W = f(U)$$

و أصبحت وفق منظور فريدمان:

$$W = f(U) + P^e$$

ب. موقف مدرسة اقتصاديات جانب العرض: يعترض أنصار هذه المدرسة على المنطق الذي قام عليه منحنى فيليبس، و في اعتقادهم لا يوجد تلك العلاقة العكسية بين البطالة و التضخّم، لا في الأجل القصير و لا الطويل، كما يعطون للحوافز أهمية أساسية في تحليلهم، لاعتقادهم بأنّه يجب التأثير فيها لعلاج مشكلات الرأسمالية، و منها مشكلة التضخّم الركودي<sup>(3)</sup>، و هم يرون أنّ تخفيض الضرائب أمرٌ ضروريّ للتأثير على زيادة العرض، أي أنّ خير وسيلة لمواجهة التضخّم الركودي هي زيادة الإنتاج، و العرض الحقيقي للسلع و الخدمات<sup>(4)</sup>.

1 - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 370-372.

2 - المرجع السابق، ص 369.

3 - محمد طاقة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 290.

4 - المرجع السابق، ص 291.

## خلاصة

مما سبق سرده نخلص إلى أنّ البطالة ظاهرة قديمة في الاقتصاد، تأخذ مفهومين؛ مفهوم ينظر لها بنظرة العرض و الطلب في سوق العمل، و مفهوم يربطها بالإنتاجية، و أنّ لها أنواعًا مختلفة قد تتداخل فيما بينها، و تفضي تفسيرات المدارس الاقتصادية لهذه الظاهرة إلى بعضها، على حسب الاعتقادات الراسخة في كلّ مدرسة، و أنّ لها أسبابًا لعلّ أهمّها التزايد السكاني الذي يصاحبه في كثير من الأحيان قصور المشاريع التنموية، خصوصًا في البلدان النامية، كما أنّ لها آثارًا اقتصادية أهمّها خفض الناتج لهدر المورد البشري، الممثل في معدّلات البطالة المرتفعة، الذي ينجر عنه آثار اجتماعية، الممثّلة في الآفات و الإحساس بعدم الانتماء، و سياسية و أمنية، الممثّلة بانعدام الثقة في السلطة و محاولات الخروج عنها، كما سردنا بعض الاقتراحات لعلاجها.

و فيما يخصّ التضخم على الاختلافات في التعريف أردنا التوجّه الرامي للارتفاع المستمرّ للأسعار، و أردنا كميّات القياس بثلاث معايير؛ الأرقام القياسية، الاستقرار النقدي، و فائض الطلب، و أنواعه مقسّمة بحثيات، بالإضافة إلى النظريات المفسّرة للتضخم ما بين العامل النقدي وحيدًا أو بإضافة التوقعات و هو الذي ذهبت إليه المدرسة السويدية، أو الطلب و العرض الكليين بمنظور كينز، أو لاختلالات هيكلية في بنية الاقتصاد، و سردنا موازاة مع موضوع البطالة أسبابه ما بين نقدية و غير نقدية، و تطرقنا من ثمّ إلى تأثيراته على الدّخل و المديونية و ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي، و علمنا أنّه يمكن معالجته بالسياستين النقدية و المالية بالإضافة إلى الرقابة المباشرة.

و عن العلاقة بينهما فقد وجدنا اختلافًا في الرؤية، راجع في الأساس إلى التوجّهات الفكرية و الأوضاع الاقتصادية التي كانت مزمنة لكلّ مدرسة، إلّا أنّنا لم نسرد كلّ المدارس، و اكتفينا بسرد محاور الاختلاف، فالكينزيون الممثلون بفيليبس و منحناه رأوا وجود علاقة عكسية على غير تحديد لمداها، إلى غاية حدوث أزمة الركود التضخمي في أواخر الستينات، و فشل الأفكار الكينزية في علاج الأزمة، ممّا أدّى بميلتون فريدمان بطرح أنّ المنحنى صالح في المدى القصير، أمّا في المدى الطويل يكون وفق وجود معدّل بطالة طبيعي، دون نفي وجود توقعات تضخمية، إلّا أنّ مدرسة اقتصاديات العرض فنّدت العلاقة من الأساس في المديين.



---

## الفصل الثاني:

تحليل البطالة و التضخم و العلاقة بينهما و نمذجتها في الجزائر  
(1970-2018)

---



## تمهيد

بعد التطرق للدراسة النظرية و التعرف على مختلف المصطلحات و المفاهيم المتعلقة بالبطالة و التضخم و العلاقة بينهما، نأتي الآن إلى الدراسة التطبيقية قصد التعرف على الظاهرتين في الجزائر، و التي لم تسلم منهما على غرار باقي بلدان العالم بصفة عامة، و البلدان النامية بصفة خاصة لتشابه الظروف الاقتصادية و السياسية، و الخلفيات التاريخية، و حتى الذهنيات المجتمعية، و ذلك لأثرها البارز في تغذية الظاهرتين، فافتتحنا الدراسة بمقارنة بعض المفاهيم الأساسية مع الجانب النظري، و التي تشملان على وجه الخصوص: الماهية و القياس، مروراً بتبيين كيفية الإحصاء من الديوان الوطني للإحصائيات، إلى تحليل الظاهرتين للفترة الممتدة من 1970 - أي بعد ثماني سنوات من استقلال الجزائر - إلى غاية 2018، كل على حدة، و من ثمّ إلى تحليل العلاقة بينهما لمطابقة مدى صحّة العلاقة العكسية بينهما، وفقاً لما تعرّفنا عليه في الجانب النظري، و أخيراً تطرّقنا إلى نمذجة قياسية للعلاقة بينهما باستخدام نموذج الانحدار الذاتي.

فقسّمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البطالة في الجزائر

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر (1970-2018)



## المبحث الأول: البطالة في الجزائر

شهد شبح البطالة في الجزائر تزايداً مستمراً لما يقارب أربعة عقود، و الذي لا تعكس حقيقته الكاملة الإحصائيات التي يقدمها الديوان الوطني للإحصائيات، لسبب أو لآخر، بقدر ما يجلو في تفشي هجرة الشباب الذين يعدون في حجم القوى العاملة، هجرة غير شرعية، عدا تفشي ظاهرة التسول بطريقة أو بأخرى في المجتمع إلى حد يبعث على القلق، و ما يبعث على القلق أكثر هو امتهاها.

### المطلب الأول: عموميّات عن البطالة في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب أن نسوق مفهوم البطالة و مصطلحاته الخاصة بالشغل حسب الديوان الوطني للإحصائيات، و طريقة قياسها في الجزائر، و ذلك مقارنة مع ما ذهبنا إليه في الجانب النظري.

#### 1- مفهومها

يمكن استنباط تعريف البطالة في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أساس تعريف البطال، و الذي مقتضاه أن الشخص يكون بطّالاً إذا كان في سن يسمح له بالعمل بين 15 سنة و 64 سنة، و لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي، أي لم يزاوّل عملاً و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق، و أن يكون في حالة بحث عن عمل، و قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب عمل، و أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلاً له<sup>(1)</sup>.

و من ذلك لا نجد فرقاً يذكر بينه و بين التعريف الذي ذهبت إليه منظمة العمل الدولية، هذا إذا لم يكن في الأصل مستلهماً منه، و ذلك ليس غريباً لأنّ الجزائر دولة عضو في المنظمة، و تُصادق على ستين (60) اتفاقية حسب الموقع الرسمي لوزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي<sup>(2)</sup>.

و تجدر الإشارة إلى أنّ الديوان الوطني للإحصائيات يعطي تعريفات خاصة للمصطلحات التي تتعلق بالبطالة و التشغيل، و التي سنسردها فيما يأتي:

1 - موسى رحمانى و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 115.  
2 - للمزيد من التفاصيل، انظر الرابط: <http://www.mtess.gov.dz/ar>، تاريخ المعاينة: 2019/03/05.



**السكان النشيطون:** يتكونون من السكان المشتغلين و السكان الباحثين عن العمل 1، و الباحثين عن العمل 2، و يعرفهم أيضًا بأهم المؤلفون من السكان النشيطين العاملين بالمنزل، و الأشخاص الباحثين عن عمل. و هم على العموم المشتغلين و الباحثين عن عمل.

**المنشغل (أو المشتغل):** هو شخص يعمل في وقت التعداد، أو عمل على الأقل 6 أيام في شهر جانفي من سنة الإحصاء.

**طالب العمل 1:** هو شخص في سن العمل، و لا يعمل في تاريخ التعداد، و الذي مارس نشاطًا مكافئًا خلال 6 أيام في شهر جانفي من سنة الإحصاء، و الذي يبحث عن عمل.

**طالب العمل 2:** هو شخص في سن العمل، و لا يعمل في تاريخ التعداد، و الذي لم يعمل أبدًا، و الذي يبحث عن عمل<sup>(1)</sup>.

## 2- قياسها

لا تختلف طريقة قياس معدّل البطالة في الجزائر عمّا ذهبنا إليه في الدراسة النظرية، و ذلك وفقًا للمقياس العلمي، و هذا ما تثبته وثائق الديوان الوطني للإحصائيات، فعلى سبيل المثال فقد قدر إجمالي القوى العاملة أو كما يصطلح عليه في الديوان الوطني للإحصائيات: « حجم السكان النشيطين » إلى غاية سبتمبر 2018 في الجزائر بـ: 12463000، حجم السكان المشتغلين منهم قدر بـ: 11001000، و حجم السكان المتعطّلين قدر بـ: 1462000<sup>(2)</sup>، و بتطبيق طريقة القياس المعروفة في الجانب النظري، بقسمة حجم السكان المتعطّلين على حجم السكان النشيطين و الضرب في مائة، نحصل على: 11.73%، و هو معدّل البطالة لسنة 2018. و الباقي 88.27% هو معدّل التشغيل، و الذي يمكن احتسابه أيضًا بقسمة حجم السكان المشتغلين على حجم السكان النشيطين و الضرب في مائة.

## المطلب الثاني: معدّلات البطالة في الجزائر

سنحيط في هذا المطلب بطرق إحصاء معدّلات البطالة في الجزائر أولًا بين مسح و خطة معاينة، و من ثمّ سنحلّل معدّلاتها على طول الفترة الزمنية المحدّدة في هذه الدراسة.

1 - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 52 و 69.  
2 - الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2018، الوثيقة رقم 840، جانفي 2019، ص 1-2.





## 1- إحصاؤها

1. المسح: يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بمسح لدى الأسر المعيشية حول القوى العاملة بهدف الحصول على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل. و يعتبر المسح الوطني حول الشغل إحدى دعائم المنظومة الإحصائية، حيث يمكن من قياس الشغل و البطالة، كما يسمح بالحصول سنويا على وضعية سوق العمل في زمن محدد: حجم العمالة، و حجم البطالة، و معدل البطالة، و خصائص المشتغلين و البطالين، و هو قائم على مبدأ السكان الناشطين حينئذ (آنيا). و يعتمد المسح حول الشغل أساسا على المفاهيم و التعاريف الخاصة بقياس النشاط الاقتصادي، و وفقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل، و التي تمت المصادقة عليها خلال المحاضرات الدولية لإحصائيي العمل (دورتي 1954 و 1982)، و التي تمكن من المقارنات الدولية.

2. خطة المعاينة: تتكون قاعدة المعاينة التي استخدمت خلال مسح الشغل و البطالة من القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية و الجماعية، و التي تم إنشاؤها خلال الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 2008. تم سحب العينة حسب عملية عشوائية احتمالية دون إرجاع ذات مرحلتين: المرحلة الأولى تشمل سحب المقاطعات، و المرحلة الثانية يتم من خلالها سحب الأسر المعيشية. تمت عملية سحب مقاطعات العينة بطريقة تضمن تمثيلا متجانسا نسبيا لكل التراب الوطني من أجل ذلك تم تصنيف إجمالي المقاطعات حسب حجم التجمعات السكانية و وسط الإقامة (حضر و ريف): في المناطق الحضرية: تم تصنيف المقاطعات إلى أربعة فئات: مقاطعات التجمعات السكانية التي تزيد عن 100000 ساكن، تلك المتراوح عدد سكانها ما بين 50000 و 100000 ساكن، و المقاطعات التابعة للتجمعات الحضرية المتراوح عدد سكانها ما بين 10000 و 50000 ساكن و المقاطعات التابعة للتجمعات الحضرية التي تشمل دون 10 000 نسمة.

أما في المناطق الريفية: تم اعتماد أربعة فئات: مقاطعات التجمعات التي تزيد عن 5000 نسمة، مقاطعات التجمعات الريفية التي يتراوح عدد سكانها ما بين 1000 و 5000 ساكن، و تلك دون ال



1000 ساكن، و أخيرا المنطقة المبعثرة. تم سحب 941 مقاطعة بطريقة تضمن التمثيل النسبي في المجتمع، حيث تم استجواب 24 أسرة في كل مقاطعة. و بلغ بذلك حجم العينة الإجمالي 22584 أسرة<sup>(1)</sup>.

## 2- تطورها

سنحاول أن نستعرض تطوّر معدّلات البطالة في الاقتصاد الجزائري على مدار 49 سنة، ابتداءً من 1970 إلى غاية 2018، و ذلك بتقسيمه إلى مرحلتين، استنادًا إلى تغيّر المنحى الاقتصادي في الجزائر، و الذي تحوّل من سياسة التخطيط إلى سياسة الانفتاح، بتحليل منحى للفترتين المضمّنتين في المرحلتين المشار إليهما سابقًا، و ذلك بالاعتماد على قيم الجدول (1.2)، و الذي يبيّن بالتفصيل نسب البطالة السنويّة طيلة الفترة المذكورة أعلاه حسب كلّ سنة، و التي متوسّط قيمها هو 17.40%.

### الجدول رقم 1.2: تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر من 1970 إلى 2018.

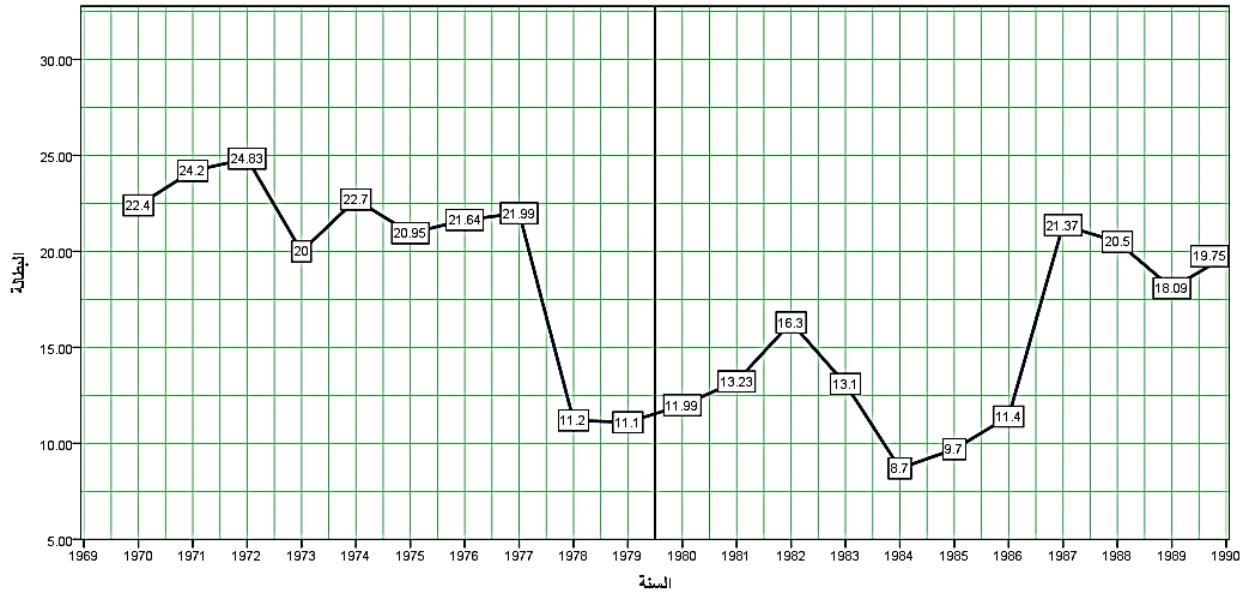
السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
البطالة %	22.40	24.20	24.83	20.00	22.70	20.95	21.64
السنوات	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
البطالة %	21.99	11.20	11.10	11.99	13.23	16.30	13.10
السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
البطالة %	8.70	9.70	11.40	21.37	20.50	18.09	19.75
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البطالة %	21.17	23.79	23.15	24.36	28.09	25.93	20.90
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
البطالة %	28.02	29.20	28.89	27.30	25.60	23.72	17.65
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البطالة %	15.26	12.27	13.79	11.33	10.17	9.95	9.96
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البطالة %	10.97	9.82	10.60	11.21	10.50	11.71	11.73

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.



1. مرحلة الاقتصاد المخطط (1970-1989): نلاحظ في هذه المرحلة من خلال الجدول (1.2)، أنّ أعلى معدّل للبطالة كان 24.83% سنة 1972، و أدنى معدّل كان 8.70% سنة 1984، و هو للإشارة أدنى معدّل في المرحلتين، و أنّ متوسطّ هذه المرحلة على مدار العشرين (20) سنة هو 17.27%، أي أقلّ من متوسطّ المرحلتين بفارق 0.13%، و للتفصيل أكثر نحلّل هذه المرحلة بفترتين من خلال المنحنى الممثل في الشكل (1.2)، كالآتي:

### الشكل رقم 1.2: تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر من 1970 إلى 1989.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (1.2) باستخدام برمجية SPSS.

أ. فترة التخطيط المركزي (1970-1979): يلاحظ جلياً من خلال الشكل (2.2)، أنّ معدّلات البطالة طوال مخططين رباعيين من 1970-1977، بمتوسطّ سنوي للاستثمار العموميّ قدر بـ 11.8 مليار دينار<sup>(1)</sup>، انحصرت بين 24.83% كأعلى معدّل سنة 1972، المتصاعد من سنة 1970، إلى أدنى معدّل 20% سنة 1973، و هي السنة التي تزامنت مع تحسّن الجباية البتروليّة، و استمرّت المعدّلات ما بين ارتفاع و انخفاض إلى أن وصلت 21.99% سنة 1977، مع نهاية المخطط الرباعي الثاني، الذي خلّف حجم كبير من الاستثمارات لإنجازها قدرت بـ 190.07 مليار دينار جزائري<sup>(2)</sup>، و الذي تولّد عنه مخطط تكميليّ

1 - دادن عبد الغاني و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 180.

2 - محمّد صالي، تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم في الديموغرافيا، كليّة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2015-2016، ص 111.



1978-1979، شهدت خلاله معدّلات البطالة انخفاضًا ملحوظًا، حيث قدّرت في السنتين على التوالي بـ 11.2% و 11.1%، بحيث بلغ مجموع الاستثمارات المسجلة و المعاد تقييمها خلال سنة 1978 القيمة 52.65 مليار دينار جزائري، أمّا سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 53.32 مليار دينار جزائري من مجموع الترخيص المالي المقدر بـ 64.77 مليار دينار جزائري<sup>(1)</sup>.

و نشير هنا إلى أنّه كان للصناعة أكبر نسبة من حجم الاستثمارات العموميّة في جميع مخطّطات هذه الفترة، حيث بلغت في المخطّط الرباعيّ الأوّل (1970-1973) 52%، و الثاني (1974-1977) 42%، و في المخطّط التكميلي (1978-1979) 63%، و أنّ تراكم رأس المال مصدره الرئيس قطاع المحروقات، الّذي ساعدته الزيادة الكبيرة في أسعار النفط<sup>(2)</sup>.

و كتعقيب على هذه الفترة، فقد بلغ متوسط معدّلاتها من البطالة 20.10%، أي أعلى من متوسط المرحلة التي تنتمي إليها بـ 2.83%، و أعلى من متوسط المرحلتين معًا بـ 2.70%، و هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على حدّة نسب البطالة في هذه الفترة خلال هذه المرحلة.

**ب. فترة التخطيط التوازني (1980-1989):** خلال المخطّط الخماسي الأوّل (1980-1984)، بتكلفة استثمارات قدّرت بـ 550.5 مليار دينار جزائريّ، و بترخيص مالي قدر بـ 400.6 مليار دينار جزائريّ<sup>(3)</sup>، يلاحظ من خلال الشكل (2.2)، أنّ معدّلات البطالة قد اتّخذ شكلًا هرميًا بانتقالها من 11.99% سنة 1980، إلى قمّة 16.3% سنة 1982، التي شهدت غلق 110 وحدة، منها 28 بلدية و 26 ولاية جزاء إعادة الهيكلة العضويّة<sup>(4)</sup>، لينتهي بـ 8.7% سنة 1984، و ذلك راجع إلى أنّ احتفاظ الخزانة في السبعينات بجزء من تمويل الاستثمارات العمومية، أدّى إلى عجز في رصيدها العام، و الذي تمت تغطيته بواسطة تسبيقات البنك المركزي سنة 1982 بـ 36 مليار دينار جزائري<sup>(5)</sup>، و هو ما يفسّر ارتفاع معدّل البطالة في سنة القمّة، و انخفاض معدّلات السنوات التي تلتها، إلى غاية أوّل سنتين من المخطّط الخماسي الثاني (1985-1989)، بـ 9.7% لسنة 1985، و ارتفاع طفيف عنها سنة 1986 بمقدار 1.7%، و هي

1 - محمّد صالي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

2 - عبد الرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص 161، 160.

3 - محمّد صالي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

4 - المرجع السابق، ص 120.

5 - عبد الرزاق صغور، مرجع سبق ذكره، ص 163، 164.

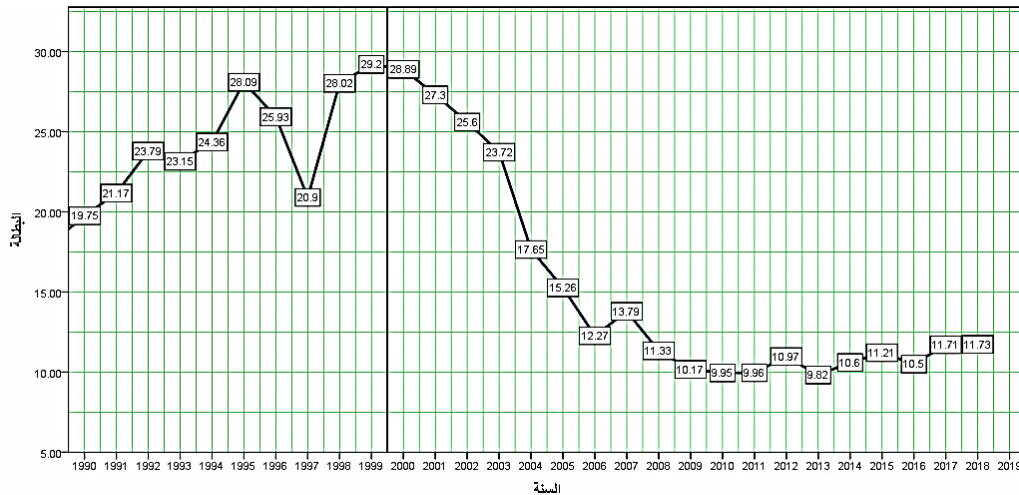


السنة التي شهدت تراجعاً رهيباً في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، الذي كان يمثل العملة الرئيسية في المعاملات مع الخارج<sup>(1)</sup>، مما أثر على السنوات الموالية لها، فقد تضاعفت نسبة البطالة إلى 21.37% سنة 1987، و باشرت الانخفاض من 20.5% سنة 1988، إلى 18.09% سنة 1989.

و كتعقيب على هذه الفترة، فقد بلغ متوسط معدلاتها من البطالة 14.44%، أي أدنى من متوسط المرحلة التي تنتمي إليها ب 2.83%، و أدنى من متوسط المرحلتين معاً ب 2.96%، و هذا يدل على انخفاض البطالة مقارنة مع الفترة السابقة من نفس المرحلة بفارق متوسطيهما المقدّر ب 5.66%.

**2. مرحلة التحوّل لاقتصاد السوق (1990-2018):** نلاحظ في هذه المرحلة من خلال الجدول (1.2)، أنّ أعلى معدّل للبطالة كان 29.20% سنة 1999، و هو للإشارة أعلى معدّل في المرحلتين، و أدنى معدّل في هذه المرحلة كان 9.82% سنة 2013، و أنّ متوسط هذه المرحلة على مدار تسعة و عشرين (29) سنة هو 17.48%، أي أعلى من متوسط المرحلة السابقة بفارق 0.21%، و أعلى من متوسط المرحلتين معاً بفارق 0.09%، و للتفصيل أكثر نحلّل هذه المرحلة بفترتين كسابقتها، من خلال المنحنى الممثل في الشكل (3.2)، كالآتي:

### الشكل رقم 2.2: تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر من 1990 إلى 2018.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (1.2) باستخدام برمجية SPSS.

1 - بن سبع حمزة، أثر صدمات النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم) في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة 1970-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 47.



أ. فترة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999): يلاحظ من خلال الشكل (3.2)، أنّ معدّل البطالة ارتفع إلى 19.75% سنة 1990، إثر اتفاق الاستعداد الائتماني الأول المبرم مع صندوق النقد الدوليّ لمُدّة عام ابتداءً من النصف الثاني من السنة التي تسبقها، جرّاء خدمة الدين المرتفعة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام المقدّرة 47.9% سنة 1990، و حجم كلي للديون يقدر بـ 28.379 مليار دولار<sup>(1)</sup>، و مع اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني ما بين عامي 1991 و 1992، لم يكن الوضع جيّدًا بنسب البطالة فقد ارتفعت للسنتين على التوالي 21.17% و 23.79%، و تراجعها الطفيف في سنة 1993 لا يعكس شيئًا خصوصًا بعد انخفاض أسعار النفط في تلك السنة، و الذي أتبعه برنامج الاستقرار الاقتصاديّ 1994، و برنامج التعديل الهيكلي 1995، و الذي نتج عنهما تفاقم حجم المديونيّة لأربع سنوات على التوالي 32.5 و 33.2 و 31.7 و 30.7 مليار دولار ابتداءً من 1995 إلى غاية 1998<sup>(2)</sup>، إضافة لإعادة هيكلة المؤسسات، التي أدّت إلى غلق 1000 مؤسسة عموميّة و تسريح 500000 عامل<sup>(3)</sup>، و مع نهاية هذه الفترة كانت البطالة قد وصلت إلى الذروة خلال المرحلتين قيد الدراسة من تاريخ الاقتصاد الجزائريّ، بمعدّل 29.2% سنة 1999، و لا يمكن أن نرجع ارتفاع نسب البطالة في هذه الفترة إلى تردّي الجانب الاقتصاديّ فحسب، بل أيضًا إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنيّة، و الذي أثر بشكل مباشر على المناخ الاستثماريّ. و كتعقيب على هذه الفترة، فقد بلغ متوسط معدّلاتها من البطالة 24.44%، أي أعلى من متوسط المرحلة التي تنتمي إليها بـ 6.95%، و أعلى من متوسط المرحلتين معًا بـ 7.04%، و دلالة ذلك هي الحدّة العالية لنسب البطالة في هذه الفترة، و في المرحلتين قيد الدراسة.

ب. فترة الإنعاش الاقتصاديّ (2000-2018): انخفض معدّل البطالة في سنة 2000 عن السنة السابقة لها بـ 0.32%، و هو مقدار ضئيل جدًّا، إلّا أنّه استمرّ في الانخفاض، حسب ما يبيّنه الشكل (3.2)، و خصوصًا بعد تفعيل برنامج الإنعاش الاقتصاديّ (2001-2004)، بغلاف ماليّ قدر بـ 525 مليار دينار جزائريّ، و نهائيّ قدر بـ 1216 مليار دينار جزائريّ المخصّصة لمشاريع جديدة، و تقييم

1 - عبد الرزاق صغور، مرجع سبق ذكره، ص 178.

2 - لموتي محمّد، أثر الإصلاحات الاقتصاديّة على البطالة في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة - تخصص اقتصاد كميّ، كليّة العلوم الاقتصاديّة و العلوم التجاريّة و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص 82.

3 - الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحدّدات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلّة البحوث الاقتصاديّة و الماليّة، جامعة أمّ البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 208.



المشاريع المبرمجة<sup>(1)</sup>، مما ساعد على دفع نمو الناتج الداخلي الخام بوتيرة سنوية أكثر من 5%، و خلق ما يقارب 850000 منصب شغل<sup>(2)</sup>، ما يفسر الانحدار إلى مستويات أدنى من البطالة بمقدار 12.04% ما بين سنتي 2001 و 2004، و استمرت على تلك الوتيرة إلى أن وصلت إلى 10.17% سنة 2009، أي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، و الذي قدر بـ 9680 مليار دينار جزائري عند اختتامه، ليأتي بعد ذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، ليواصل رحلة الإنفاق الحكومي على برامج الاستثمار و البنى التحتية، بمبلغ أولي قدره 11534 مليار دينار جزائري<sup>(3)</sup>، و للإشارة فإنّ لتحسن أسعار النفط الأثر البالغ في ذلك منذ سنة 2000 بشكل متواصل إلى غاية 2009، أين سجلت بالفعل تراجعاً جزئياً الأزمة العالمية، و دون الخوض في البرنامج الحماسي (2015-2019)، يُلاحظ بشكل واضح أنّه طوال 11 سنة للفترة 2008-2018 لم يصل معدّل البطالة إلى نسبة 12%، إلّا أنّه أيضاً لم ينخفض عن 9%، و ذلك مؤشّر جيّد يدلّ على استقرار نسبيّ لسوق العمل في هذه الفترة، طوال المدّة الزمنية لكلا المرحلتين قيد الدراسة.

و كتعقيب على هذه الفترة، فقد بلغ متوسط معدّلاتها من البطالة 14.86%، أي أدنى من متوسط المرحلة التي تنتمي إليها بـ 2.65%، و أدنى من متوسط المرحلتين معاً بـ 2.53%، و هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على تراجع وتيرة نسب البطالة في هذه الفترة خلال هذه المرحلة، و المرحلتين ككلّ.

**3. تعقيب عامّ على المرحلتين (1970-2018):** بالرغم من أنّ فترة السبعينيات شهدت حدّة في معدّلات البطالة، إرتفاعاً يناهز أواخر الثمانينات و فترة التسعينات بالرغم من السياسات المتبعة للتشغيل كتشجيع الهجرة كمنح التأشيرة و خصوصاً لفرنسا في السبعينيات على عكس التسعينيات، عدا أنّها كانت انطلاقة للتحوّل إلى اقتصاد السوق، بإصلاحات مفروضة من صندوق النقد الدوليّ، و الملاحظ بشكل جليّ تأثير أسعار النفط على حجم الاستثمارات - التي أغلبها عموميّة - و بالتالي على حجم التشغيل.

1 - محمّد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2012، ص 147.

2 - صالح ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المحور الأول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2013، ص 04.

3 - محمّد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147.



## المبحث الثاني: التضخم في الجزائر

تعدّ ظاهرة التضخم هي الأخرى في الجزائر ظاهرة مستفحلة، و الذي قد لا تتوافق معدلاته في كثير من الأحيان - مثله في ذلك مثل الظاهرة السابقة - مع المعدلات التي يقدمها البنك العالمي، أو صندوق النقد الدولي، بغض النظر عن الأسباب التي تؤدي إلى استفحالها، سواءً رجع ذلك إلى السياسة النقدية المتبعة، أو إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المختلفة جذرياً مقارنة بالدول المتقدمة.

### المطلب الأول: عموميّات عن التضخم في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب أن نسوق مفهوم التضخم و طريقة قياسها في الجزائر، و ذلك مقارنة مع ما ذهبنا إليه في الجانب النظري.

#### 1- مفهومه

إنّ المتصفّح للوثائق التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات، و لا سيما تلك المتعلقة بمؤشر أسعار المستهلك، بغض النظر عن الفترة التي قيس فيها المؤشر، و التي يُصرّح فيها عادة بنسب التضخم، و التي يعبر عنها بالتغيّر في مؤشر أسعار المستهلك، و الذي يعرف أيضاً بمؤشر تكلفة المعيشة، و الذي يعكس التغيّرات التي تحدث في أسعار سلّة السّوق من السلع و الخدمات، إلّا أنّ انتقاء البعض منها دون كافّتها، و التي تدخل في دائرة مشتريات غالبية المستهلكين، يجعله محلّ نقد، لأنّ نتائجه لا تعكس حركات الأسعار المتباينة كلّها، ممّا يفصل التحليل الجزئي لواقع أسعار بعض المنتجات أو الأسر، عن التحليل الكليّ لحركة المستوى العام للأسعار، و بالتالي فهو غير مساعد على قياس مستوى جودة المنتجات المعنية<sup>(1)</sup>.

و مهما يكن من آراء بشأن مؤشر أسعار المستهلك، حول جودته في عكس واقع المستوى العام للأسعار في الجزائر أو أي دولة أخرى تعتمد نفس المؤشر لقياس نسب التضخم، فإننا نصل من خلال التفصيل السابق، إلى أنّ مفهوم التضخم مرتبط بالارتفاع الدائم و المستمرّ في المستوى العام للأسعار في

1 - صغيري فاطمة الزهرة، دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 10.





الجزائر، و الذي يتابع بشكل مستمر، و لنكون أكثر تحديداً فهي متابعة شهرية، و من ذلك المنطلق فلا نجد فرقاً يذكر بين التعريف الذي أوردناه في الدراسة النظرية، و منظور الديوان الوطني للإحصائيات.

## 2- قياسه

يتم قياس التضخم في الجزائر باحتساب مؤشر أسعار المستهلك أولاً، على سنة أساس محددة، و سنة الأساس التي يقاس عليها حالياً فيما يتعلق بأوزان الأصناف فهي أوزان الأصناف المبنية على النفقات السنوية لعام 2000، و السنة المرجعية فيما يتعلق بالأسعار هي 2001، و هي المقابلة في الأرقام القياسية لـ 100<sup>(1)</sup>، و لذلك يكتب عادة في وثائق الديوان (2001=100)، و الذي يعبر عن قيمة مؤشر أسعار المستهلك في تلك السنة، و كما نلاحظ فهي ليست نفسها سنة الأساس، و أمّا عن قياس مؤشر أسعار المستهلك فيتم باستخدام الأرقام القياسية حسب صيغة لاسبير:

$$Im_{2001} = \sum_i (w_i / \sum_i w_i) (p_i^m / p_i^{2001})$$

بحيث:  $w_i$  وزن الصنف  $i$ .

$p_i^m$  السعر الجاري المتوسط للشهر  $m$  للصنف  $i$ .

$p_i^{2001}$  السعر الأساس (المتوسط في سنة 2001) للصنف  $i$ .<sup>(2)</sup>

و يحتسب معدّل التضخم من قيم مؤشر أسعار المستهلك المحتسبة لكل سنة، و هذا ما تثبته وثائق الديوان الوطني للإحصائيات، فعلى سبيل المثال مؤشر أسعار المستهلك لسنة 2018 هو: 202.25، بينما في السنة التي تسبقها (2017) هو: 193.97، و على ذلك فمعدّل التضخم لسنة 2018 هو 4.27%، إلا أنّ الديوان يثبت في وثائقه: 4.3%<sup>(3)</sup>، و للحساب قمنا بتطبيق الصيغة التالية:

$$INF = \frac{CPI_t - CPI_{t-1}}{CPI_{t-1}} \times 100 \quad (4)$$

و هي نفسها الصيغة التي عرضناها في الجانب النظري، و إن كان ذلك برموز أخرى، في العنصر المسمّى: تطور الأرقام القياسية لنفقات المعيشة.

1 - لجنة الجماعات الأوروبية، الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، تحديثات و تعديلات على نظام الحسابات القومية 1993، السلسلة و/او العدد 2 التنقيح 4 الإضافة 1، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص 110.

2 - الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشر أسعار الاستهلاك، الوثيقة رقم 277، جانفي 2019، ص 8.

3 - الديوان الوطني للإحصائيات، [www.ons.dz](http://www.ons.dz)، تاريخ المعاينة: 2019/03/23.

4 - صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص 10.



## المطلب الثاني: معدلات التضخم في الجزائر

سنحيط في هذا المطلب بطرق إحصاء معدلات التضخم في الجزائر أولاً بين مسح و خطة معاينة، و من ثم سنحلل معدلاته على طول الفترة الزمنية المحددة في هذه الدراسة.

### 1- إحصاؤها

1. المسح: يتم إجراء المسح على مستوى الجزائر العاصمة، فيشمل 11 قطاعا جغرافيا: باب الواد، الجزائر الوسطى 1، الجزائر الوسطى 2، الأبيار، بلوزداد، الحراش، بئر مراد رايس، المدنية، القبّة، حسين داي، عين البنيان، و يستند المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك على مراقبة الأسعار التي أجريت على عينة من 17 مدينة و قرية تمثل مناطق مختلفة من البلاد، و يتم إجراء مسح الأسعار دوريا على عينة من نقاط البيع حسب برنامج مسح ثابت لكل مجموعة منتجات.

2. خطة المعاينة: تعتمد خطة المعاينة الشهرية للاستهلاك و إنفاق الأسر على عينة من 12150 أسرة موزعة على كامل التراب الوطني في سبع طبقات على أساس المعايير المعتمدة لمستوى التعمير و المنطقة الجغرافية، بحيث تتكون فئة السكان المرجعية من جميع الأسر الجزائرية، من جميع الأحجام و الفئات الاجتماعية و المهنية. و يتكوّن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك من 261 مادة، و يمثله 791 صنف تم اختيارهم على أساس معايير مثل أصناف النفقات السنوية، تكرارها و جدواها، و غيرها. و تستند أوزان الأصناف المستمدة من المسح الوطني حول استهلاك الأسر على النفقات السنوية لعام 2000، و التي تعدّ سنة أساس، و السنة المرجعية 2001، و نسبة تغطية المؤشر من حيث الإنفاق الاستهلاكي (هو 95%)، و يتم تصنيف السلع و الخدمات المستهلكة في مجموعات و مجموعات فرعية، و مواد، و ذلك يماثل توصيات منظمة الأمم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لعام 1970، و تردد المؤشر شهريّ و سنويّ، و عادة ما يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بمقارنة المؤشرات الشهرية للجزائر العاصمة، بنظيرتها الوطنية، من خلال جدول و تمثيل بياني<sup>(1)</sup>.



## 2- تطورها

سنحاول أن نستعرض تطوّر معدّلات التضخّم في الاقتصاد الجزائري، و ذلك بتقسيمه إلى مرحلتين كذلك، استنادًا إلى تعيّر المنحى الاقتصاديّ في الجزائر، و الذي تحوّل من سياسة التخطيط - كما ذكرنا- إلى سياسة الانفتاح، بتحليل منحنى للفترتين المضمّنتين في المرحلتين كما فعلنا في تحليل البطالة، و ذلك بالاعتماد على قيم الجدول (2.2)، و الذي يبيّن بالتفصيل نسب التضخّم السنويّة حسب كلّ سنة، طيلة 49 سنة، ابتداءً من 1970 إلى غاية 2018، طبقًا لنفس المسار الزمنيّ لمعدّلات البطالة، و التي متوسّط قيمها هو 8.75%، مرفقة بقيم مؤشر أسعار المستهلك لكلّ سنة.

الجدول رقم 2.2: تطوّر معدّلات التضخّم و مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر من 1970 إلى 2018.

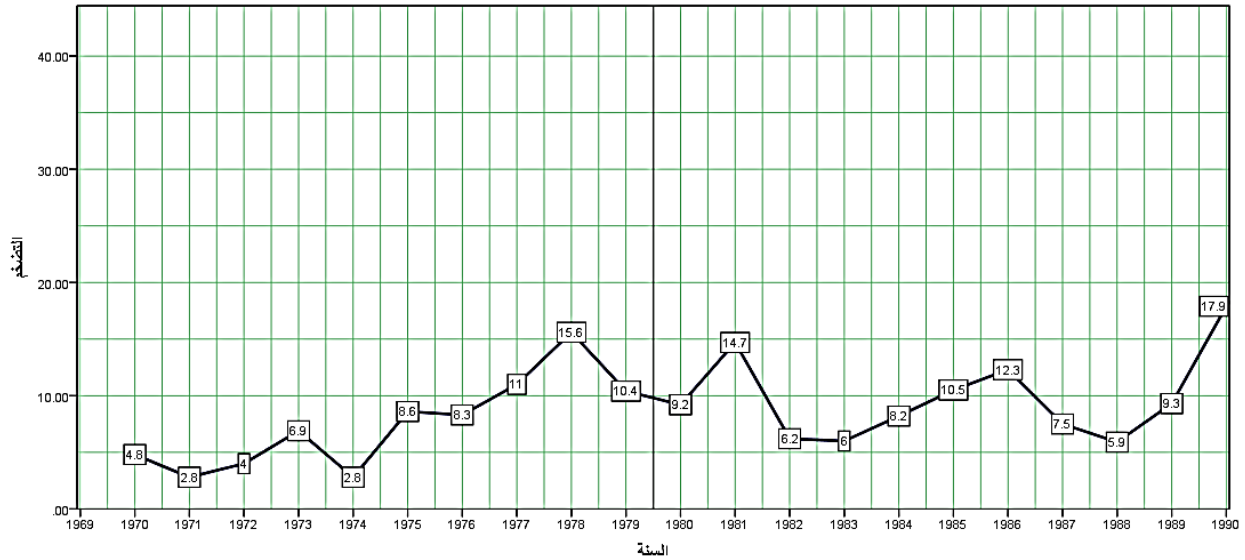
السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
التضخّم %	4.80	2.80	4.00	6.90	2.80	8.60	8.30
IPC	3.89	4	4.16	4.45	4.57	4.97	5.38
السنوات	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
التضخّم %	11.00	15.60	10.40	9.20	14.70	6.20	6.00
IPC	5.97	6.9	7.62	8.32	9.54	10.13	10.74
السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
التضخّم %	8.20	10.50	12.30	7.50	5.90	9.30	17.90
IPC	11.62	12.84	14.42	15.51	16.42	17.95	21.16
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
التضخّم %	25.90	31.70	20.50	29.00	29.80	18.70	5.70
IPC	26.64	35.08	42.28	54.54	70.79	84.03	88.82
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
التضخّم %	5.00	2.60	0.30	4.20	1.40	4.30	4.00
IPC	93.26	95.68	95.97	100	101.43	105.75	109.95
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التضخّم %	1.40	2.30	3.70	4.90	5.70	3.90	4.50
IPC	111.47	114.05	118.24	123.98	131.1	136.23	142.39
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التضخّم %	8.90	3.30	2.92	4.80	6.40	5.60	4.30
IPC	155.1	160.11	164.77	172.65	183.7	193.97	202.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.



1. مرحلة الاقتصاد المخطط (1970-1989): نلاحظ في هذه المرحلة من خلال الجدول (2.2)، أنّ أعلى معدّل للتضخم كان 15.60% سنة 1978، و أدنى معدّل كان 2.80% سنة 1971، و أنّ متوسطّ هذه المرحلة على مدار العشرين (20) سنة هو 8.65%، أي أقلّ من متوسطّ المرحلتين بفارق 0.50%، و للتفصيل أكثر نحلّل هذه المرحلة بفترتها من خلال المنحنى الممثل في الشكل (3.2)، كالآتي:

الشكل رقم 3.2: تطوّر معدّلات التضخم في الجزائر من 1970 إلى 1989.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (2.2) باستخدام برمجية SPSS.

أ. فترة التخطيط المركزي (1970-1979): يلاحظ جلياً من خلال الشكل (3.2)، أنّ معدّلات التضخم طوال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، كانت شبه مستقرّة فلم تنخفض عن 2.8%، و لم تتجاوز 4.8%، عدا الصعود المفاجئ لها سنة 1973، و لعلّ لأزمة النفط في تلك السنة دور فاعل في ذلك، و لكنّها زادت حدّة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) عدا السنة الأولى منه التي ارتفع فيها معدّل النموّ إلى 65%، بالارتفاع الحادّ لأسعار النفط نتيجة الحرب العربيّة الإسرائيليّة<sup>(1)</sup>، كما عرف هذا المخطط الارتفاع المستقرّ في الكتلة النقديّة، التي انصبّت في تنمية قطاع المحروقات و الاستثمارات ذات الأولوية لقطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة<sup>(2)</sup>، و تواصل ارتفاع معدّلات التضخم مع المخطط التكميلي (1978-1979)، لتبلغ ذروتها في السنة الأولى منه على مدار هذه الفترة بـ 15.6%، هذا عدا

1 - علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009)، مجلّة الباحث، المجلد 11، العدد 11، ص 69.

2 - محمد موساوي، سمية زيرار، دراسة تطور الكتلة النقديّة في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970-2009، مجلّة الإقتصاد و المجتمع، المجلد 8، العدد 8، 2012، ص 34.



تضاعف الكتلة النقدية خلال الفترة ككل إلى أكثر من ست مرّات بفارق 1232 مليون دينار جزائريّ، و التي كانت 13076 مليون دينار جزائريّ في 1970، و أصبحت 79688 مليون دينار جزائري في 1979<sup>(1)</sup>، و قد انتقل مؤشر سعر المستهلك من 3.89 سنة 1970 بداية الفترة، إلى 7.62 سنة 1979 نهاية الفترة، و هو أقلّ من الضعف بفارق طفيف مقداره 0.16، و الذي يرجح أنّ الأسعار في هذه الفترة كانت في تزايد مستمرّ، بالرغم من سياسة تثبيت الأسعار للمنتجات الضرورية، و تحديد أسعار لبعض المنتجات المحلية الزراعية و الصناعية مع مراعاة سعر تكلفتها، و بالرغم من الحفاظ على استقرار أسعار بعض المواد الأولية الأخرى رغم تقلبات تكاليفها<sup>(2)</sup>.

و كتعقيب على هذه الفترة، فقد بلغ متوسط معدّلاتها من التضخم 7.52%، أي أدنى من متوسط المرحلة التي تنتمي إليها ب 0.73%، و أدنى من متوسط المرحلتين معاً ب 1.23%.

**ب. فترة التخطيط التوازني (1980-1989):** شهدت الثلاث سنوات الأولى من المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، اضطراباً ملحوظاً في معدّلات التضخم، بذروة 14.7% سنة 1981، و انخفضت إلى أكثر من النصف ب 1.15% في السنة الموالية لها، حيث امتازت هذه الفترة في بدايتها بنظام أسعار غير متجانس ارتبط بتكاليف الإنتاج، ممّا أدى لنتائج غير مرضية، فاستبدل ابتداءً من أكتوبر 1983 بنظام حقيقة الأسعار، المكوّن من أسعار مثبتة مركزياً للسلع و الخدمات الأساسية الواسعة الاستهلاك، و أسعار مراقبة لباقي السلع و الخدمات<sup>(3)</sup>، و في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، باشرت معدّلات التضخم في التصاعد إلى أن وصلت أقصاها سنة 1986 بمعدّل 12.3% مع أزمة انخفاض أسعار النفط، مع تراوحها بين 5% و 9% في السنوات الموالية، و قد بلغت الكتلة النقدية بنهاية هذه الفترة 308146 مليون دينار جزائريّ، أي بضعف أكثر من ثلاث مرّات من بدايتها، التي كانت 93538 مليون دينار جزائريّ<sup>(4)</sup>، و قد سجّل مؤشر سعر المستهلك انتقالاً لأكثر من الضعف بمقدار 1.31، بين بداية الفترة

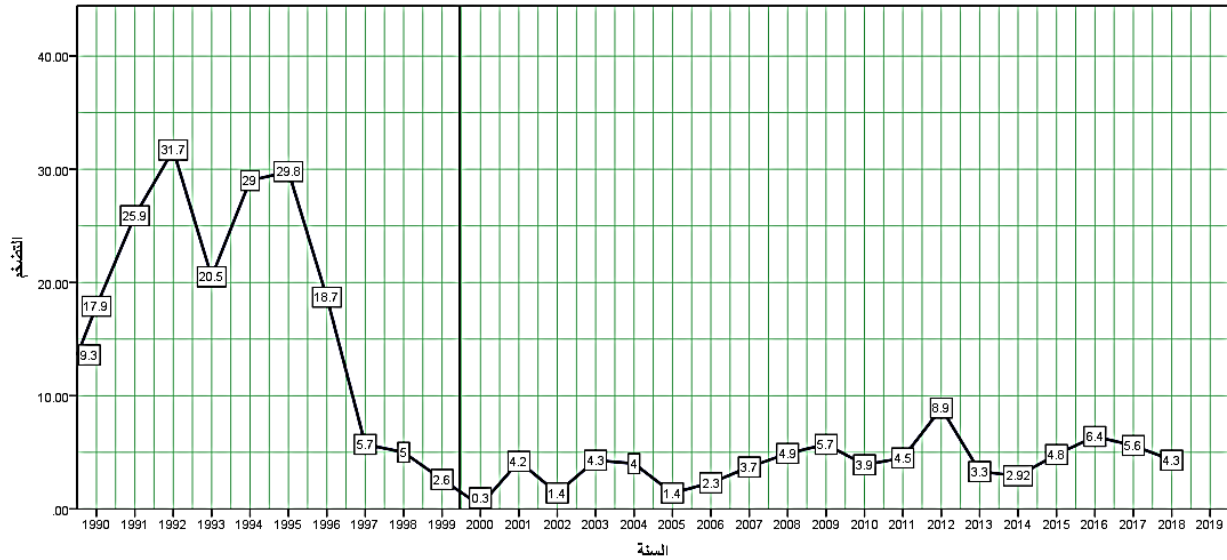
1 - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر (السلسلة الاستراتيجية) إحصائيات النقود 1964-2011، إحصائيات ميزان المدفوعات 1992-2011، جوان 2012، ص 14 و ص 28.  
2 - محمد طلحة، نمذجة مؤشر التضخم في الجزائر وفق منهجية Box-Jenkins، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، أكتوبر 2017، ص 9.  
3 - بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 41.  
4 - بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 28 و ص 30.



ونهايتها، و الذي انتقل من عدد برقم، إلى عدد برقمين، و ذلك يدلّ بشكل واضح على الاتجاه التصاعدي للمستوى العام للأسعار، خلال هذه الفترة عن سابقتها، كما يدلّ على الاستمرارية في التزايد بينهما. و كتعقيب على هذه الفترة، فقد بلغ متوسط معدّلاتها من التضخم 8.98%، أي أعلى من متوسط الفترة التي تسبقها من نفس المرحلة بنسبة 1.46%، و أعلى من متوسط نفس المرحلة بـ 0.73%، و أعلى من متوسط المرحلتين معًا بـ 0.23%.

**2. مرحلة التحوّل لاقتصاد السوق (1990-2018):** نلاحظ في هذه المرحلة من خلال الجدول (2.2)، أنّ أعلى معدّل للتضخم كان 31.70% سنة 1992، و أدنى معدّل كان 0.30% سنة 2000، و هما أعلى و أدنى معدّلين طوال المرحلتين، و أنّ متوسط هذه المرحلة على مدار تسعة و عشرين (29) سنة هو 9.09%، أي أعلى من متوسط المرحلة السابقة بفارق 0.84%، و أعلى من متوسط المرحلتين معًا بفارق 0.34%، و للتفصيل أكثر نحلّل هذه المرحلة بفترتين كسابقتها، من خلال المنحنى الممثل في الشكل (4.2)، كالآتي:

#### الشكل رقم 4.2: تطوّر معدّلات التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2018.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (2.2) باستخدام برنامج SPSS.

أ. فترة الإصلاحات الاقتصادية (1999-1990): يلاحظ من خلال الشكل (4.2) أنّ معدّلات التضخم فترة التسعينات كانت عالية جدًا خلال المرحلتين ككلّ، حيث كانت الفترة انطلاقة للتحوّل لاقتصاد السوق، عن طريق الاتفاقيات و البرامج مع صندوق النقد الدوليّ، ف جاء اتفاق الاستعداد الائتماني الأول بين عامي 1989 و 1990، بضرورة تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات برفع الدعم



التدرجي عن المواد المدعّمة، و إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية بصدور قانون النقد و القرض لرفع التمويل المباشر عن المؤسسات العمومية، و عدم اللجوء إلى إصدار النقود للتخفيف من التضخم، و قوانين أخرى مسّت البنوك كاستقلالية البنك المركزي، وإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق القانون الجزائري<sup>(1)</sup>، لكنّ مدّة الاتفاقية كانت كفيلة لإحداث طفرة في معدّلات التضخم بارتفاعها من 17.9% سنة 1990 إلى 25.9% سنة 1991، بفارق زيادة 8% ما بين السنتين، والتي تعدّ وحدها معدّلاً مرتفعاً، و مع اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني بين عامي 1991 و 1992، و الذي جاء في بعضه تأكيداً على البنود السابقة، فأنجر عنه تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكلّ فروع النشاط الاقتصادي إلى غاية جويلية 1992، و خاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة و الكمالية، و ذلك ما يفسّر بلوغ معدّل التضخم ذروته سنة 1992 في المرحلتين قيد الدراسة، إلا أنّها انخفضت إلى 20.5% في السنة الموالية، نتيجة زيادة الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، لدعم السلع الاستهلاكية الأساسية التي شكّلت 5% منه، ممّا اضطرّ الحكومة لإصدار النقد لتغطية العجز فارتفعت الكتلة النقدية بـ 21.2%<sup>(2)</sup>، ما يفسّر ارتفاع معدّل التضخم في السنتين الموالتين (1994 و 1995)، و مع اللجوء من جديد لبرامج صندوق النقد الدوليّ مع تفاقم المديونية، ببرنامجي الاستقرار الاقتصادي 1994، و التعديل الهيكليّ 1995، الذي جاء بسياسة نقدية هدفها تقليص التضخم إلى 6%، بتقليص الطلب الفعّال، من خلال امتصاص فائض السيولة و الحدّ من التوسّع الائتماني و ضبط عرض النقود، عدا تحرير أسعار منتجات القطاع العامّ على مراحل، و رفع أسعار المنتجات الغذائية المحلية و الطاقة إلى ما يقارب 200%، تماشياً مع الأسعار العالمية بين عاميّ 1994 و 1996، و مع ذلك فقد بقي دعم لبعض المواد الأساسية<sup>(3)</sup>، إلا أنّ انخفاض معدّلات التضخم في السنوات الموالية يعكس نجاعة السياسات المتبعة في استهدافه. و قد شهدت كلّ الفترة كسابقتها تضاعفاً في الكتلة النقدية بأكثر من خمس مرّات، انطلاقاً من 343005 مليون دينار جزائريّ سنة 1990، وصولاً إلى 308146 مليون دينار جزائريّ سنة 1999<sup>(4)</sup>، و انتقالاً في

1 - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 131 و ص 132.

2 - المرجع السابق، ص 133 و ص 134.

3 - المرجع السابق، ص 145 و ص 146.

4 - بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 30 و ص 48.



مؤشر أسعار المستهلك لنفس السنتين من 21.16 إلى 95.68، أي بأكثر من أربعة أضعاف، و الذي يدل على الارتفاع الرهيب في المستوى العام للأسعار في هذه الفترة.

و كتعقيب على هذه الفترة، فقد بلغ متوسط معدلاتها من التضخم 18.68%، أي أعلى من متوسط نفس المرحلة بنسبة 9.59%، و أعلى من متوسط المرحلتين معاً ب 9.93%، و ذلك يدل على حدة معدلات التضخم في هذه المرحلة و المرحلتين ككل.

**ب. فترة الإنعاش الاقتصادي (2000-2018):** يبين الشكل (4.2) أنّ مطلع هذه الفترة شهدت انخفاضاً لم تشهده الجزائر منذ الاستقلال في معدلات التضخم، و الذي وصل إلى 0.3%، و ذلك راجع لمحاولة الدولة السيطرة على التضخم فأتخذت عدّة إجراءات، منها انتهاج سياسة التقشف المالي، و تطبيق السياسة المالية المقيدة، و محاولة الحدّ من الأجور الحقيقية<sup>(1)</sup>، إلّا أنّها تضاعفت إلى 14 مرّة في أوّل سنة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، و الذي استقرّ عند 4% دون اعتبار الفاصلة، لجميع سنواته، عدا 2002 التي انخفض فيها إلى 1.4%، و مع البرنامج التكميلي لدعم النموّ (2005-2009)، يتضح تصاعدها المستمرّ من بداية البرنامج لنهايته، و الذي تميّزت آخر سنة منه بتقلص نقدي في السداسي الأوّل منه، و ذلك ناتج عن الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، لا سيّما السنوات الثلاث الأخيرة<sup>(2)</sup>، و يأتي برنامج توطيد النموّ (2010-2014) بأرقام متقاربة للتضخم ما بين 3% و 4% دون اعتبار الفاصلة، إلّا ما يلاحظ بشكل جليّ من تضاعفه سنة 2012 عن السنة التي تسبقها، و ذلك ارتباطاً مع الزيادات المعتبرة في الأجور، و انتهى البرنامج بمعدّل 2.92% كأدنى حدّ منذ 2005، و مع البرنامج الخماسي (2015-2019)، عادت المعدّلات للارتفاع مع تسارع ارتفاع الأسعار من جديد، لا سيّما سنتي 2015 و 2016<sup>(3)</sup>، و قد تضاعفت في هذه الفترة ككلّ الكتلة النقدية لما يقارب ثمان مرّات، حيث بلغت 2022534 مليون دينار جزائريّ سنة 2000<sup>(4)</sup>، و انتهت في سبتمبر 2018 إلى 16159.2 مليار دينار جزائريّ<sup>(5)</sup>، إلّا أنّ ذلك لم يؤثّر على الاستقرار النسبي لمعدّلات التضخم كما يبيّنه الشكل

1 - محمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2 - محمد لكصاسي، تطوّرات الوضعيّة المالية في الجزائر، بنك الجزائر، 2008، ص 21.

3 - محمد لكصاسي، حوصلة حول التطوّرات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات سنة 2017، بنك الجزائر، فيفري 2018، ص 18.

4 - بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 48.

5 - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص 11.



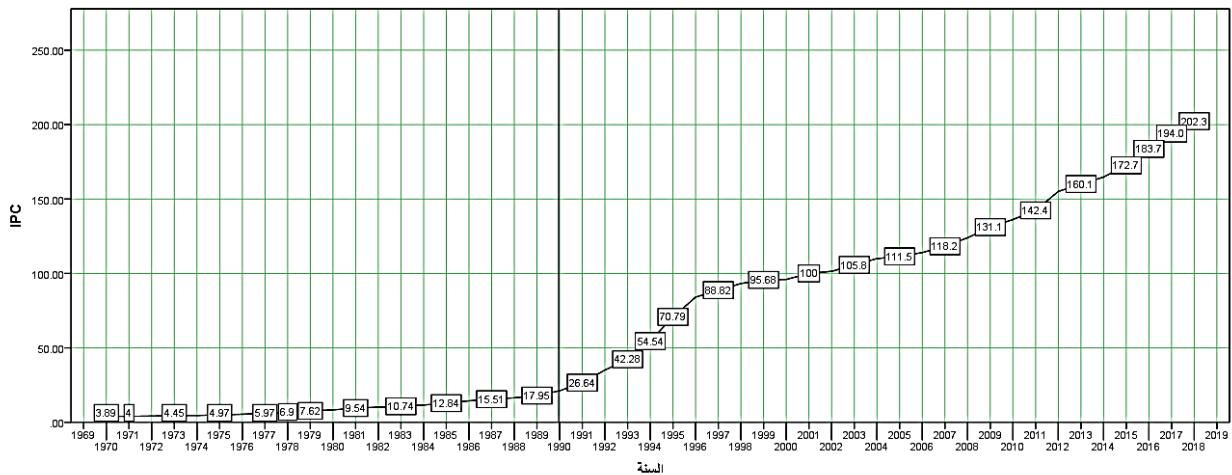


(4.2)، و الذي يعود للإتفاق الحكومي على حجم الاستثمارات العموميّة الهائل على المشاريع التنموية، و التي شهدت تراجعًا منذ 2014 بانخفاض أسعار النفط من 99.02 دولار للبرميل إلى 53.35 دولار للبرميل سنة 2015<sup>(1)</sup>، إلا أنّ مؤشر أسعار المستهلك وصل لأكثر من الضعف خلال هذه الفترة بفارق 10.38، انتقالاً من 95.97 سنة 2000 إلى 202.32 سنة 2018، و ذلك مؤشر جيّد إذا قورن بالفترة السابقة، خصوصاً باختلاف المدّة الزمنيّة بينهما، و الذي يدلّ على تباطؤ معدّلات التضخم في هذه الفترة، و إن بقيت على أنّها ارتفاع مستمرّ في المستوى العام للأسعار.

و كتعقيب على هذه الفترة، فقد بلغ متوسط معدّلاتها من التضخم، و هو أدنى متوسط في المرحلتين 4.04%، أي أدنى من متوسط الفترة التي تسبقها من نفس المرحلة بنسبة 14.46%، و أدنى من متوسط نفس المرحلة بنسبة 5.05%، و أدنى من متوسط المرحلتين معاً ب 4.70%.

**3. تعقيب عامّ على المرحلتين (1970-2018):** يبيّن الشكل (5.2) كيف أنّ مؤشر الأسعار المستهلك ما بين مرحلتي التخطيط و التحوّل لاقتصاد السوق قد تغيّر جذرياً، عدا تضاعفه من أوّل سنة 1970 إلى آخر سنة 2018 بأكثر من 65 مرّة، و يؤكّد انتقال التضخم من مكبوت في المرحلة الأولى إلى صريح في المرحلة الثانية، و ذلك الذي لا تجلّيه بنفس الوضوح معدّلات التضخم نفسها.

### الشكل رقم 5.2: تطوّر مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر من 1970 إلى 2018.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (2.2) باستخدام برنامج SPSS.



## المبحث الثالث: علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر (1970-2018)

بعد التطرق لتشخيص و تحليل الظاهرتين الاقتصاديتين البطالة و التضخم في الجزائر، نأتي الآن إلى تحليل العلاقة بينهما على طول فترة الدراسة، و ذلك للوصول إلى مدى صحّة العلاقة العكسيّة بينهما في الاقتصاد الجزائري، و من ثمّ نتطرق إلى محاولة بناء نموذج قياسي للعلاقة بينهما تطبيقاً على نفس الاقتصاد، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، و ذلك طبعاً بعد التعرّف على جانبه النظريّ.

### المطلب الأول: تحليل العلاقة بين البطالة و التضخم

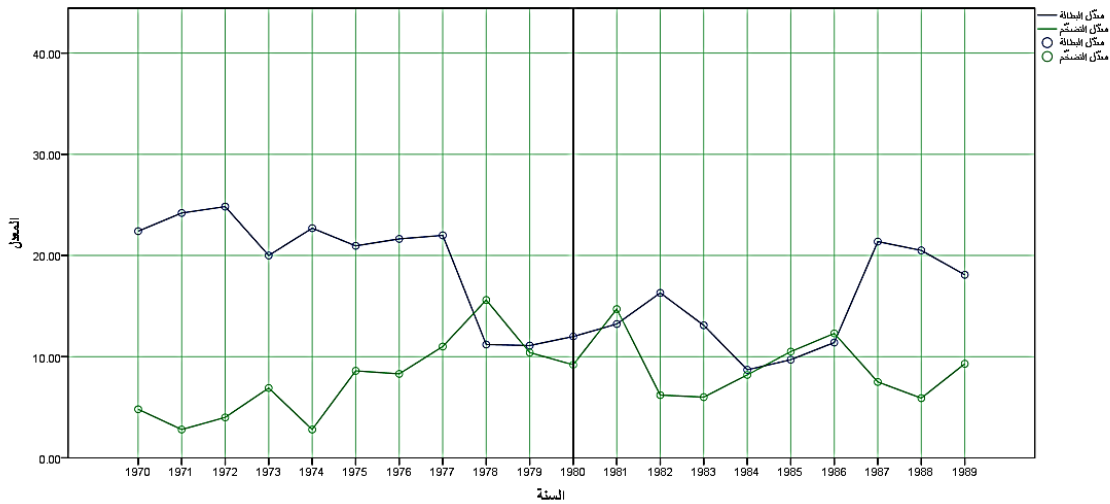
سنقوم بتحليل العلاقة بين ظاهرتي الدراسة سنويّاً و متوسطيّاً على أساس فرض وجود العلاقة.

#### 1- التحليل بالقيم السنوية

1. مرحلة الاقتصاد المخطط (1970-1989): سنقوم بتحليل العلاقة بين البطالة و التضخم في هذه

المرحلة بفترتين، كما سبق و أن فعلنا مع تحليل كلّ منهما على حدة، اعتماداً على الشكل (6.2):

الشكل رقم 6.2: تطوّر معدّلات البطالة و التضخم في الجزائر من 1970 إلى 1989.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين (1.2) و (2.2) باستخدام برمجية SPSS.

أ. فترة التخطيط المركزي (1970-1979): يلاحظ جليّاً من خلال الشكل (6.2) تباعد الفارق ما

بين معدّلي البطالة و التضخم طوال السنوات 1970-1977، حيث بلغ أعظم فارق 21% في سنتي 1971 و 1972، و أدنى فارق كان 11% في سنة 1977، و ذلك بارتفاع معدّلات البطالة عن معدّلات التضخم، إلّا أنّ هذه الفجوة لم تحافظ على اتساعها في السنتين الأخيرتين، فكانت 4% في 1978، و 1% سنة 1979، و سجّلت سنة 1978 معدّلاً للتضخم أعلى من معدّل البطالة، على عكس باقي



السنوات، و قد حاولنا استنباط العلاقة بينهما من خلال النظر في تغيّرها في كلّ سنة استنادًا على السنة التي تسبقها، و على ذلك كانت نقطة الانطلاقة من 1971، و قد تمّ تلخيصها في الجدول الآتي:

### الجدول رقم 3.2: علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر من 1970 إلى 1979.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
العلاقة	/	عكسية	طرديّة	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	طرديّة	عكسية	طرديّة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين (1.2) و (2.2) و الشكل (6.2).

ب. فترة التخطيط التوازني (1980-1989): يوضح الشكل (6.2) كيف أنّ الفجوة بين معدّلي البطالة و التضخم شهدت اضطرابا فترة الثمانينات، و لم يصل عمقها لما وصلت إليه فترة السبعينات، إذ بلغت 15% كأقصى حدّ، و 9% كأدنى حدّ في الفجوات الكبيرة، و التي تمثّل في السنوات الخمس: 1982، 1983، 1987 إلى نهاية الفترة، أمّا باقي السنوات عدا 1980 بفجوة 3%، تقلّصت إلى 1%، بارتفاع معدّل التضخم عن البطالة في هذا التقلّص لثلاث سنوات. و العلاقة بينهما يلخصها الجدول:

### الجدول رقم 4.2: علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر من 1980 إلى 1989.

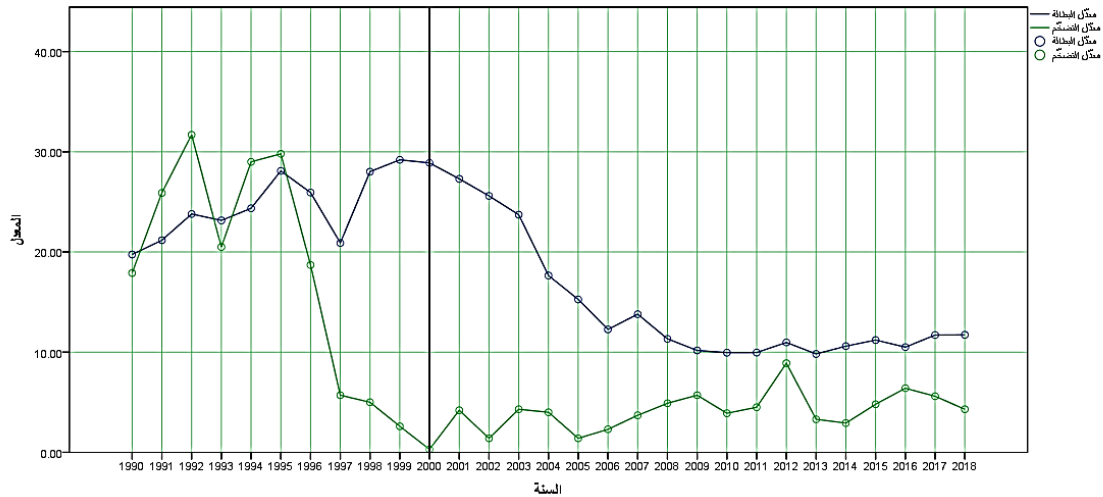
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
العلاقة	عكسية	طرديّة	عكسية	طرديّة	عكسية	طرديّة	طرديّة	عكسية	طرديّة	عكسية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين (1.2) و (2.2) و الشكل (6.2).

## 2. مرحلة التحوّل لاقتصاد السوق (1990-2018): سنقوم بتحليل العلاقة بين البطالة و التضخم

في هذه المرحلة بفترتين، مثلها في ذلك مثل المرحلة السابقة، استنادًا إلى الشكل (7.2):

### الشكل رقم 7.2: تطوّر معدّلات البطالة و التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2018.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين (1.2) و (2.2) باستخدام برمجية SPSS.



أ. فترة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999): يعكس الشكل (7.2) الاضطراب الواضح للفترة 1990-1995، سواءً في ارتفاع معدّل التضخم عن البطالة لأربع سنوات، أو ضيق الفجوة بأدنى فارق 2%، و اتساعها بينهما بأعلى فارق 27%، أما الفترة المتبقية فقد شهدت استقرارًا من ناحية ارتفاع معدّلات البطالة عن التضخم، أما عن العلاقة بينهما عبر سنوات الفترة يلخصها الجدول الآتي:

**الجدول رقم 5.2: علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر من 1990 إلى 1999.**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
العلاقة	طرديّة	طرديّة	طرديّة	طرديّة	طرديّة	طرديّة	طرديّة	طرديّة	عكسيّة	عكسيّة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين (1.2) و (2.2) و الشكل (7.2).

ب. فترة الإنعاش الاقتصادي (2000-2018): تتابع في هذه الفترة استقرار علو معدّلات البطالة عن التضخم حتى نهاية الفترة كما يبيّنه الشكل (7.2)، فكان مقدار أقصى فارق 29% سنة 2000، و أدنى فارق 2% سنة 2012، أما عن العلاقة بينهما عبر سنوات الفترة يلخصها الجدول (6.2).

**الجدول رقم 6.2: علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر من 2000 إلى 2018.**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العلاقة	طرديّة	عكسيّة	طرديّة	عكسيّة	طرديّة	طرديّة	عكسيّة	طرديّة	عكسيّة	عكسيّة
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
العلاقة	طرديّة	طرديّة	طرديّة	طرديّة	عكسيّة	طرديّة	عكسيّة	عكسيّة	عكسيّة	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين (1.2) و (2.2) و الشكل (7.2).

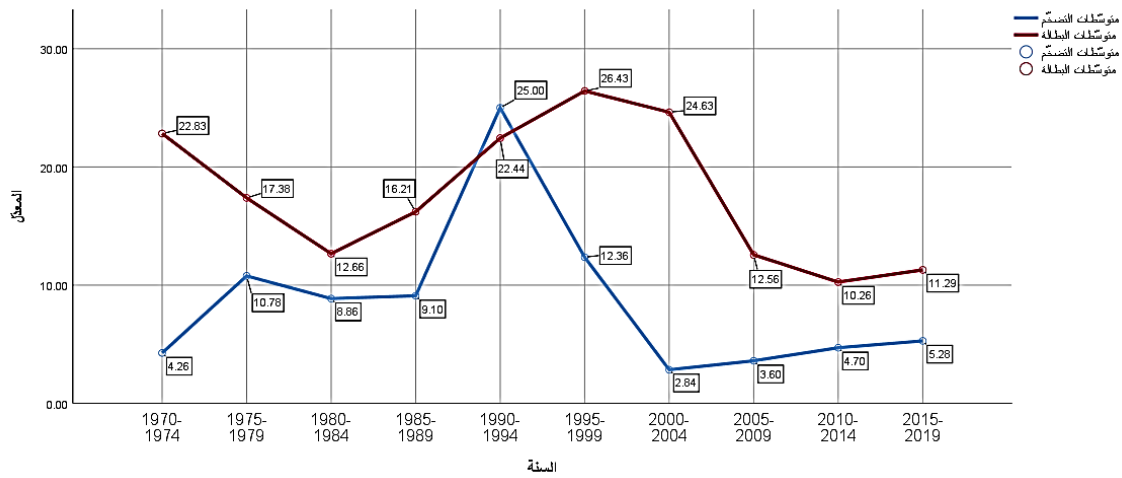
3. تعقيب عام على المرحلتين (1970-2018): يتبيّن من التحليل السابق أنّ العلاقة بين البطالة و التضخم طوال 49 سنة، كانت مذبذبة ما بين عكسيّة في 22 سنة، و طردية في 26 سنة، تقريبًا النصف إلى النصف، و أطول فترة تناوب سنوي دامت (9) سنوات خلال 1977-1985، أو (13) سنة باعتبار ما بعدها إلى 1989 متناوب، و أطول تتابع في العلاقة الطردية كانت لمدة (8) سنوات للفترة الممتدة من 1990 إلى 1997، بينما تتابع العلاقة العكسية لم يدم لأكثر من ثلاث سنوات: 2016-2018. و للإشارة فالعلاقة الطردية كانت صعودًا و نزولًا، شأنها في ذلك شأن العلاقة العكسيّة، و قد سجّلت أغلب معدّلات البطالة علوًا عن معدّلات التضخم، بأطول استمرارية دامت 23 سنة للفترة 1996-2018.



## 2- التحليل بالمتوسّطات

يعبّر الشكل (8.2) عن متوسّطات كلّ خمس سنوات للسنوات قيد الدّراسة ككلّ، إذ يلاحظ أنّ متوسّطات معدّلات البطالة علت نظيرتها للتضخّم، عدا الفترة 1990-1994 بفارق طفيف بالمقارنة مع باقي الفوارق يمثّل أدنى فارق بمقدار 2.56%، و بالمقابل فإنّ أقصى فارق كان في الفترة 2000-2004 بمقدار 21.79%.

الشكل رقم 8.2: تطوّر متوسطات البطالة و التضخّم في الجزائر من 1970 إلى 2018.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين (1.2) و (2.2) باستخدام برمجية SPSS.

أمّا عن العلاقة بين متوسطات البطالة و التضخّم، فنفضّلها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 7.2: علاقة البطالة بالتضخّم في الجزائر من 1990 إلى 1999.

الفترة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
العلاقة	/	عكسية	طرديّة	طرديّة	طرديّة	عكسية	طرديّة	عكسية	عكسية	طرديّة
الفترة	1974	1979	1984	1989	1994	1999	2004	2009	2014	2019

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين (1.2) و (2.2) و الشكل (8.2).

يُلاحظ جليّاً أنّ العلاقة ما بين البطالة و التضخّم تتراوح ما بين عكسيّة و طرديّة، و لم يغيّر استخدام متوسّطات كلّ خمس سنوات على مدى 49 سنة من نتيجة التحليل السنويّ، بحيث سجّلت النصف للنصف تقريباً عبر الفترات المبينة في الجدول (7.2)، بأقصى تتابع كان للعلاقة الطرديّة بثلاث مرّات على التوالي، و أقصى تتابع للعلاقة العكسيّة مرّتين، دون تناوبٍ جليّ.



## المطلب الثاني: نمذجة العلاقة بنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

سنستعرض أولاً الجانب النظري لمتجه الانحدار الذاتي، و من ثم سنطبقه على قيم الدراسة.

### 1- الجانب النظري

1. **التعريف بالنموذج:** نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression)، هو نموذج اقترحه Sims سنة 1981، بديلاً للنماذج الآنية التي يرى أنّها تعتمد وجهة نظر تفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة كاستبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات للوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، عدا أمر اختيار المتغيرات الخارجية، و توزيع فترات الإبطاء الزمني، و من ذلك المنطلق فهو يرى أن تُعامل جميع المتغيرات بالطريقة نفسها دون شروط مسبقة، و إدخالها جميعها بمدة الإبطاء نفسها في المعادلات<sup>(1)</sup>. و يستخدم هذا الأسلوب في التنبؤ في حالة النماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقة تبادلية بين المتغيرات<sup>(2)</sup>.

2. **بناء النموذج:** يحتاج بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي إلى مجموعة من الخطوات هي:

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: في هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية:

- **السلاسل الزمنية من نوع (Trend Stationary):** يلاحظ على هذه السلاسل الزمنية هو عدم استقرارها، نظراً لأن التوقع الرياضي أو المتوسط هو تابع لعنصر الزمن. و من الممكن أن تأخذ هذه السلاسل الزمنية أشكالاً أخرى، و ذلك حسب درجة كثير الحدود. و يمكن صياغتها كالآتي:

$$y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

- **السلاسل الزمنية من نوع (Difference Stationary):** و التي لا تحتوي على اتجاه عام، و من أجل

جعل هذه السلاسل الزمنية مستقرة، فإننا نلجأ إلى طريقة الفروقات كما يلي:

$$(1 - L)^d y_t = b + \varepsilon_t$$

بحيث:  $L$  - معامل التأخير.

$d$  - درجة الفروقات.

1 - عثمان نزار، منذر عواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ و دراسة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص 339.

2 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005، ص 737.



$b$  - ثابت حقيقي.

$\varepsilon_t$  - عبارة عن الحد العشوائي، و هو يشكل لنا سيرورة مستقرة<sup>(1)</sup>.

و تعدّ السلسلة الزمنية مستقرة إذا لم تحتوي على جذر الوحدة، بتحقق الشروط التالية:

أ - ثبات متوسط القيم عبر الزمن  $E(y_t) = U$ .

ب - ثبات التباين عبر الزمن  $Var(y_t) = E(y_t - U)^2 = \sigma^2$ .

ج - أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية  $k$  بين القيمتين

$y_t$  و  $y_{t-k}$ ، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير.

$$Cov(y_t, y_{t-k}) = \sum [(y_t - U) - (y_{t-k} - U)] = \gamma_k$$

بحيث:  $U$  الوسط الحسابي و  $\sigma^2$  التباين و  $\gamma_k$  معامل التغير<sup>(2)</sup>.

و قبل ذلك نختبر معنوية دالة الارتباط الذاتي  $P_k$  للسلسلة الزمنية، بحيث تكون مستقرة عندما تختلف

دالة الارتباط الذاتي عن الصفر، أي أن تقع داخل حدود الثقة، و صيغتها:  $P_k = \frac{\gamma_k}{\gamma_\alpha}$

بحيث:  $\gamma_k$  التغير عند الفجوة  $k$  و  $\gamma_\alpha$  التباين<sup>(3)</sup>.

و يستخدم لاختبار وجود جذر الوحدة عدّة اختبارات كاختبار ديكي- فولر (Dickey-Fuller)

(1979)، و ديكي- فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (1981)، و فيليبس- بيرون

(Phillips-Perron) (1988) و غيرها، و سنقتصر على الاختبارين الذين سنستخدمهما في دراستنا:

- ديكي- فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (1981): طُوّر عن سابقه لسنة 1979،

بواسطة نفس الباحثين المسمّى عليهما الاختبار، فتشكّل من ثلاث معادلات، فالأولى بدون وجود حدّ

ثابت و اتجاه عام، و الثانية بوجود حدّ ثابت فقط، و الثالثة بوجودهما معاً، و حدود الخطأ في ثلاثتها

تشويش أبيض بتباين متساوٍ، و هي على التوالي<sup>(4)</sup>:

1 - عبدلي إدريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية أشعة نماذج الانحدار الذاتي (1970-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن خدة بن يوسف، الجزائر، 2006-2007، ص 74.

2 - كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل و قياس العلاقة بين التوسّع المالي و المتغيرات الاقتصادية في العراق 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 9، العدد 29، 2013، ص 224.

3 - عزّي خليفة، أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1985-2015، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2018، ص 215.

4 - صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو و الذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، 2008، ص 18.



$$\Delta y_t = p \cdot y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = p \cdot y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = p \cdot y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

مع العلم أنّ:  $\varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2)$  ،  $p = \phi_1 - 1$  بحيث  $p$  درجة الإبطاء.

و من ثمّ نختبر الفرضية:  $H_0: |\phi| < 1$  بمقارنة  $t$  المحسوبة بالجدولية لديكي فولر المطوّر، فإذا كانت أكبر نقبل فرضية العدم القائل بعدم استقرار السلسلة الزمنية  $y_t$ ، و في حالة العكس نقبل الفرضية البديلة القائلة باستقرار السلسلة الزمنية  $y_t$ .

- فيليبس - بيرون (Phillips-Perron) (1988): يتمّ استخدام هذا الاختبار في حالة وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية، أو عدم تجانس تباينات الأخطاء في الاختبار السابق<sup>(1)</sup>، و يجرى على أربع مراحل: أ- تقدير المعادلات الثلاث القاعدية لديكي فولر بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، مع الإحصائيات المرافقة.

ب- تقدير التباين قصير المدى:  $\sigma^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \delta_t^2$  حيث  $\varepsilon_t$  تمثل البواقي.

ج- تقدير المعامل المصحح  $S_1^2$  المسمى: التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \delta_t^2 + 2 \sum_{t=1}^T (1 - \frac{i}{l+1}) \frac{1}{T} \sum_{t=t+1}^T \delta_t \delta_{t-1}$$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب إيجاد عدد الإبطاءات  $l$  المقدره بدلالة عدد

$$\text{المشاهدات } T: 4 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9} \approx l.$$

د- حساب إحصائية فيليبس - بيرون:  $t_\phi^* = \sqrt{k} \times \frac{(\phi-1)}{\hat{\sigma}_\varepsilon} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_\varepsilon}{\sqrt{k}}$  مع  $k = \frac{\sigma^2}{S_1^2}$  و الذي يساوي 1

في الحالة التقاربية عندما تكون  $\varepsilon_t$  تشويشاً أبيضاً، ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول

ماكينون<sup>(2)</sup>. و يتم قبول الفرضيات و رفضها بالمقارنة كالاختبار السابق.

1 - عبدلي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 74.  
2 - عزّي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 204.





ب. تحديد درجة الإبطاء المثلى: بعد اختيار طريقة التقدير، و عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، نقوم بتحديد درجة الإبطاء (p)، و يمكن تحديدها بعدة معايير إحصائية غرضها تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، وعلى ذلك نختار المعيار بأقل قيمة ممكنة، و من هذه المعايير:

$$\text{أ- معيار AKAIKE: } \text{AIC} = \text{Ln}|\hat{\Omega}| + \frac{2N^2 \cdot p}{T}$$

$$\text{ب- معيار SCHWARZ: } \text{SIC} = \text{Ln}|\hat{\Omega}| + \frac{N^2 \cdot p \cdot \ln(T)}{T}$$

بحيث:  $N$  عدد المتغيرات و  $T$  عدد المشاهدات و  $p$  درجة الإبطاء و  $\hat{\Omega}$  مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة، و التي يتم الحصول عليها بعد تقدير النموذج و حساب البواقي المقدرة<sup>(1)</sup>.

ج. دراسة السببية: تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التسبب في متغير آخر، و يركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات و اتجاهها<sup>(2)</sup>، و هي إما باتجاه واحد أو باتجاهين، و سنتحدث في هذا العنصر عن اختباري السببية اللذين سنستخدمهما في دراستنا:

- غرانجر (Granger) (1969): يستخدم في الأجل القصير<sup>(3)</sup>، و يمرّ بأربع خطوات:

أ- تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى:  $y_t = \phi_1(b)y_t + \phi_2(b)x_t + \varepsilon_t$ ، ثمّ حساب مجموع انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة: SCR1. إذ:  $\phi_1(b) = \sum_{i=1}^p \phi_{1i}b^i$  و  $\phi_2(b) = \sum_{i=1}^q \phi_{2i}b^i$ .

ب- تقدير لمعادلة:  $y_t = \phi_1(b)y_t + \varepsilon_t$ ، ثمّ حساب مجموع انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة: SCR2.

ج- حساب الإحصائية  $F_c$  من العلاقة:  $F_c = \frac{(SCR2-SCR1)/p}{SCR1/(M-N)}$ ، بحيث:  $M = T - \text{Max}(p, q)$

و  $N = p + q + 2$ ، إذ أنّ  $T$  عدد المشاهدات و  $p$  درجة الإبطاءات الزمنية للمتغيرات الداخلية و  $q$  درجة الإبطاءات الزمنية للمتغيرات الخارجية.

د- نختبر فرضية عدم القائلة بأنّ  $x_t$  لا تسبب  $y_t$ ، و نقبلها إذا كانت  $F_c$  المحسوبة أقلّ من الجدولية<sup>(4)</sup>.

- تودا- ياماموتو (Toda-Yamamoto) (1995): يستخدم في الأجل الطويل<sup>(5)</sup>، و خطواته أربع:

أ- تحديد درجة التكامل الأكبر  $d_{\text{MAX}}$  بين المتغيرات باستخدام اختبار جذور الوحدة.

1 - عبدلي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 78.  
2 - سليم مجلخ، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2014 باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، 2016، ص 154.  
3 - عزّي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 205.  
4 - عثمان نقار و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 345 و 346.  
5 - عزّي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 205.



ب- تحديد عدد الإبطاءات الأمثل لتقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR(p).

ج- تقدير نموذج VAR(p+ d<sub>MAX</sub>).

د- اختبار السببية لغرانجر وفق نتائج تقدير نموذج VAR(p+ d<sub>MAX</sub>)<sup>(1)</sup>.

د. تقدير النموذج: يوضح نموذج متجه الانحدار الذاتي العلاقة الخطية بين  $k$  من المتغيرات الداخلية، يتم وضعها في المتجه  $y_t$  ذو البعد  $(k \times 1)$ ، في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها  $(t=1,2,\dots,T)$ ، و الذي يمكن تمثيله من الرتبة أو بارتداد زمني مقداره  $(p)$ ، و عليه يمكن القول أنّ متجه الانحدار الذاتي VAR(p) ما هو إلا منظومة من المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً (Seemingly Unrelated Regression)، و وفقاً لذلك فهو يقدر بالصيغة الآتية:

$$y_t = c + \phi_1 y_{t-1} + \phi_2 y_{t-2} + \dots + \phi_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

بحيث:  $y_t$  - متجه المتغيرات الخارجية المرتدة زمنياً ذو البعد  $(k \times 1)$ .

$c$  - متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي ذي البعد  $(k \times 1)$ .

$\phi_i$  - مصفوفة ذات البعد  $(k \times k)$  لكل  $i=1,2,\dots,p$ .

$\varepsilon_t$  - متجه حدّ الخطأ العشوائي ذي البعد  $(k \times 1)$ ، بوسط حسابي مقداره صفر  $E\varepsilon_t = 0$

و أنّ  $E\varepsilon_t \varepsilon_t' = \Omega$  مصفوفة تباين متعاصرة (Contemporaneously Covariance Matrix) ذات البعد  $(n \times n)$ ، و أنّ  $E\varepsilon_t \varepsilon_{t-k}' = 0$  لكل  $k$ ، أي لا تعتمد على زمن<sup>(2)</sup>.

هـ. تحليل التباين و دوال الاستجابة: يصف تحليل التباين و دوال الاستجابة السلوك الحركي للنموذج إذ أنّ تحليل التباين يقيس تأثير الصدمات على متغيرات النموذج عبر الزمن، بتقسيم تباين الخطأ العائد للصدمات الغير متنبيء بها لكل متغير إلى أجزاء، فهو بذلك يعكس أهمية المتغيرات العشوائية في النموذج، و دوال الاستجابة توضح تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لأحد المتغيرات على القيم الحالية و المستقبلية للمتغيرات<sup>(3)</sup>.

1 - عياد هشام، العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة و النمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية، المجلد 02، العدد 07، جانفي 2017، ص 268.  
2 - صفاء يونس الصفاوي و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 21.  
3 - نوال محمود حمود، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية و الحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011، ص 183.



## 2- الجانب التطبيقي

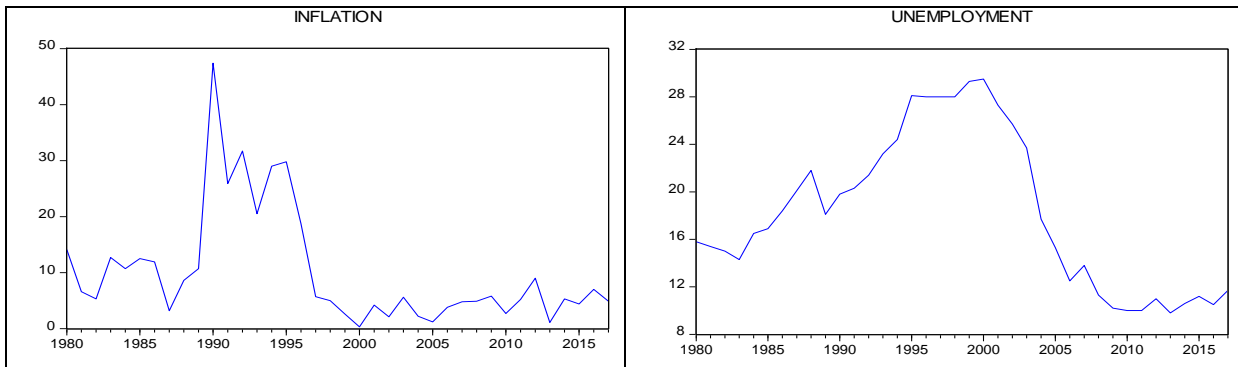
1. التعريف بمتغيرات النموذج: يتناول البحث متغيرين اقتصاديين كليين هما: معدلات البطالة و معدلات التضخم، قيمهما مُستقاة من تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات، للمدة الزمنية الممتدة من 1970 إلى غاية 2018، بعدد مشاهدات قدره 49 مشاهدة لكلٍ منهما، بحيث نسميهما في دراستنا التطبيقية بتسميتهما الإنجليزية: Unemployment, Inflation، و بما أنّ معظم السلاسل الزمنية تستقر بعد الفرق الأول حسب الاقتصاديين، فقد حدّدنا أسماء المتغيرين بعد أخذ الفرق الأول بتسميتهما: DUnemployment, DInflation.

2. بناء النموذج: سنقوم باستخدام البرنامج الإحصائي EViews بنسخته العاشرة (10)، للقيام بالخطوات التي سبق شرحها في الجانب النظري للدراسة القياسية.

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: سنقوم بذلك على ثلاث خطوات:

أولاً- رسم السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة: يبيّن الشكل (9.2) عدم استقرار السلسلتين الزميتين: البطالة و التضخم، و الذي يرجّح وجود اتجاه زمني فيهما، إلّا أنّه لا يفصل في وجود جذر الوحدة من عدمه، و ستأكد من ذلك في الاختبارات اللاحقة.

الشكل رقم 9.2: تمثيل بياني للسلسلتين الزميتين البطالة و التضخم.



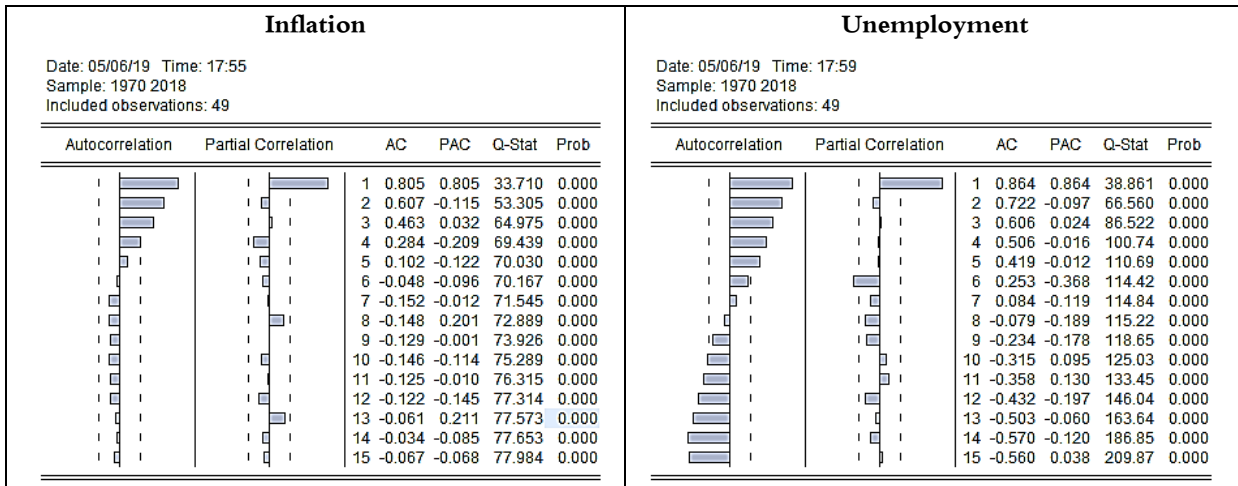
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

ثانياً- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلتين الزميتين: يبيّن الشكل (10.2) في العمود (AC)، و الذي يعكس دالة الارتباط الذاتي للسلسلتين الزميتين: البطالة و التضخم، أنّها تختلف عن الصفر معنويا لعدد كبير من الفجوات الزمنية، و تقع خارج فترات الثقة لفترة طويلة، و بالتالي فكلتا السلسلتين الزميتين: البطالة و التضخم غير مستقرتين. كما يمكن الوصول لتلك النتيجة بمقارنة إحصائية Q



(Ljung-Box) المحسوبة الموافقة لدرجة الإبطاء 15، و هما للبطالة و التضخم على التوالي: 209.87، 77.984، مع القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع:  $\chi^2_{0.05,15} = 24.996$ ، و كما نلاحظ فكلا القيمتين المحسوبتين أكبر من القيمة الجدولية، و عليه نرفض فرض العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط مساوية للصفر، و هي حالة الاستقرار، و نقبل الفرض البديل القائل باختلافها عن الصفر و هي حالة عدم الاستقرار. و يلاحظ من خلال العمود Prob أنّها مساوية للصفر في جميع درجات الإبطاء للسلسلتين، الذي يثبت معنوية الإحصائية Q بضالة احتمال حصول قيمها صدفية، و بالتالي فالسلسلتين الزميتين: البطالة و التضخم غير مستقرتين.

### الشكل رقم 10.2: دالتي الارتباط الذاتي للسلسلتين الزميتين البطالة و التضخم.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

ثالثاً- اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية: سنختبر السلسلتين الزميتين في حالتها الأصلية، و بعد أخذ الفروق الأولية، في حالة عدم وجود ثابت و اتجاه عام، أو وجودها معاً، أو حالة وجود ثابت وحده، في كلا السلسلتين الزميتين قيد الدراسة، و الجدول (8.2) يبيّن نتائج الاختبار حسب اختباري: ديكي- فولر المطور و فيليبس - بيرون، عند مستوى المعنوية المحددة سابقاً (5%)، و بعدد إبطاءات تلقائي للبرنامج لمعيار Schwarz Info Criterion بقيمة 10 كحدّ أقصى.



الجدول رقم 8.2: اختبار استقرارية السلسلتين الزمنيتين: البطالة و التضخم.

الاختبار	التثبيت	قيم الاختبار	السلسلة الزمنية	الاختبار	الاختبار
الاختبار	الاختبار	الاختبار	الاختبار	الاختبار	الاختبار
الاختبار	الاختبار	الاختبار	الاختبار	الاختبار	الاختبار
X	X	-1.413391	-1.013642	t-statistic	بدون ثابت و اتجاه عام
		-1.947816	-1.947816	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.1448	0.2750	Prob	
X	X	-2.189913	-1.678414	t-statistic	ثابت
		-2.923780	-2.923780	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.2125	0.4356	Prob	
X	X	-2.323272	-1.786458	t-statistic	ثابت و اتجاه عام
		-3.506374	-3.506374	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.4138	0.6958	Prob	
X	X	-1.410666	-1.006882	t-statistic	بدون ثابت و اتجاه عام
		-1.947816	-1.947816	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.1455	0.2777	Prob	
X	X	-2.259029	-1.678414	t-statistic	ثابت
		-2.923780	-2.923780	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.1891	0.4356	Prob	
X	X	-2.377788	-1.786458	t-statistic	ثابت و اتجاه عام
		-3.506374	-3.506374	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.3860	0.6958	Prob	
Ø	Ø	-6.762540	-6.749319	t-statistic	بدون ثابت و اتجاه عام
		-1.947975	-1.947975	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.0000	0.0000	Prob	
Ø	Ø	-6.688901	-6.720367	t-statistic	ثابت
		-2.925169	-2.925169	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.0000	0.0000	Prob	
Ø	Ø	-6.658870	-6.643193	t-statistic	ثابت و اتجاه عام
		-3.508508	-3.508508	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.0000	0.0000	Prob	
Ø	Ø	-6.762540	-6.758562	t-statistic	بدون ثابت و اتجاه عام
		-1.947975	-1.947975	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.0000	0.0000	Prob	
Ø	Ø	-6.688901	-6.730891	t-statistic	ثابت
		-2.925169	-2.925169	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.0000	0.0000	Prob	
Ø	Ø	-6.658870	-6.647675	t-statistic	ثابت و اتجاه عام
		-3.508508	-3.508508	P-values (MacKinnon 5%)	
		0.0000	0.0000	Prob	

Ø: عدم وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية.

X: وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

تكون السلسلة غير مستقرة أو تحتوي على جذر وحدة حسب فرضية العدم، عندما تكون قيمة إحصائية

t المحسوبة أقل من القيم الحرجة لماكينون، أو عندما تكون القيمة الاحتمالية Prob المقابلة لإحصائية t أكبر



من مستوى المعنوية 0.05، و كما نلاحظ من خلال الجدول (8.2) فإن كلا السلسلتين الزميتين: البطالة و التضخم في حالتها الأصلية أو عند المستوى، كانتا تحتويان جذر وحدة أو بعارة أخرى غير مستقرتين، و ذلك ما يثبت كلا الاختبارين: ديكي- فولر المطور و فيليبس- بيرون، سواءً بدون ثابت و اتجاه عام، أو بوجودهما معاً أو وجود ثابت وحده، و في نفس الحالات و بنفس الاختبارين، فقد استقرت السلسلتين بعد أخذ الفرق الأول، و عليه يمكننا أن نقول عنهما أنّهما متكاملتين من الرتبة الأولى، أي: (1)I.

ب. تحديد درجة الإبطاء المثلى: يوضح الجدول (9.2) اتفاقاً من خلال مختلف المعايير المطبقة لتحديد درجة الإبطاء المثلى، و التي تتناسب مع أقل قيمة على الإطلاق بين قيم الجدول لكل معيار على حدة، و التي يؤشر عليها برنامج EViews عادة بالعلامة (\*)، فنجد كل المعايير تشير إلى ضرورة أخذ صفر (0) كدرجة إبطاء مثلى.

### الجدول رقم 9.2: تحديد درجة الإبطاء المثلى للسلسلتين الزميتين: البطالة و التضخم.

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: DUNEMPLOYMENT DINFLATION  
Exogenous variables: C  
Date: 05/11/19 Time: 22:43  
Sample: 1970 2018  
Included observations: 40

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-219.2913	NA*	218.9471*	11.06456*	11.14901*	11.09510*
1	-218.7598	0.983196	260.5516	11.23799	11.49132	11.32959
2	-217.3447	2.476396	297.1126	11.36724	11.78946	11.51990
3	-217.1067	0.392819	360.2718	11.55533	12.14644	11.76906
4	-212.8866	6.541020	359.3311	11.54433	12.30433	11.81912
5	-208.8872	5.799204	364.1862	11.54436	12.47324	11.88021
6	-202.7800	8.244656	334.3399	11.43900	12.53677	11.83592
7	-198.3954	5.480753	337.2865	11.41977	12.68643	11.87776
8	-192.7504	6.491788	322.7507	11.33752	12.77307	11.85657

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

هـ. دراسة السببية: سندرس السببية على المديين القصير و الطويل على التوالي، وفقاً للمنهجين:

أولاً- غرانجر (Granger) (1969): نقبل فرضية العدم القائلة بعدم تسبب متغير في متغير آخر وفقاً

لمنهجية غرانجر، إذا كانت قيمة Prob المقابلة لإحصائية فيشر أكبر من مستوى المعنوية 5%، و حسب ما



يبينه الجدول (10.2)، من خلال قيمتي Prob : 0.6489، 0.9644، فإن كليهما أكبر من مستوى المعنوية 5%، و على ذلك نقبل فرضية عدم القائلة بعدم تسبب التضخم في البطالة أو تسبب البطالة في التضخم على المدى القصير، أي أنّ هناك انعدامًا للسببية في الاتجاهين.

### الجدول رقم 10.2: اختبار غرانجر للسببية.

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/11/19 Time: 22:46

Sample: 1970 2018

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DINFLATION does not Granger Cause DUNEMPLOYMENT	47	0.21020	0.6489
DUNEMPLOYMENT does not Granger Cause DINFLATION		0.00202	0.9644

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

ثانياً- تودا- ياماموتو (Toda-Yamamoto) (1995): بالنسبة لمنهجية هذا الإختبار:

أ- تمّ تحديد درجة التكامل الأكبر بين المتغيرات باستعمال اختبار جذور الوحدة ب  $d_{\max}=1$  إذن

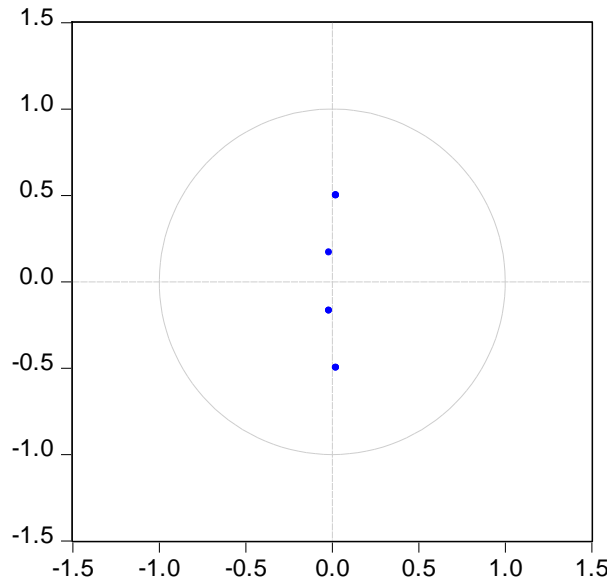
ب- في مرحلة تحديد درجة الإبطاء المثلى لتقدير نموذج VAR وجدنا أنّ:  $k=0$ .

ج- تقدير نموذج  $VAR(k+\max)$  حيث:  $k+\max=0+1=1$ ، أي نقدر النموذج  $VAR(1)$ .

د- اختبار السببية لغرانجر وفق نتائج تقدير نموذج  $VAR(k+\max)$ .

### الشكل رقم 11.2: الدائرة الأحادية.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.



قبل المرور إلى السببية سنتأكد أولاً من استقرارية النموذج، و ذلك من خلال الدائرة الأحادية الممثلة في الشكل (11.2)، و الذي يوضح أنّ كلّ الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، بذلك يمكن اعتبار أنّ النموذج مستقرّ، ممّا يعني أنّ النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم التباين.

### الجدول رقم 11.2: اختبار تودا- ياماموتو للسببية.

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 05/11/19 Time: 22:51

Sample: 1970 2018

Included observations: 46

Dependent variable: DUNEMPLOYMENT

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DINFLATION	0.621555	2	0.7329
All	0.621555	2	0.7329

Dependent variable: DINFLATION

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DUNEMPLOYMENT	0.643606	2	0.7248
All	0.643606	2	0.7248

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

تشير الاحتمالية المقابلة لكاي ترييع لكلا السلسلتين من خلال الجدول (11.2)، إلى أنّها أكبر من مستوى المعنوية 5%، و ذلك معناه عدم وجود سببية بين السلسلتين: البطالة و التضخم في الاتجاهين على المدى الطويل.

ج. تقدير النموذج: لا نرى جدوى من تقدير النموذج في ظلّ عدم وجود سببية بين متغيري الدراسة، و إن كنا قد جرّنا تقديره فكان دون وجود أحدهما في معادلة الآخر، و وجود ثابتين سالبين في كلا المعادلتين:

$$\text{DINFLATION} = - 0.010416666667$$

$$\text{DUNEMPLOYMENT} = - 0.222291666667$$





## خلاصة

من التحليل السابق نخلص إلى أنّ البطالة كمفهوم لا تختلف عن الجانب النظريّ، و إن كان الديوان الوطني للإحصائيات يبدو أكثر تحديداً في بعض المفاهيم الخاصّة بالتشغيل، إلّا أنّ قياسها يعتمد المقياس العلمي لا الرسمي، و أنّ إحصاءها يتمّ عن طريق مسح عيّنة احتماليّة بسحب عشوائي ما بين المقاطعات و الأسر المعيشيّة، و أنّ استفحالها بمعدّلات مرتفعة في الجزائر، ظاهرة لها تاريخ قديم يرجع إلى السبعينيّات، و إن كانت فترة التسعينيات لا تقارن غيرها من القرن الماضي في تاريخ الجزائر المستقلّة، أو على الأقلّ في العقود قيد الدّراسة، و السبب الغالب نقص الاستثمارات المصاحبُ غالبًا بانخفاض أسعار النفط.

و فيما يخصّ التضخم فقد ارتبط مفهومه بمؤشّر أسعار المستهلك، و ذلك ليس غريباً لأنّه طالما ارتبط عند أغلب الدّول بالقدرة الشرائيّة في أوساط مجتمعاتها، و كما سبق و أن شهدنا فإنّ معدّلاته تقاس على أساس احتساب هذا المؤشّر، و أنّ المسح الإحصائيّ لسلة المستهلك يتمّ في العاصمة على وجه الخصوص، مع عيّنة من 17 مدينة و قرية للمقارنة، و قد أسفر تحليل معدّلات التضخم و مؤشّر أسعار المستهلك على وجه الخصوص، عن انتقال التضخم من مكبوت لصريح، ما بين مرحلة الاقتصاد المخطّط و التحوّل لاقتصاد السّوق، إثر التوسّع في تحرير الأسعار إلى جانب الزيادة في الكتلة النقديّة، و انخفاض قيمة الدينار نظيراً للعمالات الأخرى، و أمام الدولار بالتحديد لسبب أو لآخر.

و عن العلاقة بينهما فقد تراوحت في تحليلها ما بين طردية و عكسيّة، فقاربت أن تكون نصفاً لنصف، بحالتي الارتفاع و الانخفاض لكليهما على طول فترة الدّراسة، سواءً في التحليل السنوي أو المتوسطي، مع وجود سنوات ارتفع فيها معدّل التضخم عن معدّل البطالة، و قد فسّر الجانب التطبيقي ذلك الاضطراب الواضح الذي توصلنا إليه من خلال التحليل، بحيث أسفر بعد استقرار السلسلتين الزمنيّتين محلّ الدّراسة، بعد أخذ الفرق الأوّل، عن عدم وجود سببيّة في الاتجاهين، سواءً في المدى القصير أو الطويل، و على ذلك لم نر جدوى من بناء نموذج في ظلّ انعدام السببيّة بين المتغيّرين، و الذي يظهر بمصفوفة بعمود و صفين، و عددان سالبين.



خاتمة

## توطئة

تختلف الدراسات في كفاءات التطرق للموضوع حسب الرؤى الشخصية أو التوجهات العلمية للباحثين و الأساليب المتبعة في دراسة الظواهر الاقتصادية، إلا أن كلاً منهم يخلص في نهاية بحثه إلى مجموعة من النتائج، و التي تثبت أو تفند الفرضيات التي قام عليها البحث، و الأهم الإجابة عن التساؤل الأساسي للدراسة، بما في ذلك الأسئلة الفرعية ، و على ضوء ذلك فقد خلصنا من خلال ما تم التطرق إليه في دراستنا بفصلها، إلى مجموعة من النتائج، ارتأينا تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاثة أقسام:

## النتائج

### أولاً: الجانب النظري

#### عن البطالة:

- إنَّ للبطالة مفهومين؛ مفهوم يرتبط بسوق العمل و مفهوم يرتبط بإنتاجية العامل في هذه السوق، و على ذلك نجد المفهوم الثاني أكثر تحديداً، إذ يرى أن العامل هو من يقدم إضافة في الإنتاج، و عليه لا يمكن أن نعدَّ في قوَّة العمل من ليس له إنتاجية حدية، على عكس المفهوم الأول، و للأسف هذا المفهوم هو الرائج و هو نفسه المستخدم في الاقتصاد الجزائري، و الذي يستقي المفاهيم التي في نفس السياق من منظمة العمل الدولية، التي وجدنا من خلال دراستنا أن الجزائر بحكم أنها دولة عضو في هذه المنظمة تُصادق على (60) اتفاقية من اتفاقياتها، و إن كان الديوان الوطني للإحصائيات في وثائقه يتطرق إلى مفاهيم أكثر تحديداً في ما يتعلق بسوق العمل، إلا أنها لا تعدو كونها مجرد تقسيمات.
- برغم من الشروط التي تحدّد البطال حسب منظمة العمل الدولية في الجزائر: بدون عمل و متاح له و يبحث عنه، إلا أن تعريف المشتغل حسب الديوان الوطني للإحصاء: «بعمله وقت التعداد، أو عمله لستة أيام على الأقل من شهر جانفي من سنة التعداد»، هكذا دون شروط يطرح جدلاً عمّن يحصى في هذا الإطار في فئة المشتغلين، و يفتح الباب واسعاً على الفئات الغير مؤمنة اجتماعياً أو المؤمنة جزئياً للدخول في التعداد، و هي فئات لا تمتاز بامتيازات العامل الفعلية، لا من ناحية التأمين و خصوصاً عن

- التقاعد، و لا من ناحية الحد الأدنى للأجور للفئات التي توظف عن طريق وكالات التشغيل، عدا أنّها تحت إطار عقود محدّدة المدّة، يتمّ بعدها عودتها إلى فئة البطّالين، ما يمكن أن نسمّيه: بطالة مُوجّهة.
- إنقسام المفهوم يتبعه نفس الانقسام في القياس، فنجد المفهوم الأوّل يقاس بنسبة العاطلين إلى قوّة العمل، دون الأخذ بالاعتبار إنتاجية قوّة العمل المستخدمة، على عكس المفهوم الثاني الذي يربطه بالتخطيط، إذ يقدره بالباقي من نسبة الإنتاجية المتوسطة الفعلية إلى المحتملة، فكأنّه يُرجع النقص في هذه الإنتاجية إلى عدم الاستخدام الكامل أو الأمثل لقوّة العمل، و الجزائر تستخدم معادلة القياس الأولى توافقاً مع مفهوم البطالة المستخدم لديها، و عليه فالعامل الذي يشغل منصب عمل و إن لم يكن منتجاً، فهو معدود في قوّة العمل، و ذلك ليس صحيحاً للاقتصاد، لأنّ أيّ عامل لا يقدم إنتاجية حديّة فوق تكلفته فهو تكلفة إضافية على عاتق المؤسسة، و استفحال هذه الظاهرة لن يُضّرّ بالمؤسسة فحسب بل بالاقتصاد ككلّ مع مرور الزمن، و خصوصاً مع محدودية مصادر التمويل لتغطية العجز.
  - بخصوص المسح و الإحصاء في الجزائر، فهو يتمّ عن طريق الديوان الوطني للإحصائيات، بمسح حول الأسر المعيشية للقوى العاملة للسكّان النشطين حينئذ، بغرض تحديد خصائص و حجمي: البطالة و العمالة، باعتماد مفاهيم منظمّة العمل الدوليّة، و قد أنشئ لهذا الغرض سنة 2008 قائمة لمقاطع الأسر العادية و الجماعية بلغ عددها 941 مقاطعة تضمن تمثيلاً نسبياً للمجتمع، بين مناطق الحضر و الريف و المناطق المبعثرة، فقسّمت كلّ واحدة استناداً على حجم السكّان المعين لكلّ منطقة، على أن يتمّ استجواب 24 أسرة فقط في كلّ مقاطعة، إلّا أنّ ذلك قد لا يعكس واقع المناطق لاختلاف حجم السكّان بينها، فكان الأجدر تحديد عيّنة أسر تتوافق مع حجم السكّان لكلّ منطقة.

### عن التضخّم:

- إنّ شرط الاستمرارية هو ما يفصل في مفهوم التضخّم إذا تعلّق الأمر بارتفاع المستوى العامّ للأسعار، الذي هو متوسط مرجّح لأسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد، إلّا أنّ ما يؤخذ عليه أنّه لا يشملها كلّها، بل جزءاً بسيطاً منها عادة ما يطلق عليه سلّة المستهلك تشمل عيّنة من المنتجات، بتوفيق مع عيّنة من الأسر المعيشية، يتمّ من خلالها حساب متوسط أسعار مرجّح، و بالتالي فإنّ هذه العملية لا تعكس حركة الأسعار للمنتجات ككلّ، كما أنّها لا تعكس القدرة الشرائية للمجتمع ككلّ، ممّا يخلط

الأوراق عند التحليل الكلي للمستوى العام للأسعار، عدا أنه لا يعبر عن جودة تلك المنتجات، و هذا المفهوم للتضخم هو المعتمد في الجزائر.

• إن قياس التضخم يتم بعدة طرق، إلا أن أشهرها وأكثرها اعتماداً بين الدول، طريقة الأرقام القياسية، وهي المعتمدة في الجزائر، و ذلك بحساب مؤشر أسعار المستهلك شهرياً بصيغة لاسبير، و من ثمّ الخروج بمؤشر سنويّ يحتسب من متوسط قيم الاثنا عشر شهراً، و التغير الحاصل بين كلّ سنتين يعبر عن معدّل التضخم السنوي، و يتمّ في الجزائر العاصمة، و 17 مدينة و قرية للمقارنة، و التي لا تكفي لتمثّل ولايات الوطن، عدا أنّ احتساب مؤشر أسعار المستهلك منها لا ينتهي بحساب التغير السنويّ، بل يكتفي الديوان الوطني للإحصائيات بتعميم التغير الحاصل في الجزائر العاصمة، ممّا يوحي بوجود خلل في قياس معدّلات التضخم، و على ذلك قمنا بتجربة حساب مؤشر أسعار المستهلك السنويّ لسنتي: 2017 و 2018 لدائن و قرية المقارنة فكانت نتائجهما على التوالي: 206.9 و 214.16، و بحساب التغير كان معدّل التضخم لسنة 2018 لهذه المدائن و القرية: 3.5%، و الذي يختلف عن المعمّم: 4.3% للجزائر العاصمة وحدها، و الذي يرجح وجود اختلاف جذريّ في الاستهلاك و المستوى العامّ للأسعار بين طرفي المقارنة، و الذي لن يتمّ التأكد منه إلا باحتساب كلّ ولاية على حدة، و الذي قد يترتب عن نتائجه تأكيد وجود طبقية و جهويّة من حيث المستوى المعيشي و درجة الرفاه ما بين ولايات الوطن.

• بخصوص المسح و الإحصاء في الجزائر، فهو يتمّ عن طريق الديوان الوطني للإحصائيات، بمسح 11 قطاعاً جغرافياً على مستوى الجزائر العاصمة فقط، و هذا يعكس النية المبيتة للتعميم على حسبها، و يستند مؤشر أسعار المستهلك على 17 مدينة و قرية من مختلف نواحي البلاد -و هي عينة قليلة جداً-، بمسح شهري حسب برنامج ثابت لنقاط بيع معينة ل 261 مادة ب 791 صنف مختارة بمعايير معينة أهمّها الإنفاق السنوي عليها و تكرارها من ناحية الاستهلاك، و ذلك حسب توصيات منظمة الأمم المتّحدة في نظام الحسابات القومية لسنة 1970، و هنا يلاحظ وجوب تحديث لنظام الحسابات، فبعد بحثنا و جدنا نسختين لنظام الحسابات القومية محدّثة لنفس المنظمة تعود الأولى لسنة 1993، و الثانية لسنة 2008، و التي تتأخّر عنها النسخة المستعملة في الجزائر ب 38 سنة، و هي مدّة طويلة

جدًا لا بدّ أن تكون قد طُورت فيها نظم الحسابات بما يتوافق مع الوقائع الاقتصادية الحديثة، و خصوصًا أنّ آخر نسخة تتزامن مع الأزمة الماليّة العالميّة.

### عن العلاقة بينهما:

- اختلفت رؤى الاقتصاديين في العلاقة بين البطالة و التضخّم، بحسب انتماءاتهم للمدارس و تشبّعهم بمبادئها الراسخة و الظروف الاقتصادية السائدة في عصورهم، ففليبس الممثل للكينزية بمنحناه، و الذي كان في بادئ الأمر يعبر عن العلاقة بين البطالة و الأجور الاسميّة، يراها علاقة عكسيّة دون تحديد لمداها الزمني، إلا أنّ هذه الفكرة لم يعد لها صدق مع أزمة الركود التضخّمي أواخر الستينات، و مع عجز الكينزيين عن إيجاد تفسير أو حلول للأزمة، علت راية النقديين الممثلين بميلتون فريدمان، الذي طرح أنّ المنحنى صالح في المدى القصير، و لكنّه في المدى الطويل يكون بحتمية وجود بطالة، و التي سميت معدّل البطالة الطبيعيّ، دون نفي وجود توقّعات تضخّميّة، و من المدارس الحديثة نجد مدرسة اقتصاديات العرض، التي فنّدت صحّة وجود علاقة بين البطالة و التضخّم في المديين من الأساس.

## ثانيًا: الجانب التحليلي

### عن البطالة و التضخّم في الجزائر:

- أثبت تحليل مؤشّر أسعار المستهلك بمنحناه، ما لم تثبته معدّلات التضخّم نفسها، و ذلك بانتقال التضخّم من مكبوت لصريح، ما بين سياسيّ التخطيط و الانفتاح، عدا تضاعفه أكثر من 65 مرّة ما بين أوّل سنة في الدّراسة 1970 و آخرها 2018، و ذلك راجع في الأساس إلى سياسة تحرير الأسعار و رفع الدّعم التدريجي عن بعض المواد الاستهلاكيّة ذات النطاق الواسع، بغرض الوصول إلى الأسعار الحقيقيّة للمنتجات، في إطار الاتّفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدّولي سنوات التسعينات، و لا يزال في ارتفاع مستمرّ و ذلك يعكس الارتفاع المستمرّ في أسعار المنتجات، و لكنّه لا يعكس انخفاض قيمة العملة، و التي قد تكون سبب ذلك الارتفاع خصوصًا مع انحسار المقابل من السلع و الخدمات، عدا تضاعف الكتلة النقديّة بسبب الإفراط النقديّ.
- أثبت التحليل أنّ فترة التسعينات من القرن الماضي، كانت هي الأكثر حدّة من ناحية الارتفاع للمؤشّرين، و ذلك لسببين أساسيين: أولهما الاتّفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدّولي، لغرض

الإصلاحات الاقتصادية، و أسباب جوهريّة أخرى كإنخفاض أسعار النفط سنة 1986، و تفاقم حجم المديونيّة، و التي انجرّ عنها غلق المؤسسات و تسريح العمّال و تحرير تدريجي للأسعار، و ثانيهما الأوضاع الأمنيّة التي شهدتها البلاد في تلك الفترة ممّا أثر على المناخ الاستثماري فيها.

- أثبت التحليل أنّ حقب ما بعد الألفيّة هي الأقلّ حدّة على الإطلاق للمؤشّرين، و ذلك راجع إلى انتعاش المناخ الاستثماري، و الذي أكثره عموميّ، المصاحب لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالميّة.
- أثبت التحليل أنّ الأغليبيّة السّاحقة إن لم نقل كلّ الصدمات التي حصلت في معدّلات المؤشّرين، تزامنت مع الأزمات المرتبطة بأسعار النفط، و ذلك يؤكّد أنّ طبيعة الاقتصاد في الجزائر ريعيّة محضّة، إذ أنّ أغلب الاستثمارات ذات الطابع العموميّ كانت و لا تزال تمّول من عائدات النفط، سواءً كان ذلك في مرحلة الاقتصاد المخطّط أو مرحلة التحوّل لاقتصاد السّوق.

### عن العلاقة بينهما في الجزائر:

- قام هذا التحليل على فرضيّة وجود علاقة بين البطالة و التضخّم في الاقتصاد الجزائري، و التي تراوحت ما بين عكسيّة و طردية، صعودًا و نزولًا، نصفًا لنصف بالتقريب، سواءً في التحليل السنوي أو التحليل بمتوسّطات كلّ خمس سنوات، على طول الإطار الزمني للدراسة، بعلوّ معدّلات البطالة عن معدّلات التضخّم في الأغلب، بأطول استمراريّة في ذلك دامت 23 سنة للفترة 1996-2018، و أطول فترة تناوب سنوي دامت (9) سنوات خلال 1977-1985، أو (13) سنة باعتبار ما بعدها إلى 1989 متناوب، و أطول تتابع في العلاقة الطردية كانت لمُدّة (8) سنوات للفترة الممتدّة من 1990 إلى 1997، بينما تتابع العلاقة العكسية لم يدم لأكثر من ثلاث سنوات: 2016-2018. و لم يسجّل تحليل المتوسّطات أيّ تناوب مع تسجيل أقصى تتابع للعلاقة الطردية بثلاث مرّات على التوالي، و عكسيّة مرّتين على التوالي.

### ثالثًا: الجانب التطبيقي

- فيما يخصّ الاستقرار، فإنّ كلا السلسلتين الزمنيّتين: البطالة و التضخّم، لم تكونا مستقرّتين عند المستوى (الحالة الأصليّة)، و استقرّتا بعد أخذ الفرق الأوّل.
- فيما يتعلّق بدرجة الإبطاء المثلي للمتغيّرين المستقرّين، فقد تحدّدت عند الصفر، عند جميع المعايير.

- فيما يتعلّق بالسببية، فقد ثبت عدم وجود سببية بين المتغيّرين في الاتجاهين، للمدنيين: القصير و الطويل.
- فيما يخصّ نموذج الانحدار الذاتي، فلم نر جدوى من تقديره على عدم وجود سببية، وإن كنّا جرّنا ذلك و أوردناه بثابتين سالبين لكلا المتغيّرين مع عدم وجود المتغيّر الآخر في معادلتنا الانحدار، و ذلك ما يفسّر الاضطراب الذي صادفناه في الجانب التحليلي.

## إثبات أو نفي صحّة الفرضيات

إنّ تعدّد بناء النموذج للعلاقة بين السلسلتين الزمنيةتين: البطالة و التضخّم، على استقرارهما، بانعدام وجود سببية في الأجلين: القصير و الطويل، ينفي جميع الفرضيات التي قامت عليها الدراسة.

## الإجابة على الإشكالية و التساؤلات

عدم وجود علاقة بين البطالة و التضخّم في الاقتصاد الجزائريّ بغضّ النظر عن طبيعتها في الاتجاهين، سواءً في المدى القصير أو الطويل، و ذلك يذكّرنا برأي مدرسة اقتصاديات العرض في هذا الشأن، و يتفق مع نتيجة الدراسات السابقة، و التي اعتمدت على وجه الخصوص بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

## توصيات و اقتراحات

- لاحظنا بناءً على ما أوردناه في مقدّمتنا من دراسات سابقة، أنّ الدّراسات التي استندت على أرقام البنك الدوليّ، وجدت علاقة سببية بين البطالة و التضخّم، و أنّ التي اعتمدت بيانات الديوان الوطني للإحصائيات لم تُوفّق في إيجاد علاقة بينهما، بما في ذلك دراستنا هذه، و هذا تناقض جليّ، يستوجب النظر فيما يُروّج له من أرقام، أو إعادة النظر في المنظومة الإحصائية ككلّ، و طُرق المسوح في الجزائر.
- إنّ نقص التنسيق بين الوزارات و مختلف المصالح في البلاد، يجعل المنظومة الإحصائية في منتهى الضعف، فالمرء يختار أحياناً في حاجة أجهزة الإحصاء للمسوح لإحصاء السكّان على سبيل المثال، في حين أنّ السكّان مسجّلون في الحالة المدنية، و الذي يمكّن من إحصاء السكّان النشطين بشكل أدقّ، كما أنّ مصالح الضمان الاجتماعيّ للأجراء و غير الأجراء ستعطي أرقاماً حقيقية عن المؤمنين، و الذين يمتازون بحقوق العامل الفعلية، و التي أهمّها: حقّ التقاعد، كما أنّ المصالح المعنية بالتقاعد ستقدّم أرقاماً



- فعليّة عن المتقاعدین، و تبقى شريحة العاملين في السوق الموازية - و التي طُرحت للإشارة إشكاليّتها في منظّمة العمل الدّولية - في انتظار إيجاد حلول حقيقية لتأمينها اجتماعيًا.
- إنّ النقطة السّابقة لا يمكن الوصول إليها إلّا من خلال منظومة رقميّة موحّدة، تربط جميع المصالح ببعضها، بما فيها الديوان الوطني للإحصائيات، لتسهيل مهمّة الإحصاء و توحّي الدقّة فيه، و لذلك نوصي بضرورة تكوين إطارات متخصصة لبناء منظومة رقميّة تشمل كامل التراب الوطني، بما في ذلك الإطارات التي ستدير هذه الأنظمة و تشرف على صيانتها، و تلك التي تعمل على إدراج البيانات فيها و تقوم باسترجاعها، دون أن ننكر أن ذلك يتطلّب ميزانية كبيرة.
  - فيما يتعلّق بالأسعار فإنّ بناء معدّل التضخّم على أرقام السّلة حسب الجزائر العاصمة، لا يعكس بقيّة ولايات الوطن، فلكلّ ولاية خصوصيتها في هذا الشأن، و لذلك نوصي بإنشاء أو تفعيل مكاتب خاصّة في جميع ولايات الوطن لقياس مؤشّر أسعار المستهلك لكلّ ولاية على حدة، مع حساب التغيّر الشهري و السنويّ، و أن تتمّ المقارنة بين الولايات ككلّ، ممّا سيسمح مستقبلاً بتحديد مؤشّرات أخرى غير التضخّم، أمّا فيما يخصّ سلة المستهلك فيرجى توسيعها و تحديدها حسب خصوصيّة كلّ ولاية.
  - إنّ لوزارة التجارة دور فعّال في ضبط الأسعار للمواد الاستهلاكيّة، و ذلك بتحديد نسب الربح من خلال الفواتير، و التي يجب تفعيلها، و مراقبة التّجّار فيهما معًا دون تمييز، و على ذلك فهي ذات دور فاعل في الحدّ من نسب التضخّم العالية.
  - تشجيع الإنتاج المحليّ و المنافسة، و خصوصًا للمواد الغذائيّة و كلّ ما يستهلك على نطاقٍ واسع، من خلال تصنيعها بمواد محليّة بمعايير جودة عالميّة، ممّا سيسمح بتصديرها، و الذي بدوره سيحدّ من استيرادها و يقلّل تكلفتها، ممّا يساعد على ضبط المستوى العامّ للأسعار، و يخلق مناصب عمل في صدها.
  - التعمّق في أفكار مدرسة اقتصاديات جانب العرض، لرؤية مدى مواءمتها لاقتصاد الجزائر، خصوصًا بعد توافق الجانب التطبيقي مع موقفها من علاقة البطالة بالتضخّم.



# المراجع

# أولاً: المراجع العربية

## I. الكتب

1. ابن منظور، لسان العرب، النسخة الإلكترونية.
2. أحمد حويتي و عبد المنعم بدر، علاقة البطالة بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1998.
3. بسّام الحجّار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 2009.
4. بول آ. سامويلسون، وليام نوردهاوس (ترجمة: هشام عبد الله)، الاقتصاد، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة 2، 2006.
5. جميل أحمد محمود خضر، مصطفى شلابي محمد غانم، متولي عبد المؤمن محمد المرسي، البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة - مصر، 2013.
6. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان - الأردن، طبعة 2، 2011.
7. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1998.
8. السيّد محمّد أحمد السريتي، علي عبد الوهّاب النجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2008.
9. عبد القادر محمّد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005.
10. محمّد طاقة، محمد الزيود، وليد أحمد صافي، حسين عجّلان، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)، إثراء للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

11. محمود إبراهيم مقداد، مها محمد نافذ بملول، المحدّات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية، سلسلة كتاب الاقتصاد الفلسطيني، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، 2016.
12. محمود الوادي، أحمد العساف، وليد صافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
13. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008.
14. مكتب العمل الدولي، دليل قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، نيويورك - الولايات المتحدة، 2011.
15. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.
16. وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكية والحديثة والهجوم النيوكلاسيكي المضاد، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2012.
17. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية السياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية النماذج التنمية الاقتصادية، مكتبه حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

## II. الرسائل و الأطروحات الجامعية

18. بن سبع حمزة، أثر صدمات النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم) في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة 1970-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
19. صغيري فاطيمة الزهرة، دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

20. عبد الرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.

21. عبدلي إدريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية أشعة نماذج الانحدار الذاتي (1970-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن خدة بن يوسف، الجزائر، 2006-2007.

22. عزّي خليفة، أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1985-2015، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2018.

23. لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015-2016.

24. محمد صالي، تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2015-2016.

25. محمد مازن الأسطل، العوامل المؤثرة على معدّل البطالة في فلسطين (1996-2012)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2014.

### III. المجالات و الدوريات و السلاسل

26. دادن عبد الغاني، بن طحين محمد عبدالرحمن، دراسة قياسية لمعدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلّة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2012.

27. راضية بن زيان، بلال عباسي، أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2005، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس.

28. سلسة جسر التنمية، الإنتاجية و قياسها، المعهد العربي للتخطيط و التكوين، العدد 61، مارس 2007.

29. سليم مجلخ، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2014 باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، 2016.
30. صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، 2008.
31. الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أمّ البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016.
32. عثمان نقار، منذر عوّاد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ و دراسة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.
33. علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009)، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 11.
34. عياد هشام، العلاقة السببية بين معدّل الفقر، اللامساواة و النمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية، المجلد 02، العدد 07، جانفي 2017.
35. قنوني الحبيب، بن عدّة محمّد، ريغي مليكة، البطالة والتضخم في الجزائر - دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة معسكر، العدد 11، 2014.
36. كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل و قياس العلاقة بين التوسّع المالي و المتغيّرات الاقتصادية في العراق 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 9، العدد 29، 2013.
37. محمد طلحة، نمذجة مؤشر التضخم في الجزائر وفق منهجية Box-Jenkins، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، أكتوبر 2017.
38. محمّد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2012.

39. محمد موساوي، سمية زيرار، دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970-2009، مجلة الإقتصاد و المجتمع، المجلد 8، العدد 8، 2012.
40. موسى رحمان، حنان بقاط، نمذجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي - الجزائر، العدد 10، جوان 2016.
41. نبيل مهدي الجنابي، جنان سليم هلال، طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحني Phillips، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2010.
42. نوال محمود حمود، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011.
43. هشام لبزة، محمد عبدالهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014.

#### IV. المؤتمرات

44. صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المحور الأول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2013.

#### V. المنشورات الرسمية

45. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.
46. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر (السلسلة الاسترجاعية) إحصائيات النقود 1964-2011، إحصائيات ميزان المدفوعات 1992-2011، جوان 2012.
47. الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2018، الوثيقة رقم 840، جانفي 2019.
48. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011.

49. الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشّر أسعار الاستهلاك، الوثيقة رقم 277، جانفي 2019.

50. لجنة الجماعات الأوربيّة، الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمّة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصاديّ، صندوق النقد الدوليّ، تحديثات و تعديلات على نظام الحسابات القوميّة 1993، السلسلة واو/ العدد 2 التنقيح 4 الإضافة 1، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكيّة، 2005.

51. محمد لكصاسي ، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 و توجهات سنة 2017، بنك الجزائر، فيفري 2018.

52. محمد لكصاسي، تطوّرات الوضعيّة المالية في الجزائر، بنك الجزائر، 2008.

## VI. مواقع الإلكترونيّة

53. حامد عبد الحسين الجبوري، التضخم وعلاجه، <http://fcds.com/economical/743>، تاريخ المعاينة: 2019/02/26.

54. الديوان الوطني للإحصائيات، [www.ons.dz](http://www.ons.dz)، تاريخ المعاينة: 2019/03/23.

55. فؤاد بن حدو، المعالجة والحلول الاقتصادية لمعضلة التضخم النقديّ من منظور إسلامي (دراسة مقارنة مع النظام الوضعي)، مجلة الاقتصاد الإسلاميّ العالميّة، ديسمبر 2018، <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1270>، تاريخ المعاينة: 2019/02/26.

56. الموقع الرسمي لوزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعيّ: <http://www.mtess.gov.dz/ar>، تاريخ المعاينة: 2019/03/05.



## ثانياً: المراجع الأجنبية

57. David Byrne and Eric Strobl, **Defining Unemployment in Developing Countries : The Case Of Trinidad And Tobago.**
58. GERGŐ MOTYOVSKI, **The Evolution of Phillips Curve Concepts and Their Implications for Economic Policy**, Central European University, 2013 Winter Trimester.
59. Findik Özlem Alper, **Relationship between inflation and unemployment: the ardl bound testing approach for turkey**, UTEAD JITER, Volume 1, December 2017.
60. SHWETA SHEKHAR, TANYA JAIN, **Relationship between unemployment and inflation rate: Phillips curve**, B.A. ECONOMICS (HONOURS), GARGI COLLEGE, UNIVERSITY OF DELHI.



---

الملاحق

---



مُخرجات البرنامج الإحصائيّ

**EViews© 10**



---

اختبارات ديكي - فولر المطور

---

## الملحق 01: الحالة الأصلية بدون ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.413391	0.1448
Test critical values:		
1% level	-2.614029	
5% level	-1.947816	
10% level	-1.612492	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(INFLATION)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/21/19 Time: 22:45  
 Sample (adjusted): 1971 2018  
 Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	-0.081191	0.057444	-1.413391	0.1641
R-squared	0.040766	Mean dependent var		-0.010417
Adjusted R-squared	0.040766	S.D. dependent var		4.735816
S.E. of regression	4.638281	Akaike info criterion		5.927178
Sum squared resid	1011.142	Schwarz criterion		5.966161
Log likelihood	-141.2523	Hannan-Quinn criter.		5.941910
Durbin-Watson stat	1.909538			

Null Hypothesis: UNEMPLOYMENT has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.013642	0.2750
Test critical values:		
1% level	-2.614029	
5% level	-1.947816	
10% level	-1.612492	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/21/19 Time: 22:47  
 Sample (adjusted): 1971 2018  
 Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEMPLOYMENT(-1)	-0.024558	0.024228	-1.013642	0.3159
R-squared	0.016640	Mean dependent var		-0.222292
Adjusted R-squared	0.016640	S.D. dependent var		3.223119
S.E. of regression	3.196191	Akaike info criterion		5.182410
Sum squared resid	480.1350	Schwarz criterion		5.221393
Log likelihood	-123.3778	Hannan-Quinn criter.		5.197142
Durbin-Watson stat	1.971069			

## الملحق 02: الحالة الأصلية بوجود ثابت

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.189913	0.2125
Test critical values:		
1% level	-3.574446	
5% level	-2.923780	
10% level	-2.599925	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(INFLATION)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/06/19 Time: 19:31  
 Sample (adjusted): 1971 2018  
 Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	-0.189594	0.086576	-2.189913	0.0336
C	1.665598	1.008994	1.650750	0.1056

R-squared	0.094412	Mean dependent var	-0.010417
Adjusted R-squared	0.074725	S.D. dependent var	4.735816
S.E. of regression	4.555438	Akaike info criterion	5.911294
Sum squared resid	954.5928	Schwarz criterion	5.989261
Log likelihood	-139.8711	Hannan-Quinn criter.	5.940758
F-statistic	4.795719	Durbin-Watson stat	1.816953
Prob(F-statistic)	0.033639		

Null Hypothesis: UNEMPLOYMENT has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.678414	0.4356
Test critical values:		
1% level	-3.574446	
5% level	-2.923780	
10% level	-2.599925	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/06/19 Time: 19:29  
 Sample (adjusted): 1971 2018  
 Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEMPLOYMENT(-1)	-0.119324	0.071093	-1.678414	0.1000
C	1.916721	1.353710	1.415902	0.1635

R-squared	0.057707	Mean dependent var	-0.222292
Adjusted R-squared	0.037222	S.D. dependent var	3.223119
S.E. of regression	3.162565	Akaike info criterion	5.181418
Sum squared resid	460.0836	Schwarz criterion	5.259384
Log likelihood	-122.3540	Hannan-Quinn criter.	5.210881
F-statistic	2.817073	Durbin-Watson stat	1.871053
Prob(F-statistic)	0.100048		

### الملحق 03: الحالة الأصلية بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.323272	0.4138
Test critical values:		
1% level	-4.161144	
5% level	-3.506374	
10% level	-3.183002	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(INFLATION)  
Method: Least Squares  
Date: 05/06/19 Time: 19:38  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	-0.205482	0.088445	-2.323272	0.0247
C	2.894259	1.679473	1.723314	0.0917
@TREND("1970")	-0.044417	0.048487	-0.916048	0.3645

R-squared	0.110990	Mean dependent var	-0.010417
Adjusted R-squared	0.071478	S.D. dependent var	4.735816
S.E. of regression	4.563424	Akaike info criterion	5.934485
Sum squared resid	937.1177	Schwarz criterion	6.051435
Log likelihood	-139.4276	Hannan-Quinn criter.	5.978681
F-statistic	2.809046	Durbin-Watson stat	1.822523
Prob(F-statistic)	0.070860		

Null Hypothesis: UNEMPLOYMENT has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.786458	0.6958
Test critical values:		
1% level	-4.161144	
5% level	-3.506374	
10% level	-3.183002	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT)  
Method: Least Squares  
Date: 05/06/19 Time: 19:36  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEMPLOYMENT(-1)	-0.134042	0.075032	-1.786458	0.0808
C	2.735054	1.853883	1.475311	0.1471
@TREND("1970")	-0.022633	0.034776	-0.650805	0.5185

R-squared	0.066493	Mean dependent var	-0.222292
Adjusted R-squared	0.025004	S.D. dependent var	3.223119
S.E. of regression	3.182569	Akaike info criterion	5.213716
Sum squared resid	455.7936	Schwarz criterion	5.330666
Log likelihood	-122.1292	Hannan-Quinn criter.	5.257912
F-statistic	1.602659	Durbin-Watson stat	1.860985
Prob(F-statistic)	0.212640		

## الملحق 04: حالة الفرق الأول بدون ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(INFLATION) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.762540	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.615093	
5% level	-1.947975	
10% level	-1.612408	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(INFLATION,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/21/19 Time: 22:53  
 Sample (adjusted): 1972 2018  
 Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-0.995979	0.147279	-6.762540	0.0000
R-squared	0.498536	Mean dependent var		0.014894
Adjusted R-squared	0.498536	S.D. dependent var		6.747099
S.E. of regression	4.777897	Akaike info criterion		5.986925
Sum squared resid	1050.102	Schwarz criterion		6.026290
Log likelihood	-139.6927	Hannan-Quinn criter.		6.001738
Durbin-Watson stat	1.991317			

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.749319	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.615093	
5% level	-1.947975	
10% level	-1.612408	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/21/19 Time: 22:54  
 Sample (adjusted): 1972 2018  
 Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-0.991809	0.146949	-6.749319	0.0000
R-squared	0.497526	Mean dependent var		-0.037872
Adjusted R-squared	0.497526	S.D. dependent var		4.591857
S.E. of regression	3.254957	Akaike info criterion		5.219282
Sum squared resid	487.3584	Schwarz criterion		5.258647
Log likelihood	-121.6531	Hannan-Quinn criter.		5.234096
Durbin-Watson stat	2.001619			



## الملحق 05: حالة الفرق الأول بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(INFLATION) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.688901	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.577723	
5% level	-2.925169	
10% level	-2.600658	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(INFLATION,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/06/19 Time: 19:41  
 Sample (adjusted): 1972 2018  
 Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-0.996003	0.148904	-6.688901	0.0000
C	0.031847	0.704618	0.045197	0.9641
R-squared	0.498559	Mean dependent var		0.014894
Adjusted R-squared	0.487416	S.D. dependent var		6.747099
S.E. of regression	4.830583	Akaike info criterion		6.029433
Sum squared resid	1050.054	Schwarz criterion		6.108163
Log likelihood	-139.6917	Hannan-Quinn criter.		6.059059
F-statistic	44.74140	Durbin-Watson stat		1.991366
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.720367	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.577723	
5% level	-2.925169	
10% level	-2.600658	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/06/19 Time: 19:40  
 Sample (adjusted): 1972 2018  
 Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-0.997577	0.148441	-6.720367	0.0000
C	-0.264768	0.479603	-0.552057	0.5836
R-squared	0.500906	Mean dependent var		-0.037872
Adjusted R-squared	0.489815	S.D. dependent var		4.591857
S.E. of regression	3.279837	Akaike info criterion		5.255086
Sum squared resid	484.0799	Schwarz criterion		5.333816
Log likelihood	-121.4945	Hannan-Quinn criter.		5.284712
F-statistic	45.16333	Durbin-Watson stat		2.005123
Prob(F-statistic)	0.000000			

## الملحق 06: حالة الفرق الأول بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(INFLATION) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.658870	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(INFLATION,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/06/19 Time: 19:44  
Sample (adjusted): 1972 2018  
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-1.000871	0.150306	-6.658870	0.0000
C	0.764967	1.490941	0.513077	0.6105
@TREND("1970")	-0.029321	0.052434	-0.559207	0.5789

R-squared	0.502098	Mean dependent var	0.014894
Adjusted R-squared	0.479466	S.D. dependent var	6.747099
S.E. of regression	4.867900	Akaike info criterion	6.064904
Sum squared resid	1042.644	Schwarz criterion	6.182999
Log likelihood	-139.5252	Hannan-Quinn criter.	6.109344
F-statistic	22.18539	Durbin-Watson stat	1.997017
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.643193	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/06/19 Time: 19:43  
Sample (adjusted): 1972 2018  
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-0.997452	0.150146	-6.643193	0.0000
C	-0.301299	1.014599	-0.296963	0.7679
@TREND("1970")	0.001462	0.035674	0.040992	0.9675

R-squared	0.500925	Mean dependent var	-0.037872
Adjusted R-squared	0.478240	S.D. dependent var	4.591857
S.E. of regression	3.316835	Akaike info criterion	5.297601
Sum squared resid	484.0614	Schwarz criterion	5.415695
Log likelihood	-121.4936	Hannan-Quinn criter.	5.342041
F-statistic	22.08153	Durbin-Watson stat	2.005420
Prob(F-statistic)	0.000000		



---

اختبارات فيليبس - بيرون

---

## الملحق 07: الحالة الأصلية بدون ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.410666	0.1455
Test critical values:		
1% level	-2.614029	
5% level	-1.947816	
10% level	-1.612492	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.06545
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.97821

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INFLATION)

Method: Least Squares

Date: 05/21/19 Time: 23:00

Sample (adjusted): 1971 2018

Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	-0.081191	0.057444	-1.413391	0.1641
R-squared	0.040766	Mean dependent var	-0.010417	
Adjusted R-squared	0.040766	S.D. dependent var	4.735816	
S.E. of regression	4.638281	Akaike info criterion	5.927178	
Sum squared resid	1011.142	Schwarz criterion	5.966161	
Log likelihood	-141.2523	Hannan-Quinn criter.	5.941910	
Durbin-Watson stat	1.909538			

Null Hypothesis: UNEMPLOYMENT has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.006882	0.2777
Test critical values:		
1% level	-2.614029	
5% level	-1.947816	
10% level	-1.612492	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.00281
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.787497

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT)

Method: Least Squares

Date: 05/21/19 Time: 23:05

Sample (adjusted): 1971 2018

Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEMPLOYMENT(-1)	-0.024558	0.024228	-1.013642	0.3159
R-squared	0.016640	Mean dependent var	-0.222292	
Adjusted R-squared	0.016640	S.D. dependent var	3.223119	
S.E. of regression	3.196191	Akaike info criterion	5.182410	
Sum squared resid	480.1350	Schwarz criterion	5.221393	
Log likelihood	-123.3778	Hannan-Quinn criter.	5.197142	
Durbin-Watson stat	1.971069			

## الملحق 08: الحالة الأصلية بوجود ثابت

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.259029	0.1891
Test critical values:		
1% level	-3.574446	
5% level	-2.923780	
10% level	-2.599925	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	19.88735
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	21.37348

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INFLATION)

Method: Least Squares

Date: 05/07/19 Time: 22:17

Sample (adjusted): 1971 2018

Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	-0.189594	0.086576	-2.189913	0.0336
C	1.665598	1.008994	1.650750	0.1056

R-squared	0.094412	Mean dependent var	-0.010417
Adjusted R-squared	0.074725	S.D. dependent var	4.735816
S.E. of regression	4.555438	Akaike info criterion	5.911294
Sum squared resid	954.5928	Schwarz criterion	5.989261
Log likelihood	-139.8711	Hannan-Quinn criter.	5.940758
F-statistic	4.795719	Durbin-Watson stat	1.816953
Prob(F-statistic)	0.033639		

Null Hypothesis: UNEMPLOYMENT has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.678414	0.4356
Test critical values:		
1% level	-3.574446	
5% level	-2.923780	
10% level	-2.599925	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.585075
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.585075

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT)

Method: Least Squares

Date: 05/07/19 Time: 22:15

Sample (adjusted): 1971 2018

Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEMPLOYMENT(-1)	-0.119324	0.071093	-1.678414	0.1000
C	1.916721	1.353710	1.415902	0.1635

R-squared	0.057707	Mean dependent var	-0.222292
Adjusted R-squared	0.037222	S.D. dependent var	3.223119
S.E. of regression	3.162565	Akaike info criterion	5.181418
Sum squared resid	460.0836	Schwarz criterion	5.259384
Log likelihood	-122.3540	Hannan-Quinn criter.	5.210881
F-statistic	2.817073	Durbin-Watson stat	1.871053
Prob(F-statistic)	0.100048		

## الملحق 09: الحالة الأصلية بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.377788	0.3860
Test critical values:		
1% level	-4.161144	
5% level	-3.506374	
10% level	-3.183002	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	19.52329
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.72706

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(INFLATION)  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/19 Time: 22:19  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	-0.205482	0.088445	-2.323272	0.0247
C	2.894259	1.679473	1.723314	0.0917
@TREND("1970")	-0.044417	0.048487	-0.916048	0.3645

R-squared	0.110990	Mean dependent var	-0.010417
Adjusted R-squared	0.071478	S.D. dependent var	4.735816
S.E. of regression	4.563424	Akaike info criterion	5.934485
Sum squared resid	937.1177	Schwarz criterion	6.051435
Log likelihood	-139.4276	Hannan-Quinn criter.	5.978681
F-statistic	2.809046	Durbin-Watson stat	1.822523
Prob(F-statistic)	0.070860		

Null Hypothesis: UNEMPLOYMENT has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.786458	0.6958
Test critical values:		
1% level	-4.161144	
5% level	-3.506374	
10% level	-3.183002	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.495700
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.495700

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT)  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/19 Time: 22:19  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEMPLOYMENT(-1)	-0.134042	0.075032	-1.786458	0.0808
C	2.735054	1.853883	1.475311	0.1471
@TREND("1970")	-0.022633	0.034776	-0.650805	0.5185

R-squared	0.066493	Mean dependent var	-0.222292
Adjusted R-squared	0.025004	S.D. dependent var	3.223119
S.E. of regression	3.182569	Akaike info criterion	5.213716
Sum squared resid	455.7936	Schwarz criterion	5.330666
Log likelihood	-122.1292	Hannan-Quinn criter.	5.257912
F-statistic	1.602659	Durbin-Watson stat	1.860985
Prob(F-statistic)	0.212640		

## الملحق 10: حالة الفرق الأول بدون ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(INFLATION) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.762540	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.615093	
5% level	-1.947975	
10% level	-1.612408	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.34259
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	22.34259

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INFLATION,2)

Method: Least Squares

Date: 05/21/19 Time: 23:11

Sample (adjusted): 1972 2018

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-0.995979	0.147279	-6.762540	0.0000
R-squared	0.498536	Mean dependent var		0.014894
Adjusted R-squared	0.498536	S.D. dependent var		6.747099
S.E. of regression	4.777897	Akaike info criterion		5.986925
Sum squared resid	1050.102	Schwarz criterion		6.026290
Log likelihood	-139.6927	Hannan-Quinn criter.		6.001738
Durbin-Watson stat	1.991317			

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.758562	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.615093	
5% level	-1.947975	
10% level	-1.612408	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.36933
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.084689

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)

Method: Least Squares

Date: 05/21/19 Time: 23:12

Sample (adjusted): 1972 2018

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-0.991809	0.146949	-6.749319	0.0000
R-squared	0.497526	Mean dependent var		-0.037872
Adjusted R-squared	0.497526	S.D. dependent var		4.591857
S.E. of regression	3.254957	Akaike info criterion		5.219282
Sum squared resid	487.3584	Schwarz criterion		5.258647
Log likelihood	-121.6531	Hannan-Quinn criter.		5.234096
Durbin-Watson stat	2.001619			

## الملحق 11: حالة الفرق الأول بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(INFLATION) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.688901	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.577723	
5% level	-2.925169	
10% level	-2.600658	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.34158
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	22.34158

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INFLATION,2)

Method: Least Squares

Date: 05/07/19 Time: 22:21

Sample (adjusted): 1972 2018

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-0.996003	0.148904	-6.688901	0.0000
C	0.031847	0.704618	0.045197	0.9641

R-squared	0.498559	Mean dependent var	0.014894
Adjusted R-squared	0.487416	S.D. dependent var	6.747099
S.E. of regression	4.830583	Akaike info criterion	6.029433
Sum squared resid	1050.054	Schwarz criterion	6.108163
Log likelihood	-139.6917	Hannan-Quinn criter.	6.059059
F-statistic	44.74140	Durbin-Watson stat	1.991366
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.730891	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.577723	
5% level	-2.925169	
10% level	-2.600658	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.29957
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.883156

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)

Method: Least Squares

Date: 05/07/19 Time: 22:20

Sample (adjusted): 1972 2018

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-0.997577	0.148441	-6.720367	0.0000
C	-0.264768	0.479603	-0.552057	0.5836

R-squared	0.500906	Mean dependent var	-0.037872
Adjusted R-squared	0.489815	S.D. dependent var	4.591857
S.E. of regression	3.279837	Akaike info criterion	5.255086
Sum squared resid	484.0799	Schwarz criterion	5.333816
Log likelihood	-121.4945	Hannan-Quinn criter.	5.284712
F-statistic	45.16333	Durbin-Watson stat	2.005123
Prob(F-statistic)	0.000000		



## الملحق 12: حالة الفرق الأول بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(INFLATION) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.658870	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.18391
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	22.18391

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(INFLATION,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/19 Time: 22:22  
Sample (adjusted): 1972 2018  
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-1.000871	0.150306	-6.658870	0.0000
C	0.764967	1.490941	0.513077	0.6105
@TREND("1970")	-0.029321	0.052434	-0.559207	0.5789

R-squared	0.502098	Mean dependent var	0.014894
Adjusted R-squared	0.479466	S.D. dependent var	6.747099
S.E. of regression	4.867900	Akaike info criterion	6.064904
Sum squared resid	1042.644	Schwarz criterion	6.182999
Log likelihood	-139.5252	Hannan-Quinn criter.	6.109344
F-statistic	22.18539	Durbin-Watson stat	1.997017
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.647675	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.29918
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.884130

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/19 Time: 22:22  
Sample (adjusted): 1972 2018  
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-0.997452	0.150146	-6.643193	0.0000
C	-0.301299	1.014599	-0.296963	0.7679
@TREND("1970")	0.001462	0.035674	0.040992	0.9675

R-squared	0.500925	Mean dependent var	-0.037872
Adjusted R-squared	0.478240	S.D. dependent var	4.591857
S.E. of regression	3.316835	Akaike info criterion	5.297601
Sum squared resid	484.0614	Schwarz criterion	5.415695
Log likelihood	-121.4936	Hannan-Quinn criter.	5.342041
F-statistic	22.08153	Durbin-Watson stat	2.005420
Prob(F-statistic)	0.000000		



---

إضافة لاختبارات الاستقرارية مرّة واحدة  
لجميع متغيّرات النموذج  
(من عمل الطّالب)

---



```
'Developed By Benyahia Abdelhak
'11/05/2019 - 03:00 AM
'For test the stationary of all
variables
'with ADF, PP Test with all cases
group g *
g.drop resid
table (50,50) StationaryTests
StationaryTests.setwidth(@all) 15
StationaryTests.setheight(3) 1.2
StationaryTests.setheight(6) 1.2
StationaryTests.setheight(9) 1.2
StationaryTests.setheight(12) 1.2
StationaryTests.setheight(15) 1.2
StationaryTests.setheight(18) 1.2
StationaryTests.setheight(21) 1.2
StationaryTests.setheight(24) 1.2
StationaryTests.setheight(27) 1.2
StationaryTests.setheight(30) 1.2
StationaryTests.setheight(33) 1.2
StationaryTests.setheight(36) 1.2

'StationaryTests.insertrow(2) 1
StationaryTests.setlines(3,1) +d
StationaryTests.setlines(4,1) +b
StationaryTests.setlines(7,1) +b
StationaryTests.setlines(9,1) +b
StationaryTests.setlines(12,1) +b
StationaryTests.setlines(16,1) +d
StationaryTests.setlines(17,1) +b
StationaryTests.setlines(20,1) +b
StationaryTests.setlines(23,1) +b
StationaryTests.setlines(26,1) +b
StationaryTests.setlines(29,1) +d
StationaryTests.setlines(30,1) +b
StationaryTests.setlines(33,1) +b
StationaryTests.setlines(36,1) +b
StationaryTests.setlines(39,1) +b
StationaryTests.setlines(42,1) +d

StationaryTests.setformat(B3:C23) f.4

for !i=1 to g.@count
%name = g.@seriesname(!i)

StationaryTests(2,1+!i)=%name
StationaryTests.setlines(2,1+!i) +b +t
'StationaryTests.setfillcolor(2,1+!i)
@RGB(224, 237, 254)
StationaryTests.setlines(3,1+!i) +d
StationaryTests.setlines(4,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(7,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(9,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(12,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(16,1+!i) +d
StationaryTests.setlines(17,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(20,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(23,1+!i) +b
```

```
StationaryTests.setlines(26,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(29,1+!i) +d
StationaryTests.setlines(30,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(33,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(36,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(39,1+!i) +b
StationaryTests.setlines(42,1+!i) +d
'Level
'ADF - (Const -- Trend)
uroot(adf, const, dif=0,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(4,1)="Level-ADF-Const"
StationaryTests(5, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(5, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(6, 1)= "Prob"
StationaryTests(6, 1+!i)=
STResult(4,1)
uroot(adf, trend, dif=0,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(7,1)="Level-ADF-Trend"
StationaryTests(8, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(8, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(9, 1)= "Prob"
StationaryTests(9, 1+!i)=
STResult(4,1)
'PP - (Const -- Trend)
uroot(pp, const, dif=0,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(10,1)="Level-PP-Const"
StationaryTests(11, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(11, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(12, 1)= "Prob"
StationaryTests(12, 1+!i)=
STResult(4,1)
uroot(pp, trend, dif=0,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(13,1)="Level-PP-Trend"
StationaryTests(14, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(14, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(15, 1)= "Prob"
StationaryTests(15, 1+!i)=
STResult(4,1)
'Dif=1
'ADF - (Const -- Trend)
uroot(adf, const, dif=1,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(17,1)="Dif1-ADF-Const"
StationaryTests(18, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(18, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(19, 1)= "Prob"
StationaryTests(19, 1+!i)=
STResult(4,1)
```



```
uroot(adf, trend, dif=1,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(20,1)="Dif1-ADF-Trend"
StationaryTests(21, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(21, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(22, 1)= "Prob"
StationaryTests(22, 1+!i)=
STResult(4,1)
'PP - (Const -- Trend)
uroot(pp, const, dif=1,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(23,1)="Dif1-PP-Const"
StationaryTests(24, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(24, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(25, 1)= "Prob"
StationaryTests(25, 1+!i)=
STResult(4,1)
uroot(pp, trend, dif=1,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(26,1)="Dif1-PP-Trend"
StationaryTests(27, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(27, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(28, 1)= "Prob"
StationaryTests(28, 1+!i)=
STResult(4,1)
'Dif=2
'ADF - (Const -- Trend)
uroot(adf, const, dif=2,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(30,1)="Dif2-ADF-Const"
StationaryTests(31, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(31, 1+!i)=
STResult(3,1)
```

```
StationaryTests(32, 1)= "Prob"
StationaryTests(32, 1+!i)=
STResult(4,1)
uroot(adf, trend, dif=2,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(33,1)="Dif2-ADF-Trend"
StationaryTests(34, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(34, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(35, 1)= "Prob"
StationaryTests(35, 1+!i)=
STResult(4,1)
'PP - (Const -- Trend)
uroot(pp, const, dif=2,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(36,1)="Dif2-PP-Const"
StationaryTests(37, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(37, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(38, 1)= "Prob"
StationaryTests(38, 1+!i)=
STResult(4,1)
uroot(pp, trend, dif=2,save=STResult)
{%name}
StationaryTests(39,1)="Dif2-PP-Trend"
StationaryTests(40, 1)= "t-Statistic"
StationaryTests(40, 1+!i)=
STResult(3,1)
StationaryTests(41, 1)= "Prob"
StationaryTests(41, 1+!i)=
STResult(4,1)

next

delete STResult g
StationaryTests.sheet
```

## مُخرجات الإضافة

	DINFLATION	DUNEMPLOYMENT	INFLATION	UNEMPLOYMENT
<b>Level-ADF-Const</b>				
t-Statistic	-6.6889	-6.7204	-2.1899	-1.6784
Prob	0.0000	0.0000	0.2125	0.4356
<b>Level-ADF-Trend</b>				
t-Statistic	-6.6589	-6.6432	-2.3233	-1.7865
Prob	0.0000	0.0000	0.4138	0.6958
<b>Level-PP-Const</b>				
t-Statistic	-6.6889	-6.7309	-2.2590	-1.6784
Prob	0.0000	0.0000	0.1891	0.4356
<b>Level-PP-Trend</b>				
t-Statistic	-6.6589	-6.6477	-2.377788	-1.786458
Prob	0.0000	0.0000	0.386030	0.695782
<b>Dif1-ADF-Const</b>				
t-Statistic	-9.0139	-7.6752	-6.6889	-6.7204
Prob	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
<b>Dif1-ADF-Trend</b>				
t-Statistic	-8.9064	-7.5736	-6.6589	-6.6432
Prob	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
<b>Dif1-PP-Const</b>				
t-Statistic	-35.1992	-28.0600	-6.6889	-6.7309
Prob	0.0001	0.0001	0.0000	0.0000
<b>Dif1-PP-Trend</b>				
t-Statistic	-35.6395	-27.0268	-6.6589	-6.6477
Prob	6.39E-58	6.39E-58	5.33E-06	5.53E-06
<b>Dif2-ADF-Const</b>				
t-Statistic	-6.7139	-7.0612	-9.0139	-7.6752
Prob	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
<b>Dif2-ADF-Trend</b>				
t-Statistic	-6.6206	-6.9781	-8.9064	-7.5736
Prob	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
<b>Dif2-PP-Const</b>				
t-Statistic	-48.5661	-57.2287	-35.1992	-28.0600
Prob	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
<b>Dif2-PP-Trend</b>				
t-Statistic	-47.9954	-64.8610	-35.6395	-27.0268
Prob	6.39E-58	6.39E-58	6.39E-58	6.39E-58



بعض منشورات  
الديوان الوطني للإحصائيات



---

بعض منشورات البطالة

---

## جدول 28: تطور نسبة البطالة

السنوات	1966(1)	1977(1)	1982(2)	1983(2)	1984(2)	1985(2)	1987(1)	1989(2)	1990(2)	1991(2)	1992(2)
نسبة البطالة (*)	32,9	22,0	16,3	13,1	8,7	9,7	21,4	18,1	19,7	21,2	23,8

السنوات	1995(3)	1996(4)	1997(5)	2000(6)	2001(7)	2003	2004	2005
نسبة البطالة (*)	28,10	25,9	26,41	28,89	27,30	23,7	17,7	15,3

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة البطالة (*)	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0

(\*) نسبة البطالة هي نسبة السكان البطالون الى السكان النشيطون

نسبة البطالة = السكان البطالون / (الأشخاص الباحثين عن العمل + 1 الأشخاص الباحثين عن العمل / 2) السكان النشيطون

السكان النشيطون يتألفون من السكان النشيطون العاملون بالمنزل و الأشخاص الباحثين عن العمل

(1) المصدر: التعداد العام للسكن و السكان.

(2) المصدر: مسح اليد العاملة

(3) المصدر: مسح حول مقياس المستويات المعيشية

(4) المصدر: د.و.أ. في معطيات احصائية رقم 241

(5) المصدر: د.و.أ. في معطيات احصائية رقم 263

(6) المصدر: د.و.أ. مسح جوان 2000 في معطيات احصائية رقم 330

(7) المصدر: د.و.أ. مسح سبتمبر 2001 في معطيات احصائية رقم 343

من 2003 الى 2011 : المصدر: د.و.أ. في الجزائر بالأرقام رقم 36 الى 42.

في ادخال بيانات التعدادات الثلاثة للسنوات 1966، 1977 و 1987 بلغ السن الأقصى للأشخاص الباحثين عن العمل من 16 إلى 60 سنة فأكثر عامل بأن التشريع الجزائري توقع السن المسموح به للعمل هو 16 سنة أما سن التقاعد فهو 60 سنة. إلا أنه بالنسبة للأشخاص الباحثين عن الشغل الأول (2) لوحظ أن الفئة العمرية للأشخاص الباحثين عن العمل من 16 إلى 59 سنة. فيما يخص مسح اليد العاملة تم تحديد سن الشغل بالنسبة للأشخاص الباحثين عن العمل إلى 16 سنة و أكثر بالنسبة لسنة 1982 و من 16 إلى 64 سنة لتسني 1983 و 1984 أما للسنوات من 1985 إلى ما فوق فالسن المسموح به من 16 سنة إلى 60 سنة.

## جدول 29: تطور نسبة النشاط

السنوات	1977(1)	1987(1)	1989(2)	1990(2)	1991(2)	1992(2)	1995(3)
نسبة النشاط (**)	36,5	41,7	40,0	37,7	39,6	44,3	43,6

السنوات	1996(4)	1997(5)	1998(1)	2000(6)	2001(7)	2003	2004	2005
نسبة النشاط (**)	46,7	43,6	43,3	40,2	41,0	39,8	42,1	41,0

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة النشاط (**)	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7	40,0

(\*\*) : - نسبة النشاط هي السكان النشيطون بالنسبة الى السكان في سن الشغل ( 15 سنة فأكثر)

نسبة النشاط = السكان النشيطون / السكان في سن الشغل ( 15 سنة فأكثر)

- السكان النشيطون يتألفون من السكان النشيطون العاملين بالمنزل و الأشخاص الباحثين عن العمل

(1) المصدر: التعداد العام للسكن و السكان.

(2) المصدر: مسح اليد العاملة

(3) المصدر: مسح حول مقياس مستويات المعيشة

(4) المصدر: د.و.أ. في معطيات احصائية رقم 241

(5) المصدر: د.و.أ. في معطيات احصائية رقم 263

(6) المصدر: د.و.أ. مسح جوان 2000 في معطيات احصائية رقم 330

(7) المصدر: د.و.أ. مسح سبتمبر 2001 في معطيات احصائية رقم 343

من 2003 إلى 2011 : المصدر: د.و.أ. في الجزائر بالأرقام رقم 36 إلى 42

## جدول 30: تطور نسبة الشغل

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الشغل (***)	30,5	29,8	30,4	34,7	34,7	37,2	35,3

السنوات	2008	2009	2010	2011
نسبة الشغل (***)	37,0	37,2	37,6	36,0

(\*\*\*) : - نسبة الشغل هي السكان المشتغلون بالنسبة الى السكان في سن الشغل ( 15 سنة فأكثر)

نسبة الشغل = السكان المشتغلون / السكان في سن الشغل ( 15 سنة فأكثر)

المصدر: د.و.أ. في المعطيات الإحصائية (النشاط، الشغل و البطالة) و المجموعات الإحصائية (مسح الشغل لدى الأسر)



## ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2018

En septembre 2018, *la population Active du moment*, au sens du BIT, a atteint 12 463 000 personnes au niveau national, soit une augmentation en volume atteignant 37 000 par rapport à avril 2018 et 165 000 comparativement à septembre 2017. La population active féminine a atteint, pour sa part, 2 435 000 et constitue ainsi 19,5% de la population active totale.

Le taux de participation à la force de travail de la population âgée de 15 ans et plus (ou taux d'activité économique) a atteint 41,7%, soit un recul de deux dixièmes de point par rapport à avril 2018. Décliné par sexe, il est estimé à 66,7% auprès des hommes et 16,4% chez les femmes.

La situation du marché du travail, en cette période, se caractérise essentiellement par une augmentation relativement timide du volume de la population active par rapport à avril 2018 ; 0,3%. Cependant, cette augmentation est une résultante d'un léger recul du volume de la population pourvue d'un emploi, associé à une augmentation du volume de la population à la recherche d'un emploi au cours de cette même période (un accroissement de 84 000 ).

*La population occupée du moment* est estimée à 11 001 000 dont 1 961 000 femmes. La population féminine occupée forme 17,8% de la main d'œuvre totale. L'enquête fait ressortir une baisse de 47 000 dans le volume de la population occupée par rapport à avril 2018, cette baisse est observée essentiellement dans le secteur privé.

Le taux d'emploi (ou ratio emploi population), défini comme étant le rapport de la population occupée à la population âgée de 15 ans et plus est de 36,8% au niveau national. Décliné par sexe, il atteint 60,1% auprès des hommes et 13,2% chez les femmes.

Cette période a été marquée par une augmentation du volume de l'auto emploi par rapport à avril de la même année, avec un solde positif de 220 000, une baisse du volume des salariés permanents (55 000), alors que le volume des salariés non permanents connaît une décroissance plus importante estimée à de 233 000.

Près de sept occupés sur dix sont salariés (67,3%). Cette part est plus importante auprès des femmes, puisqu'elle atteint 76,8%.

Les résultats de l'enquête font ressortir que 16,1% de la main d'œuvre totale exerce dans le secteur du BTP ( construction) , 16,1% dans le commerce, 15,8% dans l'administration publique hors secteur sanitaire, 14,4% dans la santé et l'action sociale et 11,7% dans le secteur des industries manufacturières.

Directeur de la publication : Mounir Khaled BERRAH

Ce numéro est élaboré par la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi

Direction des Publications et la Diffusion - 8 & 10, Rue des Moussebiline - Alger 16000 ☎️: (021) 63 98 06

ONS (Siège) - Avenue BELKACEMI Mohamed - El Annasser - Alger 16009 ☎️: (021) 77 78 38 📠: (021) 77 78 30

ISSN 1111 - 5939 Prix: 40 DA janvier 2019 Site web: <http://www.ons.dz> courriel: [ons@ons.dz](mailto:ons@ons.dz) ou [stat@ons.dz](mailto:stat@ons.dz)



---

بعض منشورات التضحّم

---

## Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2018

2001=100

Année	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
Indice Général	3.71	3.89	4	4.16	4.45	4.57	4.97	5.38	5.97	6.9
Variation(%)		4.8	2.8	4	6.9	2.8	8.6	8.3	11	15.6

2001=100

Année	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
Indice Général	7.62	8.32	9.54	10.13	10.74	11.62	12.84	14.42	15.51	16.42
Variation(%)	10.4	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9

2001=100

Année	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Indice Général	17.95	21.16	26.64	35.08	42.28	54.54	70.79	84.03	88.82	93.26
Variation(%)	9.3	17.9	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5

2001=100

Année	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Indice Général	95.68	95.97	100	101.43	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98
Variation(%)	2.6	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9

2001=100

Année	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Indice Général	131.1	136.23	142.39	155.1	160.11	164.77	172.65	183.7	193.97	202.25
Variation(%)	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.92	4.8	6.4	5.6	4.3

## EVOLUTION PAR GROUPE EN DECEMBRE 2017

2001 = 100

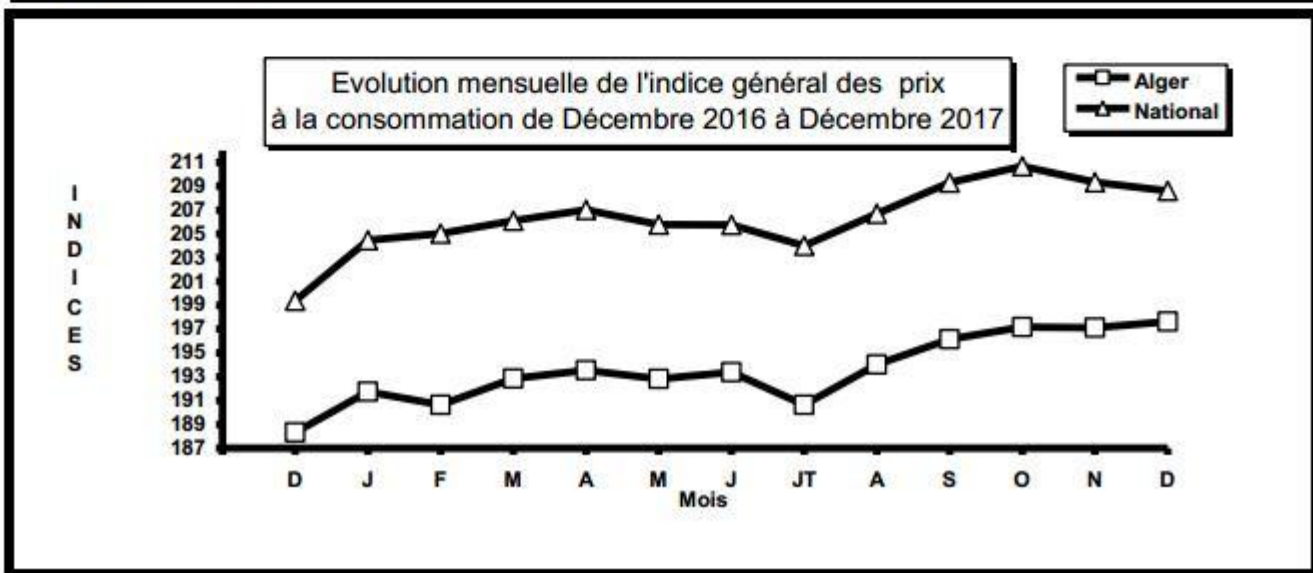
	Indice Déc. 2017	Variation Déc. 17/ Nov. 17	Variation Déc. 17/ Déc. 16	Variation 12 Mois 17/ 12 Mois 16
<b>ENSEMBLE</b>	<b>208,61</b>	<b>-0,34</b>	<b>4,62</b>	<b>5,94</b>
Alimentation - Boissons non alcoolisées	217,33	-0,88	4,15	5,61
Habillement – Chaussures	223,53	0,44	6,30	7,45
Logement – Charges	172,61	-0,12	2,63	2,81
Meubles et Articles d'Ameublement	167,73	1,56	4,86	5,05
Santé – Hygiène Corporelle	198,33	0,37	6,87	7,43
Transports et Communication	205,72	0,10	3,68	5,31
Education - Culture – Loisirs	134,34	0,08	4,06	4,92
Divers (N.D.A.)	255,73	0,11	7,61	9,44

## EVOLUTION COMPAREE ENTRE LES INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION ALGER ET NATIONAL

DECEMBRE 2016 – DECEMBRE 2017

2001 = 100

		2016	2017											
		Déc.	Janv.	Févr.	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil.	Août	Sept.	Oct.	Nov.	Déc.
Indice Général	ALGER	188,3	191,7	190,6	192,8	193,5	192,8	193,4	190,6	194,0	196,1	197,2	197,1	197,6
	NATIONAL	199,4	204,5	205,0	206,1	207,0	205,8	205,8	204,0	206,7	209,3	210,7	209,3	208,6
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	0,2	1,8	-0,6	1,2	0,4	-0,4	0,3	-1,4	1,8	1,1	0,5	0,0	0,3
	NATIONAL	-0,1	2,5	0,3	0,5	0,4	-0,6	0,0	-0,9	1,3	1,3	0,7	-0,7	-0,3
Indice Alimentation	ALGER	200,5	205,4	202,3	206,0	206,9	204,6	205,1	198,4	205,6	209,7	211,9	210,5	211,1
	NATIONAL	208,7	216,8	217,5	218,8	219,9	216,5	215,3	211,3	216,4	221,0	223,0	219,3	217,3
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	0,1	2,5	-1,5	1,8	0,5	-1,1	0,2	-3,3	3,6	2,0	1,0	-0,6	0,3
	NATIONAL	-0,4	3,9	0,3	0,6	0,5	-1,5	-0,5	-1,9	2,4	2,1	1,0	-1,7	-0,9



## التطور حسب المجموعات على المستوى الوطني

ديسمبر 2018

2001 = 100

التغير			المؤشر	المجموع
12 أشهر 2018 / 12 أشهر 2017	ديسمبر 2018 / ديسمبر 2017	ديسمبر 2018 / نوفمبر 2018	ديسمبر 2018	
3,50	2,38	-1,89	213,57	
1,75	-0,69	-4,08	215,82	المواد الغذائية و المشروبات غير الكحولية
4,05	4,13	0,62	232,76	الملابس و الأحذية
1,23	0,98	-0,04	174,30	السكن و أعبائه
4,94	4,57	1,17	175,40	الأثاث و المفروشات
6,63	6,46	0,25	211,15	الصحة و نظافة الجسم
7,75	7,57	0,14	221,29	النقل و الاتصالات
3,94	5,63	0,24	141,91	التعليم، الثقافة و الترفيه
6,88	7,48	0,04	274,85	متفرقات (غير مصرح عنها )

### مقارنة تطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك

مع تطور المؤشر في الجزائر العاصمة

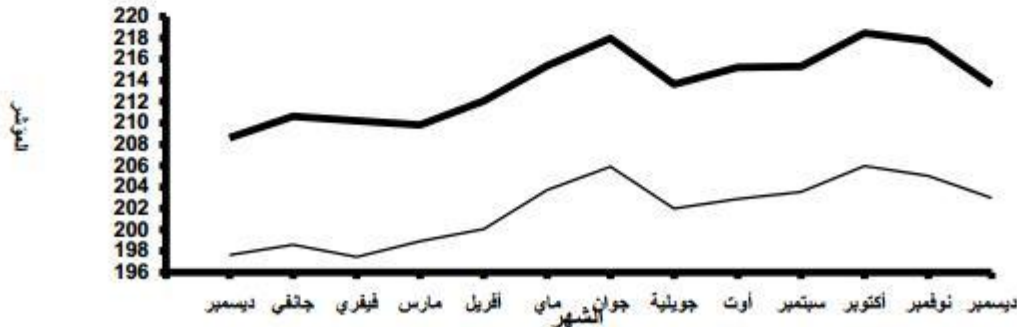
ديسمبر 2017 - ديسمبر 2018

2001 = 100

2018												2017	المؤشر العام
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جون	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	
203,0	205,1	206,0	203,5	202,9	202,0	205,9	203,2	200,1	198,9	197,4	198,6	197,6	العاصمة
213,6	217,7	218,4	215,3	215,2	213,6	218,0	215,4	212,1	209,8	210,2	210,6	208,6	الوطني
-1,0	-0,5	1,2	0,3	0,5	-1,9	1,1	1,8	0,6	0,8	-0,6	0,5	0,3	العاصمة
-1,9	-0,4	1,5	0,0	0,7	-2,0	1,2	1,6	1,1	-0,2	-0,2	1,0	-0,3	الوطني
210,8	216,4	219,5	214,4	213,9	212,6	222,6	218,2	210,4	208,0	205,2	209,2	211,1	العاصمة
215,8	225,0	227,5	221,7	222,4	220,2	230,5	226,1	219,8	215,6	215,9	218,1	217,3	الوطني
-2,6	-1,4	2,4	0,2	0,6	-4,5	2,0	3,7	1,1	1,4	-1,9	-0,9	0,3	العاصمة
-4,1	-1,1	2,6	-0,3	1,0	-4,5	2,0	2,9	1,9	-0,2	-1,0	0,4	-0,9	الوطني

### التطور الشهري للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك

بين ديسمبر 2017 و ديسمبر 2018





---

بنك الجزائر  
BANQUE D'ALGERIE

بعض منشورات بنك الجزائر

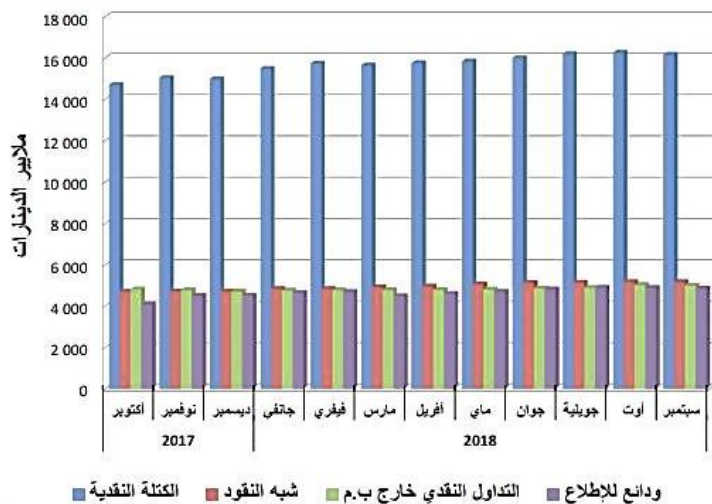
---

صافي البنود الأخرى	التزامات خارجية متوسطة وطويلة الأجل	أموال الدولة المخصصة للإقراض	ودائع للتسبيق على الواردات	الكتلة النقدية							
				شبه النقود	النقود				7 681,5	11 015,1	
					ودائع لدى حساب البريد الجاري	ودائع لدى الخزينة	ودائع للإطلاع	التداول النقدي خارج ب.م			
4 525,1	3,8	24,4	325,2	3 333,6	590,3	758,7	3 536,2	2 952,3	7 681,5	11 015,1	2012
4 809,0	3,7	25,2	366,7	3 691,7	621,1	860,2	3 564,5	3 204,0	8 249,8	11 941,5	2013
6 137,7	3,6	27,1	391,6	4 083,7	694,5	788,8	4 460,8	3 658,9	9 603,0	13 686,8	2014
8 859,4	3,7	25,1	627,5	4 443,4	707,4	537,2	3 908,5	4 108,1	9 261,1	13 704,5	2015
8 628,1	3,5	20,6	719,6	4 409,3	759,4	405,0	3 745,4	4 497,2	9 407,0	13 816,3	2016
8 794,6	3,9	16,2	714,2	4 697,7	803,7	302,2	4 076,1	4 817,4	9 999,4	14 697,1	أكتوبر 2017
9 010,0	4,0	16,3	766,5	4 714,1	781,9	261,3	4 499,9	4 779,7	10 322,8	15 036,9	نوفمبر
8 993,9	3,8	16,0	811,1	4 708,5	774,5	261,3	4 513,3	4 716,9	10 266,1	14 974,6	ديسمبر
9 064,5	4,1	15,8	762,3	4 833,7	803,1	446,3	4 648,8	4 753,3	10 651,6	15 485,3	جانفي 2018
9 053,5	4,0	15,4	659,4	4 840,1	835,0	607,2	4 681,2	4 774,9	10 898,2	15 738,3	فيفري
9 275,7	4,1	15,3	678,1	4 920,9	838,9	607,2	4 486,3	4 785,1	10 717,4	15 638,3	مارس
9 222,2	3,8	15,2	762,6	4 955,3	835,4	568,3	4 603,9	4 788,8	10 796,3	15 751,6	أفريل
8 254,0	3,9	14,8	745,4	5 062,3	856,1	417,0	4 686,8	4 808,3	10 768,1	15 830,5	ماي
8 440,7	3,9	14,7	714,8	5 127,4	886,9	311,0	4 809,6	4 860,6	10 868,1	15 995,4	جوان
8 319,5	3,6	14,7	693,0	5 143,3	880,1	389,4	4 894,9	4 882,4	11 046,8	16 190,1	جويلية
8 343,8	3,9	14,7	687,6	5 173,7	886,4	305,6	4 878,3	5 016,8	11 087,1	16 260,8	أوت
8 550,4	3,8	13,1	650,4	5 163,8	842,0	298,2	4 858,1	4 997,0	10 995,4	16 159,2	سبتمبر

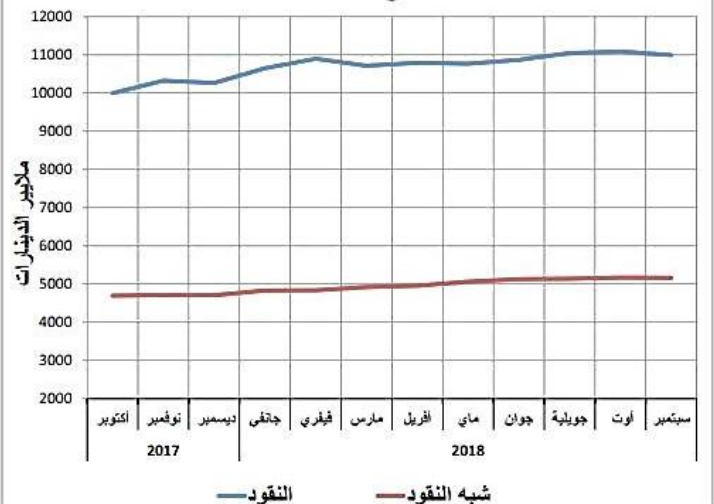
وضعية مزققة: 2018

## التمثيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية

## الكتلة النقدية



## المجاميع النقدية



مؤشر أسعار المستهلك خارج المواد الغذائية (**)	صنف									مؤشر أسعار المستهلك الكلي	
	8	7	6	5	4	3	2	1			
148,97	186,22	119,46	165,19	133,19	125,38	141,78	127,19	174,80	160,10	2013	
152,02	187,29	130,13	163,45	139,05	129,90	143,63	136,04	181,61	164,77	2014	
159,40	199,98	136,45	169,47	147,59	135,64	145,47	147,85	190,16	172,65	2015	
173,11	218,93	133,75	189,54	156,68	142,19	155,15	165,54	197,75	183,72	2016	
175,65	222,63	134,61	192,95	158,28	144,07	155,19	170,27	198,84	185,65	الثلاثي الثاني	
178,34	230,21	136,07	194,41	160,08	145,54	155,23	175,50	198,77	187,15	الثلاثي الثالث	
170,86	216,74	133,66	185,07	155,59	140,78	154,22	163,45	194,40	181,00	الثلاثي الرابع	
176,99	226,42	135,34	193,68	159,18	144,81	155,21	172,88	198,81	186,40	السداسي الأول	
173,93	221,58	134,50	189,37	157,38	142,79	154,72	168,17	196,61	183,70	السداسي الثاني	
186,04	248,14	140,71	198,98	168,46	150,11	158,62	186,77	211,89	197,18	السنة	
186,94	250,73	140,71	199,99	169,13	150,28	158,62	187,75	210,54	197,11	2017	
187,42	250,76	140,74	200,18	169,32	153,52	158,36	189,03	211,08	197,62	أكتوبر	
182,04	241,92	135,52	197,04	162,77	146,61	157,20	179,48	204,56	191,74	نوفمبر	
183,92	245,50	138,37	197,95	165,70	147,92	158,66	180,93	205,55	193,24	ديسمبر	
185,28	247,67	139,14	198,55	167,78	149,37	158,89	184,12	204,57	193,60	الثلاثي الأول	
186,80	249,88	140,72	199,72	168,97	151,30	158,53	187,85	211,17	197,30	الثلاثي الثاني	
182,98	243,71	136,94	197,50	164,23	147,27	157,93	180,20	205,05	192,49	الثلاثي الثالث	
186,04	248,77	139,93	199,13	168,38	150,34	158,71	185,98	207,87	195,45	الثلاثي الرابع	
184,51	246,24	138,44	198,32	166,30	148,80	158,32	183,09	206,46	193,97	السداسي الأول	
190,59	259,13	141,53	206,52	169,32	153,52	158,36	189,55	209,16	198,59	السداسي الثاني	
191,60	260,47	141,66	208,69	170,68	153,67	159,73	188,06	205,15	197,44	جانفي	
192,01	261,85	141,66	209,15	171,00	153,77	159,60	188,43	208,04	198,92	فيفري	
192,26	261,91	142,09	209,15	171,00	156,14	159,60	188,43	210,39	200,07	مارس	
192,71	262,07	142,13	209,15	172,88	156,14	159,60	190,13	218,23	203,71	أفريل	
193,28	262,18	142,23	209,35	173,33	156,31	159,87	193,07	222,61	205,92	ماي	
193,91	265,73	142,23	209,48	173,33	156,47	159,87	193,35	212,61	201,97	يون	
194,55	265,65	145,93	209,48	174,34	158,44	159,87	193,55	213,91	202,89	جويلية	
195,34	266,29	148,04	209,89	174,77	158,44	160,09	196,42	214,38	203,54	أوت	
193,79	260,48	141,62	208,12	170,33	153,65	159,23	188,68	208,19	198,32	سبتمبر	
192,75	262,05	142,15	209,22	172,40	156,20	159,69	190,54	217,08	203,23	الثلاثي الأول	
194,60	265,89	145,40	209,62	174,15	157,78	159,94	194,44	213,63	202,80	الثلاثي الثاني	
192,08	261,27	141,88	208,67	171,37	154,93	159,46	189,61	212,26	200,78	الثلاثي الثالث	

## 2.10 تغيرات مؤشر أسعار المستهلك (\*)

التغيرات خارج المواد الغذائية (**)	صنف									تغيرات مؤشر أسعار المستهلك بالمتوسط السنوي (*)	
	8	7	6	5	4	3	2	1			
3,32%	1,73%	-2,87%	5,61%	4,14%	2,68%	1,59%	7,75%	3,18%	3,26%	2013	
-0,10%	0,57%	8,93%	-1,05%	4,40%	3,60%	1,30%	7,14%	3,90%	2,92%	2014	
4,86%	6,78%	4,86%	3,68%	6,14%	4,41%	1,28%	8,68%	4,70%	4,78%	2015	
9,11%	10,80%	-1,43%	11,74%	6,64%	5,28%	6,35%	13,74%	3,39%	6,40%	2016	
7,85%	11,86%	-1,22%	8,96%	5,94%	4,85%	3,92%	11,68%	4,16%	6,12%	2017	
7,53%	11,92%	-0,38%	8,07%	5,88%	4,70%	3,58%	11,19%	3,99%	5,88%	جويلية	
7,20%	11,99%	0,42%	7,20%	5,80%	4,54%	3,22%	10,60%	4,33%	5,87%	أوت	
6,86%	11,94%	1,24%	6,35%	5,73%	4,38%	2,93%	10,02%	4,95%	5,98%	سبتمبر	
6,47%	11,53%	2,08%	5,53%	5,69%	4,23%	2,64%	9,45%	4,93%	5,76%	أكتوبر	
6,09%	11,13%	2,93%	4,72%	5,67%	4,21%	2,33%	8,88%	5,01%	5,59%	نوفمبر	
5,76%	10,68%	3,18%	4,19%	5,64%	4,19%	2,23%	8,21%	4,59%	5,22%	ديسمبر	
5,55%	10,25%	3,43%	3,94%	5,57%	4,16%	2,14%	7,79%	4,11%	4,88%	2018	
5,40%	9,83%	3,68%	3,93%	5,48%	4,12%	2,02%	7,35%	3,60%	4,57%	جانفي	
5,24%	9,38%	3,62%	3,93%	5,40%	4,26%	1,89%	6,93%	3,26%	4,33%	فيفري	
5,14%	8,94%	3,56%	4,09%	5,22%	4,39%	1,77%	6,63%	3,47%	4,37%	مارس	
5,04%	8,49%	3,50%	4,25%	5,05%	4,52%	1,61%	6,37%	4,03%	4,58%	أفريل	
4,97%	8,19%	3,44%	4,41%	4,88%	4,64%	1,44%	6,13%	4,63%	4,81%	ماي	
4,94%	7,89%	3,60%	4,67%	4,68%	4,82%	1,28%	5,89%	4,67%	4,82%	يون	
4,93%	7,57%	3,79%	4,91%	4,50%	5,00%	1,18%	5,76%	4,41%	4,69%	جويلية	

## المفتاح

3 السكن و النفقات  
6 النقل / الإتصال2 الملابس و الأحذية  
5 الصحة  
8 أخرى1 المواد الغذائية و المشروبات الغير الكحولية  
4 الأثاث  
7 الترفيهية و الثقافة و النشاطات

(\*) التضخم المتوسط السنوي

(\*\*) حساب بنك الجزائر

النشرة الإحصائية الشهرية - ديسمبر 2018



**TABLEAU D1 (SUITE): SITUATION MONETAIRE**  
« 2008 – 2011 »

En millions de DA

	2008	2009	2010	2011
<b>AVOIRS EXTERIEURS (nets)</b>	<b>10 246 964</b>	<b>10 885 743</b>	<b>11 996 565</b>	<b>13 922 408</b>
Banque d'Algérie	10 227 561	10 865 904	12 005 641	13 880 583
Banque commerciales	19 403	19 839	-9 076	41 825
<b>CREDITS INTERIEURS</b>	<b>-1 011 830</b>	<b>-402 378</b>	<b>-124 857</b>	<b>319 906</b>
<b>CREDITS A L'ETAT (nets)</b>	<b>-3 627 346</b>	<b>-3 488 923</b>	<b>-3 392 949</b>	<b>-3 406 604</b>
Banque d'Algérie	-4 365 728	-4 402 028	-4 919 288	-5 458 389
Banques commerciales	278 591	340 232	790 879	1 017 758
Autres crédits	459 790	572 873	735 460	1 034 027
<b>CREDITS A L'ECONOMIE</b>	<b>2 615 516</b>	<b>3 086 545</b>	<b>3 268 092</b>	<b>3 726 510</b>
Banque d'Algérie	1 466	1 376	1 381	1 763
Banques commerciales	2 614 051	3 085 169	3 266 712	3 724 747
<b>MONNAIE ET QUASI-MONNAIE</b>	<b>6 955 968</b>	<b>7 173 052</b>	<b>8 280 740</b>	<b>9 929 188</b>
Monnaie	4 964 928	4 944 159	5 756 460	7 141 699
Circulation fiduciaire H/BA	1 539 975	1 829 348	2 098 629	2 571 481
Dépôts a vue	2 965 163	2 541 937	2 922 370	3 536 191
Dépôts auprès du Trésor	194 197	264 394	322 632	518 705
Dépôts auprès des CCP	265 594	308 479	412 829	515 322
Quasi-monnaie	1 991 040	2 228 893	2 524 281	2 787 489
<b>DEPÔTS PREALABLE A L'IMPORTATION</b>	<b>223 929</b>	<b>296 231</b>	<b>292 507</b>	<b>309 653</b>
<b>FONDS DE PRETS DE L'ETAT</b>	<b>16 262</b>	<b>14 841</b>	<b>14 487</b>	<b>17 301</b>
<b>ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M &amp; L TERME</b>	<b>11 414</b>	<b>8 246</b>	<b>6 151</b>	<b>5 237</b>
<b>CONTREPARTIE ALLOCATIONS DTS</b>	<b>14 104</b>	<b>136 616</b>	<b>136 444</b>	<b>139 908</b>
<b>AUTRES POSTES (nets)</b>	<b>2 013 458</b>	<b>2 854 377</b>	<b>3 141 378</b>	<b>3 841 026</b>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ